


لقاء الحضارات

تأليف

يوسف كرباج إيمانويل تود

ترجمة

محمد السبيطلي نورهان علي صالح

الرياض
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

لقاء الحضارات

يوسف كرباج

إيمانويل تود

ترجمة: محمد السبيطلي

نورهان علي صالح

الرياض

١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
كرباج، يوسف
لقاء الحضارات. / يوسف كرباج، إيمانويل تود؛ ترجمة؛ محمد السبيطلي، نورهان علي صالح. ـ الرياض، ١٤٣١هـ
١٧٢ ص؛ ١١,٥ × ٢٢,٥ سم
ردمك: ٣-٢١-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨
١- العالم الإسلامي ـ الاحوال الاجتماعية ٢- العالم الإسلامي - الأحوال السياسية أ- إيمانويل تود (مؤلف مشارك)
ب- السبيطلي، محمد (مترجم) ج- العنوان
ديوي ٢١٩,٠٦٣ ١٤٣١/٩٥٠٠

رقم الإيداع: ١٤٣١/٩٥٠٠
ردمك: ٣-٢١-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

أصل هذا الكتاب عنوانه:
Le rendez-vous des civilisations

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمة

صراع حضارات أم تاريخ عالمي؟

لقد أضحت عملية تقديم الإسلام بوصفه ديانة رافضة للحداثة ممجوجة. هكذا ينكب بعض فقهاء المناسبات على حياة النبي محمد وعلى القرآن بحثاً عن أسباب الجمود العقلي والثقافي المزمن الذي أصاب في نظرهم العالم الإسلامي. وبالنسبة إلى هذا التبحّر المعرفي من النوع الجديد، تعبّر الأصولية الإسلامية عن صراع جوهري بين الإسلام والغرب.

وهذا العمل الذي بين يدي القارئ يبين الطابع السطحي لهذه التحليلات المتشائمة والعدوانية، وهو يتطلع إلى تقديم تصور مختلف للعالم وتطوره. إن "صدام الحضارات" لن يقع، وعلى العكس من ذلك، فإن دراسة المؤشرات الاجتماعية والتاريخية العميقة تفرض فكرة "لقاء الحضارات".

لإثبات ذلك سنعتمد أدوات تحليل سكانية (ديمغرافية) على نطاق واسع، وهي تكشف، في الحقيقة، عن تقارب كبير وسريع بين النماذج وليس الاختلاف بينها. لقد دخلت العالمَ الإسلاميَّ الثورةُ السكانية والثقافية والعقلية التي أدت سابقاً إلى تطور أقطار تُعَدُّ اليوم من أكثر المناطق تقدّماً في العالم. وهو يتجه بطريقته نحو نقطة اللقاء الخاصة بتاريخ أكثر عالمية مما يُعتقد.

والاستنتاج الأول يتمثل في ملاحظة الديمغرافيين: انهيار نسبة الخصوبة في العالم الإسلامي منذ ثلاثين عاماً. لقد تراجع المتوسط من ٦,٨ أطفال للمرأة الواحدة سنة ١٩٧٥ إلى ٣,٧ سنة ٢٠٠٥م. وتتدرّج مؤشرات مختلف البلدان الإسلامية بين ٧,٦ أطفال في النيجر و١,٧ في أذربيجان. ومن الآن فصاعداً سيكون مؤشر الخصوبة في كل من إيران وتونس هو نفسه الموجود في فرنسا. ولمثل هذا التحول مرتكزاته الثقافية والاجتماعية العميقة، إنه علامة تغيّر عميق في التوازنات التقليدية، وهو أيضاً تحول عميق أصاب العلاقات السلطوية، والبنى العائلية، والمرجعيات الأيديولوجية، والنظام

السياسي... فتحديد النسل هو، في الوقت نفسه، علامة ودليل على تحول أنثروبولوجي كبير.

هذه الحركية ليست خاصة بالعالم الإسلامي، إنها تعني أيضاً مناطق أخرى، ولا نتصور أن أي بلد يمكنه الإفلات من قوة استقطابها. وهي تفرض نفسها بالتدريج بوصفها أحد المحاور الأساسية لتاريخ شامل، يمنع التمثل الانقسامي لكوكب الأرض، ويبطل الرؤية الجوهرية للثقافات والديانات. إنه أهم العِبَر المستخلصة من حقبة الثلاثين سنة المنقضية.

حين كان مؤلفا هذا الكتاب يقومان بدراساتهما، كان العالم الثالث يبدو كأنه انخرط في عملية تزايد سكاني غير متناهية، وخارج السيطرة، وهي تعود إلى تضافر نسبة وفيات في حالة تراجع مع نسبة ولادات مرتفعة. وكان تحليل هذه الحلقة المفرغة، التي تربط النمو السكاني بالجمود الاقتصادي، أحد الأوجه المفروضة للعلوم الاجتماعية. ثم رأينا أن كل القارات، وقريباً أغلب البلدان، تنخرط في عملية ضبط للخصوبة لا يمكن تفسيرها دون فرضية تطور الذهنيات؛ إذ إن عامل التطور الاقتصادي لا يمكنه، وحده، توضيح هذا الانقلاب.

والمتغير المعتمد في عملية التفسير الذي تَمكَّن الديمغرافيون من تحديده بصورة أفضل ليس هو الدخل الفردي، وإنما هي نسبة التعليم في صفوف النساء. ولا يزال مُعامل الارتباط الذي يجمع مؤشر الخصوبة بنسب التعليم بين الإناث مرتفعاً. ولا يبدو أن تراجع الأمية أمر يحدّده مستوى النمو الاقتصادي؛ لذلك علينا الإقرار أن الحركة التاريخية التي تربط بين انتشار التعليم وانخفاض نسب الخصوبة تكشف عن تطور مستقل للذهنيات. هكذا يحيل انتشار التعليم على فهم كلاسيكي للتاريخ العالمي كان قد ظهر في عصر التنوير أو في القرن التاسع عشر، كما تصوره كوندورسي (Condorcet)[1] في

كتابه الموسوم "الخطوط العريضة لتاريخ تطور العقل البشري"، أو هيجل (Hegel)[٢] في "دروس في فلسفة التاريخ". وقد تكون هذه "الموضة" قد تجاوزها الزمن نوعاً ما، لكن وجاهتها لا تزال قائمة.

إن انتشار التعليم في صفوف النساء ليس هو العامل الوحيد الذي يمكن تصوره لتطور الذهنيات، وستتاح لنا الفرصة لفحص أهمية انتشار التعليم في صفوف الرجال، وهي مقاربة أقل أورثوذكسية، لكنها ناجعة بشكل كبير، عندما يتعلق الأمر بانهيار نسبة الخصوبة في العالم الإسلامي.

وستتاح لنا الفرصة أيضاً للعودة إلى دور الدين في هذه التحولات. فالدين يُعَدُّ مُتَغيّراً مهمّاً في علم السكان، فلا يمكن لأية ديانة الوقوف عقبة أمام الثورة السكانية، سواء أكانت الإسلام، أم النصرانية أم البوذية، لكن تاريخ المراحل السكانية الانتقالية يبين أهمية الأزمات الدينية التي كثيرا ما تسبق، ومن دون شك، انخفاض نسبة الخصوبة. وفي حالة العالم الإسلامي تُبرِز الخصوصيات الدينية أهمية الاختلاف الداخلي في الإسلام بين التشيُّع والتقليد السنِّي. وهذا ما يشبه الانقسام الذي حدث داخل النصرانية بين الكاثوليكية والبروتستنتية، والذي كان من بين أهم معطيات تاريخ أوروبا.

سنرى أن هذا الانقسام سُنة/شيعة ليس سوى مستوى أول للتفسير؛ لكن حيث تبدو مآزق مهمة وكأنها مستمرّة، مثلما يلاحظ في بعض بلدان العالم العربي السنّي، يكون المتغيّر التفسيري المباشر ليس هو الدين، وإنما وجود تقليد عائلي أبوي قوي، إذ إن البنى العائلية الأبوية للشرق الأوسط كانت قد برزت إلى الوجود، قبل وصول الفاتحين المسلمين بآلاف السنين، لذلك لا يمكن عزو العراقيل التي تعوق، في بعض الحالات، آخر مرحلة من الثورة الديمغرافية إلى القرآن والتقليد الإسلامي الوسيط. فأنثروبولوجيا البنى العائلية تُمَكِّنُ من تفسير بعض اختلافات السياق المؤقتة أفضل مما تقوم به تأويلات علمية مزعومة للنصوص. إن تحليل المنظومات العائلية يؤدي إلى

التخلُّص من بعض التأويلات الصارمة والقلقة، المرتبطة بعلاقة الإسلام بالتنوع الثقافي. وبإمكاننا أن نبين للفقهاء السياسيين، الذين ما انفكوا يحذّرون من نزعة القرآن إلى التحكم في الحياة المدنية، كما في الحياة الدينية، إلى أي حد تعيش أغلبية الشعوب الإسلامية، في حياتها العائلية واليومية، على هامش التعاليم الدينية.

وفي النهاية سنترك مجالاً لمتغيرات تفسيرية أكثر كلاسيكية عندما تبدو ضرورية، ولاسيما الاقتصادية منها، فقد يكون للضغوط الديمغرافية على سبل العيش، حين تبلغ درجة حرجة، أثرٌ معوِّق ومستقلٌّ على الخصوبة. وعلى العكس من ذلك، فإن الريع النفطي، ذا الأهمية الكبرى في قلب العالم الإسلامي، يمكنه أن يتسبب في بطء بعض التطورات، لأنه يُوَجِدُ حالاتٍ من الرفاه المُصطَنَع، وفي حال الانهيار يكون له ما يشبه آثار الفطام والتسارع الديمغرافي الخاص. كما أننا لن نُغلق الباب أمام وجود بُعدٍ سياسي مستقل للظواهر الديمغرافية: فمن كوسوفو إلى فلسطين أو ماليزيا توجد نزاعات بين جماعات قومية، أو إثنية، أو دينية، بحسب الخيارات النظرية، تضع الأهالي المسلمين في مواجهة أقليات أو أغلبيات تنتمي إلى ديانات أخرى. فاتجاه بعض الأقليات إلى الدفاع عن نفسها من طريق إحداث نسبة خصوبة مرتفعة يشكل ظاهرة ثبتت بالتجربة، ومن ثم لا بد من وضعها في الحسبان.

إن تنوع العوامل المذكورة لا يؤثر في الآلية الأساسية للتحول الديمغرافي والمسار العام للتحديث التي هي جزء منه، وقد يردّ علينا مخالفونا بالقول إن هذا التحول لا يسمح بالتفسير الذاتي لصعوبات العالم الإسلامي الحالية، خصوصاً ما يتعلق بالتخلف الاقتصادي والعنف. فإذا كان ذلك كله صحيحاً، ألا يمكن أن نتوقع، على العكس من ذلك، ولادة مجتمعات هادئة ومزدهرة؟

لا يمكن التشكيك في واقع التخلف التكنولوجي والاقتصادي للعالم الإسلامي، كما أن العنف الحالي حقيقة لا يمكن إنكارها، وأن بعض المظاهر

الجديدة كالعمليات الانتحارية المدهشة هي ذات أصول تاريخية. إلا أن الغزو الأمريكي للعراق يُذكِّر أن العالم الغربي غير مستعد للتخلي، دون مقاومة، عن لقب البطولة لكل الفئات في القتل الجماعي، الذي كان قد حصل عليه في أثناء الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الهولوكوست وهيروشيما. وقد تم ذلك كله دون الحاجة إلى دعم روحي أو حربي من النبي محمد، لكن ذلك لا يمنع القول إن العالم الإسلامي ينتج حالياً الأصولية والعنف على نطاق واسع.

وتبقى معرفة كيفية تفسير هذه الظواهر. والغربيون يريدون نسيان أن تحولاتهم الديمغرافية تخللتها، هي أيضاً، توتّرات وعمليّات عنف عديدة. فالغليان الذي يحدث اليوم في العالم الإسلامي يمكن النظر إليه بوصفه علامة كلاسيكية لعملية ضياع خاصة بالمراحل الانتقالية، وليس بوصفه غيرية جوهريّة. ففي البلدان حيث يبلغ التحول مرحلته الأخيرة، تكون منطقة الخطر قد تم تجاوزها، لكن البلدان حيث التحول لا يزال في بداياته، تكون القوّة الكامنة للاضطراب كبيرة جداً، ويجدر، من ثم، الحذر الشديد، وهو حال باكستان اليوم على سبيل المثال.

إن تحليل مسار التحول الديمغرافي الذي يشهده العالم الإسلامي اليوم يساعد، كما سنرى، على فهم مغاير للقلاقل الحالية، وهو لذلك ذو فائدة قصوى.

الهوامش:

(١) ماري جان كوندورسي: فيلسوف وعالم رياضيات ورجل سياسة فرنسي (١٧٤٢-١٧٩٤م). أدى به اقتناعه بالتقدّم غير المتناهي للعلوم إلى تأكيد أن التطوّر الفكري والأخلاقي للإنسانية يمكن أن يتم من طريق تربية موجّهة بصورة جيّدة.

(٢) فريدريك هيجل: فيلسوف ألماني (١٧٧٠-١٨٣١م). أهم مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الألمانية. تميّز فكره - الذي تأثر به ماركس - بفلسفة اتجاه التاريخ الذي يسير نحو المزيد من العقلانية بفضل تربية ما فتئت تتعولم. وهو الذي عمّم مفهوم الجدلية (أطروحة، وأطروحة مضادّة، وتركيب).

الفصل الأول
الأقطار الإسلامية وحركة التاريخ

يمكننا تعريف حركة التاريخ ومتابعتها بطريقة بسيطة وبعيداً من الضجيج الإعلامي اليومي. إن تطور نسب انتشار التعليم في العالم يعطي صورة تجريبية وهيجلية لحركة هيمنة أكيدة للعقل البشري[1]. كل البلدان، الواحد تلو الآخر، تسير بخطى حثيثة نحو حالة عالمية من عموم التعليم. هذه الحركة العامة لا تتناسب بسهولة مع صورة بشرية منقسمة إلى ثقافات وحضارات غير قابلة للاختزال، بل متصارعة. قد توجد فوارق، لكن لا يوجد استثناء، وبخاصة الاستثناء الإسلامي.

إن الإحصاءات التي تميز بين الفئات العمرية تُمَكِّنُ من رصد التاريخ الذي يكون فيه نصف الرجال والنساء البالغين من العمر ٢٠ إلى ٢٤ عاماً قد تعلموا القراءة والكتابة، وهي لحظة تحول حاسمة حيث يبلغ الجيل الأول، ذو الأغلبية المتعلمة، سن الرشد. وفي القرن العشرين تسارعت وتيرة النسب ارتفاعاً، فكل البلدان، الواحد تلو الآخر، تخطت عتبة تعلّم ٥٠٪ من الرجال، ثم بعد مدة زمنية مختلفة، تجاوزت عتبة تعلّم٥٠٪ من النساء.

صحيح أن البلدان الإسلامية، أو البلدان ذات الأغلبية الإسلامية (انظر اللوحة رقم ١)، ليست في مقدمة الركب، لكن تركيا تخطت حاجز ٥٠٪ من تعليم الذكور حوالي سنة ١٩٣٢م، أما الأردن وسورية، وهما في قلب العالم العربي، فقد بلغتا ذلك ـ كل على حدة ـ سنة ١٩٤٠ و١٩٤٦م، وبينهما كانت الصين سنة ١٩٤٢م. ثم تأتي النساء بعد فترة تقدّر في الأردن بـ ٢٦ عاما، وفي سورية بـ ٢٥ عاما، في حين كانت في الصين ٢١ عاما.

إن هذه الفوارق تعد، على مستوى التاريخ البشري، ذات أهمية محدودة،

إن لم نقل محدودة جداً. صحيح أن الفارق بين قلب العالم العربي وأوروبا الشمالية يصل إلى قرنين تقريباً، لكنه ليس سوى ثمانية عقود مع أوروبا المتوسطية، وسبعة عقودٍ مع اليابان، وأربعة عقود مع روسيا، وثلاثة عقود مع المكسيك. وهو، من حيث وتيرة تقدّمه الثقافي، قريب من أكبر الدول الهندوسية الأكثر تقدماً، مثل: البنغال الغربي وتاميل نادو، وهو قريب أيضا من إندونيسيا أكثر الدول الإسلامية سكاناً وأكثرها بعداً من المركز. أما ماليزيا، التي تمثل الصورة الأخرى لإسلام طرفي، فلها تأخر طفيف عن قلب العالم العربي وعن جارتها؛ بما أن الرجال فيها لم يتخطوا حاجز ٥٠٪ الحاسم إلا حوالي سنة ١٩٦٨م. أما تونس والجزائر وإيران ومصر فقد بلغت نقطة التحول في عالم القراءة والكتابة في الستينيات من القرن العشرين، ولم يلحق بها كل من المغرب وباكستان سوى سنة ١٩٧٢م. وأما اليمن، المنطقة الأقل تقدماً في العالم العربي فإنها، من حيث تطورها التعليمي، قريبة من أكثر المناطق تخلفاً في شمال الهند. فلم يتم تجاوز الحاجز المذكور هناك إلا سنة ١٩٨٨م؛ في حين تم ذلك في إقليم أُوتار براديش سنة ١٩٧٥م، وفي بيهار سنة ١٩٧٦م، وفي راجشتان سنة ١٩٧٩م، وأما في بنغلاديش، البلد الهندي لغة والمسلم ديانة، فقد تم له ذلك سنة ١٩٨٨م.

إذا ما استثنينا إندونيسيا، وماليزيا، وأفريقيا السوداء الإسلامية - أي ٣٥٪ من السكان المسلمين في العالم - نجد أن المرأة في البلدان الإسلامية الكبرى في المنطقة الوسطى تتميز بوضع متدن نسبياً؛ مما يتناسب مع بنية عائلية خاصة سيتم توصيفها في الفصل الثالث. إلا أن المستوى العام لمعرفة الكتابة والقراءة في فترة ما، يخضع - إلى حد كبير - لوضع النساء؛ فحيث تكون معاملتهن بوصفهن قاصرات، لا تكون للأمهات السلطة الكافية لتربية أبنائهن بصورة ناجعة، وتتأثر بذلك الديناميكية الثقافية للمجتمع. لكن لا يمكن ملاحظة سوى أثر كابح لذلك، لكنه ليس بالعائق. فضلا عن ذلك فإن

وضع المرأة يفسر تأخر الصين الكنفوشيوسية والبوذية، كما يفسر تأخر الأردن أو سورية الإسلاميتين. وكذلك الأمر بخصوص تفسير تخلف إقليم أوتار براديش الهندوسي، وباكستان واليمن الإسلاميتين. ومن جهة أخرى، إذا ما أخذنا في الحسبان مجمل العينة، نلاحظ أن متوسط الفارق الزمني بين النساء والرجال في تجاوز الحاجز حوالي ٢٥ عاماً للبلدان الإسلامية كما لغيرها. هذا التقدير لوتيرة تعلم القراءة والكتابة لا يُبرِز خصوصيةً إسلاميةً.

إذا كانت الأنظمة العائلية ـ النسوية بدرجة أو بأخرى ـ تفسر جزئيا الفوارق في وتائر التقدم التعليمي، فإن الموقع الجغرافي لهذا البلد أو ذاك، وموضعه بالنسبة إلى أقطاب التقدم العالمية، يقومان بدور أكيد. وتبين الخرائط العالمية والإقليمية والمحلية لتعلم القراءة والكتابة أن ظواهر الانتشار تتم بحسب التجاور المكاني. فالتأخر الاستثنائي لكل من المغرب، وباكستان، واليمن، وبنغلاديش، لا يعود فقط إلى تأثير وضع النساء في المجتمع، لكنه يعود أيضاً إلى وضعها الطرفي بالنسبة إلى العالم الإسلامي. وإلى زمن قريب كان يمكن تفسير تأخر انتشار تعلم القراءة والكتابة في منطقة بريتانيا (الفرنسية) والبرتغال بالصورة ذاتها، وهما منطقتان نسويتان بدرجة عالية، إن لم نقل أموميتان، لكنهما أيضا طرفيتان.

ومهما يكن السياق، فإن الدراسات المخصّصة للتنمية لا تتجاهل ـ أبداً ـ مسألة معرفة القراءة والكتابة، ضمن باقة المتغيرات المعنية بتوصيف حالة التقدم النسبي لبلد ما؛ لكننا نعيش دائماً في ظل تصوّر مهيمن للتاريخ يأبى إلا أن يرى في التنمية الاقتصادية نتيجة، أو أنها ليست سبباً لانتشار التعليم. والبعض يرفض حسبان التفاعلات الجوهرية ضمن المتغيّرات العقلية المستقلّة بصورة كبيرة عن المسارات الاقتصادية؛ فيمكن إلحاق مستوى العيش، ونسبة نمو الدخل الفردي الخام، والبطالة بهذه التفاعلات، لكن بصورة ثانوية.

انتشار التعليم وانخفاض نسبة الخصوبة

بعد انتشار التعليم يأتي التحكم في الولادات بوصفه عاملاً أساسيّاً في بلوغ الرجال مرحلة متقدمة من الوعي والتطور. ومن جديد يتجه العالم الإسلامي، بوتيرته وعلى طريقته، صوب التاريخ العالمي، لكن في اتجاه مآل يمثل نقطة وصول لكل الآخرين.

لقد أدى التحليل الإحصائي، المتّحد مع الأيديولوجية النسوية لهذا العصر، إلى إبراز الدور الأساسي للنساء. إن الانتقاص من تأثيرهن في عملية تنظيم النسل أمر عبثي، وهو بمنزلة إنكار لدورهن في الإنجاب. لَكِنَّ رفضَ الاعتراف بدور الرجال في انتشار وسائل منع الحمل هو أيضا أمرٌ غير معقول، وإن كان علينا القبول بدورهم المتواضع في عملية التكاثر البشري بوصفه جنسيّاً في الأساس. فالآباء يعملون، ويغذون الحالة المالية العائلية، ولهم انشغال بتربية أبنائهم وبمستقبلهم عموماً، لذلك يكون لموقفهم من عملية ضبط الولادات تأثيرات مهمّة.

إن تحليل التلازم بين المتغيرات في لحظة معينة قد يخفي دور الرجال، فإذا قمنا بمطابقة نسب انتشار التعليم مع مؤشرات الخصوبة في تاريخ حديث، وفي فترة تكون فيها عملية تعليم الرجال قد اكتملت، سيتم ضغط سلّم النسب الذكورية إلى الأعلى. إن سياق الرجال يُنتج مراكمة نسب مرتفعة لن تتغير أبدا، ولا يمكن أن يكون لها أثر إحصائي واضح على الخصوبة.

وعلى العكس من ذلك، إذا تم تبني رؤية ديناميكية لعملية التحديث، عبر الجمع بين تاريخ انخفاض الخصوبة وتاريخ تجاوز حاجز القضاء على الأمية بالنسبة إلى الرجال كما للنساء، سيقع وضع الرجال والنساء في منزلة واحدة، ومن ثمَّ سيبين التلازمُ، بصورة أفضل، أهميةَ الحركة الذكورية في الأساس، لعملية انتشار التعليم. وبذلك قد تظهر بعض الفوارق بين الأدوار

الذكورية والأنثوية، لكنها إما أن تكون غير ذات أهمية، أو أنها تعكس شبه هيمنة ذكورية في اتخاذ قرار الإنجاب.

وبالنسبة إلى مجمل عينتنا التي تتضمن بلداناً إسلامية وأخرى غير إسلامية (اللوحة رقم ١)، يبلغ التلازم بين نسب انتشار التعليم الذكوري والأنثوي ٠,٩٨+، و٠,٨٤ + بين حركة انتشار التعليم في صفوف الذكور وانخفاض الخصوبة؛ و٠,٨٠+ بين حركة انتشار التعليم في صفوف الإناث وانخفاض الخصوبة. أي جملة متلازمات قوية(٢). وليس للفارق بين الجنسين أية أهمية، لكنه، على الرغم من ذلك، قد يمنح أسبقية طفيفة للرجال. وفي المقابل، إذا تم التركيز فقط على البلدان الإسلامية في العينة يتراجع التلازم بين تعليم الرجال وانخفاض الخصوبة إلى مستوى ٠,٦١+، وهي قيمة ذات أهمية لكنها ليست مرتفعة. والضارب الذي يجمع بين تعليم النساء وانخفاض الخصوبة ينزل من جهته إلى ٠,٥٥+، وهي قيمة ضعيفة(٣). إن انتشار التعليم في صفوف الرجال في البلاد الإسلامية، وإن كان أضعف مما هو عليه في بقية أنحاء العالم، إلا أنه يبرز بوضوح أكثر من تعليم النساء. وضارب ٠,٦١ يفسّر ٣٧٪ من الاختلاف. ففي كل من لبنان، وتركيا، وماليزيا، والعراق، ومصر، وتونس، والمغرب، وباكستان، واليمن، تنخفض الخصوبة قبل بلوغ النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً حاجز معرفة الكتابة والقراءة بنسبة ٥٠٪، وهي بلدان تمكّن الرجال فيها من تخطي هذا الحاجز. لقد لاحظنا سابقاً هذا الدور الخاص بتعليم الرجال في التحول الديمغرافي الإسلامي بمناسبة دراسة أجريناها على المغرب(٤).

اللوحة رقم ١

انتشار التعليم وانخفاض الخصوبة في تاريخ العالم

اللوحة رقم ١ (أ): البلدان غير الإسلامية

	تعليم الرجال (1)	تعليم النساء (2)	انخفاض الخصوبة (3)	الفارق الزمني بين (١)و(٣)	الفارق الزمني بين (٢)و(٣)
اليابان	1850	1900	1920	70	20
إيطاليا	1862	1882	1905	43	23
اسبانيا	1865	1920	1910	45	10-
سيريلانكا	1885	1936	1960	75	24
كوريا	1895	1940	1960	65	20
روسيا	1900	1920	1928	28	8
المسكيك	1910	1930	1975	65	45
كولومبيا	1910	1920	1965	55	45
تايلاندا	1914	1943	1965	51	22
البرازيل	1915	1945	1965	50	20
البيرو	1916	1950	1970	54	20
الفيليبين	1916	1927	1965	49	38
كيرالا	1930	1950	1960	30	10
الصين	1942	1963	1970	28	7
زامبيا	1944	1967	1990	46	23
تاميل نادو	1947	1981	1970	23	11-
بنغال الغربي	1949	1987	1975	26	12-
كينيا	1955	1972	1977	22	5
الكامرون	1957	1973	1987	30	14
رواندا	1961	1980	1990	29	10
البنجاب	1961	1981	1975	14	6-
لاوس	1965	1975	1990	25	15
ساحل العاج	1970	1998	1985	15	13-
نيبال	1973	1997	1995	22	2-
أوتار براديش	1975	1997	1995	20	2-
بيهار	1976	2002	1995	19	7-
راجستان	1979	1997	1995	16	2-
بينين	1985	2010	1987	2	23-

اللوحة رقم ١ (ب): البلدان الإسلامية

	تعليم الرجال (1)	تعليم النساء (2)	انخفاض الخصوبة (3)	الفارق الزمني بين (١)و(٣)	الفارق الزمني بين (٢) و(٣)
لبنان	1920	1957	1950	30	-7
تركيا	1932	1969	1950	18	-19
اندونيسيا	1938	1962	1970	32	8
الأردن	1940	1966	1985	45	19
سورية	1946	1971	1985	39	14
ليبيا	1955	1978	1985	30	7
السعودية	1957	1976	1985	28	9
ماليزيا	1958	1972	1965	7	-7
العراق	1959	2005	1985	26	-20
مصر	1960	1988	1965	5	-23
تونس	1960	1975	1965	5	-10
الجزائر	1964	1981	1985	21	4
ايران	1964	1981	1985	21	4
نيجيريا	1970	1983	1983	13	0
المغرب	1972	1996	1975	3	-21
باكستان	1972	2002	1990	18	-12
اليمن	1980	2006	1995	15	-11
بنغلاديش	1988	2015	1970	-18	-45
السنغال	1990	2010	1990	0	-20
بوركينا فاسو	2006	*2020*	1990	-16	-30
مالي	*2010*	*2020*	1990	-20	-30

المصادر بالنسبة لـ (أ) و(ب): إحصاءات السكان وأعمال المسح السكاني التي توفر نسب انتشار التعليم بحسب العمر والجنس، والحالة المدنية، والإحصاءات، وأعمال المسح بالنسبة للخصوبة.

قراءة: (١) تاريخ تجاوز حد انتشار التعليم بين ٥٠٪ من الرجال البالغة أعمارهم بين ٢٠و٢٤ سنة.

(٢) تاريخ تجاوز حد انتشار التعليم بين ٥٠٪ من النساء البالغة أعمارهن بين ٢٠و٢٤ سنة.

(٣) تاريخ بداية انخفاض نسب خصوبة النساء بالخط المائل، التواريخ المتوافقة والإسقاطات.

ثمة أيضاً بلدان إسلامية يجب أن تمس غلبة انتشار التعليم النساء والرجال معاً حتى تتم عملية انخفاض الخصوبة. ففي سورية والأردن فإن المدّة الزمنية بين تعليم النساء وانخفاض الخصوبة تكون طويلة نسبياً (١٤ و١٩ عاما لكل منهما بحسب الترتيب). وفي كل من الجزائر، وإيران، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، ومالي فإن الانخفاض يتبع عن قرب تجاوز الحاجز من قِبَلِ النساء.

ويمكن أحياناً ملاحظة وجود انفصال بين تعليم النساء وتراجع الخصوبة خارج العالم الإسلامي. وتمثل فرنسا، في نهاية القرن ١٨م، حالة خاصة جداً، لكن لا يمكن التقليل من أهميتها بوصفها ابتدعت عملية تنظيم النسل على مستوى مجتمع بكامله. كما أن مثال إسبانيا يجب أيضاً أن يؤخذ في الحسبان. ففي الحقبة الحديثة من التاريخ البشري، فإن بلداناً مثل البنغال الغربي، وتاميل نادو، والبهار، وبنين وساحل العاج تنتمي أيضا إلى هذا النمط. فتسارع وتيرة التحول الديمغرافي في هذه البلدان الأخيرة يعود، من دون شك، إلى بروز ضغوط قوية جداً للسكان على وسائل العيش؛ فانخفاض الوفيات بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى تضخم عدد السكان، وتسبب بدوره في ظواهر كبح ملحّة.

ففي بعض الحالات القصوى يحدث انخفاض الخصوبة؛ ليس فقط قبل أن يتم تخطي عتبة الـ ٥٠٪ من النساء المتعلمات البالغات من العمر ما بين ٢٠ و٢٤ عاما، وإنما أيضاً قبل أن يتجاوز الرجال هذا الحد. ففي بنغلاديش، وهي حالة حادّة للضغط السكاني في بيئة قاسية، تنخفض الخصوبة قبل أن يبلغ تعليم الرجال نسبة ٥٠٪ في صفوفهم. هذه حالات نادرة وحديثة، وتتعلق ببلدان يدفع النمو الديمغرافي السريع بالسكان فيها إلى فخ "مالتوسوي" حقيقي. وبشكل عام، وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن تعليم الرجال هو

الشرط الأدنى. ففي ٤٦ من ٤٩ منطقة أو دولة تتشكل منها عينتنا فإن تجاوز حاجز تعليم ٥٠٪ من الرجال يسبق انخفاض الخصوبة.

تُبرِز أوروبا الشمالية البروتستنتية فوارق كبيرة بين تعليم الرجال والنساء وانخفاض الخصوبة، أعلى من متوسط القرن. وعلى النقيض من ذلك، تبدو فرنسا، التي انساقت خلف حوض باريس، قد اكتفت بتعليم رجال شمالي البلاد لأجل تبني تحديد النسل. هذه الظواهر الحدّية تعود إلى الدور الريادي الذي كان للقارة في التطور التربوي والتحديث الديمغرافي.

إذا استثنينا بلدان شمالي أوروبا وفرنسا، وإذا قسمنا بلدان العيِّنة إلى إسلامية وغير إسلامية ـ كاثوليكية، وبوذية، وكنفوشيوسية، وهندوسية، أو إحيائية ـ يمكن أن نستنتج أن متوسط المدة الزمنية؛ بين انتشار التعليم وانخفاض الخصوبة، في بلاد الإسلام يكون أقل.

وفي الجزء المتنوع من العيِّنة، الذي يبدأ من أوروبا المتوسطية إلى أمريكا الجنوبية، وصولاً إلى آسيا وأفريقيا السوداء (٢٨ بلداً) نحصل على فارق متوسّط يقدر بـ ٣٤ عاماً بين تجاوز عتبة التعليم من قِبل الرجال وانخفاض الخصوبة، أما تعليم النساء فإنه يسبق التحول الديمغرافي بمتَوسِّط قدره ثماني سنوات فقط. لكن علينا ألا ننسى أن انتشار التعليم في صفوف الإناث يقتضي ويتضمَّن تعليم الرجال. هذا الاختزال الزمني المتعلِّق بالنساء يظهر تكامل الأدوار الذكورية والأنثوية. فالأزواج المتعلِّمون هم ـ عادة ـ من يتخذ قرار استعمال موانع الحمل بصورة مشتركة.

وبالنسبة إلى الواحد والعشرين بلدا للعينة الإسلامية، أضحى الفارق الزمني بين تعليم الرجال وانتشار تنظيم النسل لا يتجاوز ١٤ عاما. أما بالنسبة إلى النساء، فإن عموم تعليمهن يتأخر بمتوسط ٩ سنوات عن بداية انخفاض الخصوبة.

يجب تفسير هذه الفوارق، فقوة حتمية المُتَغيِّر التعليمي ليست مطلقة، وقد حدث أن صمدت الخصوبة لأكثر من قرن أمام عموم انتشار التعليم، أو أن يتراجع التكاثر الطبيعي مباشرة أمام تقدم التعليم (أمام تعليم الرجال فقط في بعض الحالات الحدّية الحديثة). ويعود جزء من اختزال المدة الزمنية بين انتشار التعليم واستخدام موانع الحمل، في العقود الأخيرة، إلى وتيرة الارتفاع المتسارعة للضغوط الديمغرافية. ففي عالم انتقل تعداد سكانه بين عامي ١٩٥٠ و٢٠٠٣م من ٢,٥ إلى ٦,٧ مليار نسمة، يُتَوَقَّعُ حدوث عدد من ردود الفعل الملحَّة في الكثير من المناطق. لَكِنَّ ثمَّة أيضا متغيِّر العقليات، القوي، والمتنوّع، والموجود في كل مكان، والذي لا يمكن توقّعه، وهو يسهم في تفسير هذه الفوارق، ألا وهو المُتَغيِّر الديني. إن دراسة التاريخ الديمغرافي للقرنين المنصرمين ستؤدي، مرة أخرى، إلى إصابة علماء اجتماع فقه صراع الحضارات بالخيبة. فعلى نقيض البروتستنتية والكاثوليكية، لا يبدو أن الإسلام يبدي مقاومة جادة لانخفاض الخصوبة.

"فك سحر العالم"(٥) على الطريقة الإسلامية!

إن الحقيقة الدينية قائمة بذاتها بصرف النظر عن خصوصيات كل عقيدة. فعلى مستوى سيكولوجي واجتماعي عميق يمكن القول إن الكاثوليكية، والبوذية، والهندوسية، والإسلام، والأديان الإحيائية، متشابهة من حيث هي رؤية للعالم تعطي معنًى للحياة، وتمنح البشر القدرة على حسن الأداء في المجتمع الذي ولدوا فيه. ولا يمكن النظر في الطبيعة الدقيقة للعقيدة، ونوعية الألوهية، ونمط الخلاص الميتافيزيقي المنتظر، والمنظومة الأخلاقية، والمحرّمات، إلا في مرحلة ثانية من التفكير. فأولاً توجد حقيقة الإيمان، بما وراء المنظور والإثبات، بوصفها قاسماً مشتركاً بين كل الديانات، وكذلك الرابط الاجتماعي القائم والثابت بفعل العقيدة المشتركة هو أيضاً

قاسم جامع بين كل الديانات، إذ إن التناقض الأساسي للدين يتمثل في أنه يجمع، في الوقت نفسه، بين الفردية والجماعية. فهو يحدّد علاقةً ما بين الفرد ووجودٍ ميتافيزيقيٍّ؛ إلا أن الإنسان المنعزل هو، بصفة عامة، عاجز عن الإيمان بأية كينونة فيما وراء الطبيعة.

إن المجتمع المجهّز بعقيدته، الثابتة والموثوقة، يمنح أفراده معنًى للأشياء وللحياة، في هذا السياق يبدو التناسل أمراً طبيعياً وضرورياً. إن المنظومات الدينية التي ظلت حيّة لدى شعوب عدّة هي، بالتحديد، حاملة لرؤية إيجابية للتناسل؛ في حين كانت الديانات، التي على العكس من ذلك، لا ترى معنًى للتناسل، وهي قد وجدت، محكومة بالاضمحلال مع الشعوب التي اعتنقتها. وبالنسبة إلى الديانات الكبرى ـ عالمية كانت أم غير ذلك ـ فإن الأطفال الذين يأتون إلى هذا العالم لهم قيمة بقدر ما للعالم نفسه من قيمة. فالدعوة إلى التكاثر بالنسبة إلى هذه الديانات أمر طبيعي، مع وجود بعض الاختلافات الدقيقة بينها. فللنصرانية موقف سلبي من الجنس، الأمر الذي أدى بها إلى تفضيل العزوبية؛ مما سيكون له أثر سلبي على التكاثر. أما الإسلام فله موقف متسامح من المتعة ومن بعض صور منع الحمل، مما قد يكون له أثر نسبي في الحد من الولادات. فالعزل كان مقبولاً من طرف النبي محمد، ومن ثمّ فالإسلام يبيح بعض وسائل منع الحمل بشروط معينة. لكن بعيداً عن هذه الاختلافات الدقيقة، فإن الموقف العام لهذه الديانات يتمثل في تشجيع التكاثر بوصفه مشروعاً إلهيّاً. فبما أن الله خلق الإنسان، فالغاية من ذلك التكاثر وليس الانقراض. ويجب التذكير بهذه البديهيات قبل البدء في دراسة ما يمكن أن يحدث في حال تراجعت العقائد.

والأيسر يكون بمباشرة العمل بطريقة تاريخية وتجريبية عبر توصيف الانهيارات الأولى للخصوبة، التي حدثت في سياق الانطلاق الثقافي

والاقتصادي الأوروبي، بدءاً من نهاية القرن ١٨م. وتُعدُّ فرنسا البلد الرائد في ذلك حيث بدأ انخفاض الخصوبة في المدن الصغيرة الواقعة في حوض باريس، إبان العشرين عاماً التي سبقت ثورة ١٧٨٩م. ويبدو أن شمول هذا المسار صادف مرحلة اضطراب سياسي، فالمؤشر الظرفي للخصوبة انخفض من ٥,٥ في أواسط القرن ١٨م إلى ٤ أطفال للمرأة الواحدة حوالي ١٨٣٠م، و٣ حوالي ١٨٩٠م، ثم ٢,٥ حوالي ١٩١٠م. فعشيّة الثورة كانت فرنسا حوض باريس تنتمي إلى أوروبا الشمالية من حيث مستوى التطور، لكنها أبعد من أن تكون المنطقة الأكثر تطورا على المستوى التعليمي، فنصف الرجال الشبان يحسنون القراءة والكتابة، لكن نسبة المتعلمين في البلدان البروتستنتية مثل انجلترا، والسويد، وهولندا، وبروسيا تظل أعلى، وحتى ألمانيا الكاثوليكية كانت أكثر تطوراً ثقافياً. وكان يفترض أن يؤدي التلازم الكلاسيكي بين انتشار التعليم في صفوف الإناث وانخفاض الخصوبة، إلى تراجع الخصوبة أولاً في أوروبا الشمالية الرائدة في المجال التعليمي. فما هو العامل الذي يفسّر أسبقية فرنسا؟ الجواب ببساطة يتمثل في تراجع العقيدة الدينية الذي حدث خلال نصف القرن الذي سبق الثورة. فابتداء من سنوات ١٧٣٠-١٧٤٠م بدأ توظيف رجال الدين يتراجع. وفي بلدان أوروبا الشمالية، سواء أكانت بروتستنتية أم لا، صمدت العقيدة الدينية، وكذلك الخصوبة، لمدّة قرن من الزمن، على الرغم من وجود مستوى تعليمي أكثر تقدماً.

في كل من انجلترا وهولندا بدأ تراجع توظيف رجال الكنيسة والممارسة الدينية ابتداء من ١٨٨٠م، وفي السويد وبروسيا ابتداء من سنة ١٨٩٠م، وحدث انخفاض الخصوبة ودخول البلدان البروتستنتية مرحلة التحول الديمغرافي بالتزامن مع ذلك، أو بعد بضع سنوات(٦).

وفي الفترة التي تقع بين ١٩٢١ و١٩٣٠م كانت نسبة الخصوبة في انجلترا

٢,١٦، وفي ألمانيا ٢,٢٠، وفي السويد ٢,٢٤، وفي فرنسا ٢,٣٠ للمرأة الواحدة. فالتوافق بين التراجع الديني وانتشار تحديد النسل أمر واضح وغير قابل للنقاش.

ويجب ألا ننسى أن تخطي مستوى معين من انتشار التعليم شرط ضروري. ففي مناطق مثل الأندلس أو إيطاليا الجنوبية حيث تراجعت الممارسة الدينية مثل فرنسا، في النصف الثاني من القرن ١٨م، ومع انتشار كبير للأمية في صفوف السكان، لم تنخفض الخصوبة. فما يبينه التاريخ الديمغرافي لأوروبا بوضوح هو وجود محدد مزدوج يتسبب في تحديد النسل، والذي يتمثل في شرطين لازمين أيضاً، هما: ارتفاع المستوى التعليمي وتراجع الممارسة الدينية. ظاهرتان مرتبطتان بوضوح، لكن الجمع بينهما ليس بالأمر الهيّن ولا الفوري.

ويمكن ملاحظة مرحلة ثالثة من الانخفاض الحاد للخصوبة في أوروبا غداة الارتفاع الفجائي في الولادات بعد الحرب العالمية الثانية، ودون الذهاب إلى حد اعتبار انحسار الممارسة الدينية العاملَ الرئيس الذي أدى بأوروبا إلى هذه النسب المنخفضة جداً حالياً، لكن يمكن، من جديد، ملاحظة وجود توافق جزئي. فابتداء من سنة ١٩٦٥م انهارت الممارسة الدينية الكاثوليكية حيث استمرت مهمّة، في محيط فرنسا، وفي ألمانيا الجنوبية وريننانيا، وفي جنوبي هولندا وبلجيكا، وفي شمالي إيطاليا، وفي شمالي غرب إسبانيا، وفي البرتغال، ومقاطعة كيبيك. فآخر انخفاض للخصوبة في العالم الغربي حدث مباشرة غداة هذا الانهيار الديني.

وليست أوروبا الغربية، الكاثوليكية أو البروتستنتية، المكان الوحيد لتطبيق القاعدة التي مفادها أن تراجع العقيدة الدينية مقدمة لانهيار الخصوبة. ففي كل من روسيا والصين، يظهر الانحسار الديني في علاقته المباشرة بهذه

الظاهرة، فالثورة الشيوعية جعلت الإلحاد في قلب برنامجها الميتافيزيقي. ففي روسيا، فإن انخفاض الخصوبة تبع عن قرب الثورة الإلحادية باعتبار وقوعها حوالي ١٩٢٨م، في حين يلاحظ وجود فارق زمني في الصين. فالثورة تمت سنة ١٩٤٩م، ثم حدثت لها وثبة جديدة مع الثورة الثقافية في سنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩م، والخصوبة تراجعت ابتداء من سنة ١٩٧٠م. وبصورة معبّرة، وعلى عكس ما كان ينتظره خصوم الشيوعية من ذوي الأصول الدينية، لم تظهر من جديد لا الأورثوذكسية الروسية، ولا الخليط من البوذية والكونفوشيوسية الذي كان يميز الصين فيما قبل الثورة بوصفها قوى فاعلة غداة الانهيار الشيوعي. فلم يكن هوس الشيوعية العدائي للدين السببَ في تواري العقيدة الأورثوذكسية في روسيا، أو تقويض الديانات العائلية والبوذية السائدة في الصين، لكن الأصح هو أن انحسار هذه العقائد الدينية هو الذي أفسح المجال أمام انتشار الشيوعية بوصفها عقيدة بديلة. إن تنحية الديني وجعل الأيديولوجي الأكثر حينية مكانه كان بمنزلة المتوالية الخاطفة؛ لكن ثورات القرن العشرين لم تتحرف جوهرياً عن هذه النقطة في المتوالية التي جُسِّدَت للمرة الأولى، من قِبَلِ الثورة الفرنسية. فتَرَاجُعُ الممارسة الدينية في حوض باريس، سبق ازدهار الأيديولوجيا اللبرالية والمساواتية الثورية، ثم وبكل هدوء، سبق الجمهورية بنصف قرن. فالنزعات الإلحادية، والتأليهية، ومقاومة الإكليروس التي ظهرت، فيما بعد خلال الصراعات السياسية، هي تشكّلات متأخرة، وليست من أسباب الانحسار الديني.

لقد أخرجتنا حالة الصين من مجال دراسة منحصرة في النصرانية، كما أن حال اليابان يوحي بنوع من العالمية للمتوالية التي تفضي من الأزمة الدينية إلى انخفاض الخصوبة، وإلى الأزمة السياسية، في إطار ترتيب قد يكون متغيّراً. فانتشار التعليم في صفوف الرجال اليابانيين وقع حوالي سنة ١٨٥٠م، وبالنسبة إلى النساء كان حوالي سنة ١٩٢٠م. والخصوبة انخفضت

حوالي سنة ١٩٢٠م. ويكون من الخطأ عدم احتساب العامل الديني، أو بالأحرى المعادي للدين، لأزمة التحديث التي شهدتها اليابان في عصر "ميجي"، الذي بدأ سنة ١٨٦٨م. لقد وقعت حركة الإصلاح في أزمة عداء عنيف للبوذية، بلغت ذروتها الشعبية سنة ١٨٧١م، وتمثلت في تدمير المعابد، وطرد رجال الدين، وغلق الأديرَة وإصلاح نظام الأبرشيات(٧). وعلى هامش ذلك اندلعت بعض الانتفاضات باسم الديانة المهدّدة. و"الشنتو"، الذي انتشر في هذه الفترة ـ واقتبس بعض عناصر عبادة الطبيعة القديمة التي تعايشت مع البوذية، الديانة الحقيقية لليابان ـ يُعَدُّ عقيدة جديدة في الأساس. ولكن يمكن بالكاد الحديث عن كونه ديانة نظرا لقوّة مضمونه القومي. ولعله من المنطقي جداً اعتبار أن انهيار البوذية خلّف فراغا تم ملؤه في اليابان ـ كما في دول عديدة أخرى ـ عبر بروز عقيدة قومية إحلالية. لكن من المهم أيضاً ملاحظة أن هذه القومية قد ترتدي لبوس عقيدة دينية جديدة، فالإلحاد لا يشكل المخرج الوحيد من المسار الديني. ويلاحظ في اليابان، كما في أوروبا، أن الشرط المسبق لتراجع الخصوبة يتمثل في انهيار العقيدة التقليدية. ولعل المكوّن الديني المترسّب للشِّنتو يفسّر فارق السنوات الخمسين بين انتشار التعليم في صفوف الرجال وانخفاض الخصوبة، والسنوات العشرين بين انتشار التعليم في صفوف النساء وتحديد النسل. واليوم انتهت أزمة التحول اليابانية، وكما حدث في أوروبا، فقد خَبَت العقيدة الميتافيزيقية. واليوم يوجد وجه شبه بين اليابانيين والأوروبيين يتمثل في ازدياد اللامبالاة الدينية، وهو أمر مُدهش، كما أن مؤشِّر الخصوبة المتدنِّي متقارب أيضاً.

إن التوافق بين توقيت الانحسار الديني وتراجع الخصوبة، على خلفية انتشار عام للتعليم، يمثل ظاهرة عامة يبدو أنها شملت المذاهب النصرانية الثلاثة: الكاثوليكية، والبروتستنتية، والأورثوذكسية، وكذلك البوذية في كل من اليابان والصين. وفي فرنسا، وانجلترا، وألمانيا، وروسيا، واليابان، والصين،

يسبق تراجع الممارسة الدينية انخفاض الخصوبة إلى مستويات متدنية جداً، تعادل أو تقل عن طفلين للمرأة الواحدة، وأحياناً ١,٥، مما يدعو إلى الشك في وجود قاعدة عالمية؛ بصرف النظر عن طبيعة المنظومة الدينية، ونمط التمثُّل الميتافيزيقي المعروض أو الخلاص الموعود من قِبَل هذه العقيدة أو تلك. فهل يعد تراجع التأثير الديني شرطاً مسبقاً للتحديث الديمغرافي؟ وإذا كان هذا الشرط المُسبق ضرورة فكيف يمكن تفسير وجود مستويات خصوبة تقترب من ٢,٥ في كل من تركيا، والمغرب، والجزائر، وأوزباكستان، وتركمانستان. وهي متساوية أو أقل من طفلين في تونس، وإيران، وأذربيجان، أو لدى اللبنانيين المسلمين؟ وبصفة عامة: كيف يمكن فهم متوسط المدة الزمنية القصيرة إلى حد ما بين انتشار التعليم وانخفاض الخصوبة، الملاحظ أعلاه بخصوص العينة المتكونة من ٢١ بلداً إسلامياً؟ إذ يبدو أن الإسلام لم يشكل قط عقبة في وجه التحوُّل الديمغرافي. نحن هنا نواجه ضرورة القيام بخيار تفسيري، هو في النهاية بسيط نوعاً ما.

ويمكن القول بأن تراجع التديُّن التقليدي وسيطرته على السلوكيات في البلدان الإسلامية ليس شرطاً مسبقاً وضرورياً لانخفاض الخصوبة، وذلك على عكس ما لوحظ في الكثير من بلدان العالم، وللدفاع عن هذه القراءة يجب التذكير بالتسامح الكبير الذي يبديه الإسلام مع منع الحمل. في هذه الحال، ودون الخضوع للقوالب الجاهزة التي تتحدث عن إسلامٍ رافضٍ للحداثة، وعلى النقيض من ذلك، نحن نجعل منه الديانة الوحيدة من بين الديانات الكبرى التي تتوافق مباشرة مع الحداثة الديمغرافية، والتي من دونها لا يوجد على العموم حداثة. إن هذا الاستنتاج يبدو لنا مبالغاً في جرأته. فهو يُهمل التشجيع على التكاثر الذي يوجد ضمنا في كل المنظومات الدينية الكبرى.

لكن يظل هناك مسلك آخر قد يكون هو الأكثر منطقية، والذي يتمثل في القبول بأن البلدان الإسلامية التي تشهد تراجعاً في الخصوبة، وبعيداً عن المظاهر الحالية، تعيش أيضاً مرحلة تقويضٍ مكثفٍ لعقائدها التقليدية. فالانسلاخ عن النصرانية أدى إلى تراجع الخصوبة في أوروبا، والانسلاخ عن البوذية سبق انخفاض الولادات في شرقي آسيا. فهل انخفاض الخصوبة في إيران، وأذربيجان، وتونس، والمغرب، والجزائر، وأوزبكستان، وتركمانستان، يستدعي فرضية التحديث في بلاد الإسلام؟ وهل من الممكن أن تكون هذه العملية على وشك الحدوث بصمت ومن دون وضوح كافٍ؟ الفرضية جريئة، ومن المبكّر إثباتها لأننا لسنا على مسافة كافية مع هذه الظاهرة.

وحتى نجعلها ـ أي هذه الفرضية ـ أكثر معقولية، يجب الاتفاق على معنى الألفاظ. فالانسلاخ عن النصرانية لم يتم بين ليلة وضحاها، كما أنه لا يستدعي اختفاء الرموز الدينية والمقوّمات الأخلاقية التي تميّزها. ويمكن اليوم، إلى حد ما، أن يدّعي المرء أنه نصراني ومؤمن دون التزام بتعاليم الفاتيكان بخصوص المسألة الجنسية، والقيم العائلية، والعلاقات بين الرجال والنساء، أو تربية الأطفال. لقد تميَّز الانسلاخ عن النصرانية بتراجع عام للعقيدة، لكنّه تميّز أيضا في الأساس بانهيار نظام التبعية الذي كان يُسند إليها تقليدياً، والذي كان يرافق الأفراد حتى إلى مخادعهم. بهذا المفهوم فإن عملية التحديث الإسلامية قد تكون انطلقت، والتي تحمل الديمغرافيا بصماتها.

لا يوجد إذا تناقض في أن يشهد العالم الإسلامي صحوة دينية كبيرة، تمثلت في العودة إلى ممارسة الشعائر التعبدية كصيام رمضان، وارتياد المساجد، وأداء الصلوات الخمس، والحج، والقيام بالعمرة، وإيتاء الزكاة... بالتزامن مع حركة تحديث تمثلت في اتساع الهامش الدنيوي ليشمل الحياة

اليومية للأفراد[٨]، وذلك في تباين واضح مع جيل الستينيات الذي تميز بتبني الناصرية في مختلف البلدان العربية، والأيديولوجيات الشبيهة بالقومية العلمانية في البلدان الإسلامية الأخرى (إيران، وتركيا، وإندونيسيا).

لكن السؤال الذي يُطرح هنا ـ إذا تجاوزنا هذه الممارسات ـ حول إمكانية هذه الفرضية الانتباه لهذه الصحوة الإسلامية التي تؤكد من جديد ضرورة احتشام المرأة، وبصفة عامة ضرورة الحضور الفاعل للأثر الديني في الحياة السياسية والمدنية للمجتمعات الإسلامية. فالثورة الإسلامية الإيرانية والأزمة الجزائرية (في مطلع التسعينيات) بينتا أن هذه الصحوة الإسلامية قد تكون غالبة في لحظة ما، وأنه من الواضح أن الأنظمة الإسلامية، السلطوية منها أو الليبرالية، تشعر بالتهديد من مثل هذه التطورات التي قد تخرج عن السيطرة. لكن ما تُبَيِّنُه السنن التاريخية التي تجمع بين الأزمة الدينية وانخفاض الخصوبة هو أن الحركة الإسلامية تمثِّل مرحلة وليست نهاية التاريخ، وأنه تلوح في الأفق إمكانية حدوث تحديث إسلامي بعد مدة زمنية ما، مثلما حدث مع النصرانية والبوذية.

فالأصولية ليست سوى أحد المظاهر الانتقالية لما حدث من تقويض للعقيدة الدينية، التي أدت هشاشتها الحديثة إلى سلوكيات ترمي إلى تثبيتها من جديد. والتوافق في الزمن بين تراجع الديني ووقوع النهضة الأصولية ظاهرة كلاسيكية؛ فعملية التشكيك في وجود الله وعملية إثباته وجهان لحقيقة واحدة، وإن كان التخلِّي عن العقيدة التقليدية هو النتيجة الحتمية للتردد الميتافيزيقي. قد تكون التقديرات مختلفة، لكن ازدواجية المرحلة الانتقالية كانت دائماً موجودة، وليس من الضروري أن يسافر المرء بحثاً عن أمثلة. ففي القرن ١٧م ظهر الإلحاد الحقيقي الأول في فرنسا في أوساط الطبقات العليا، وكان كثيراً ما يُقرن بالتيار الماجن. فالثورة العلمية، في مجال

الرياضيات والفيزياء، قَوَّضت الرؤية القائمة للعالم والحياة، إلا أن القائمين على هذه الثورة، من العلماء أنفسهم، كانوا يقاومون الشك الديني الذي كان يجتاحهم. فلم يكن لديكارت[٩] من أمر مُلِحٍّ، وهو مؤسّس الهندسة التحليلية والذي توج نفسه بوصفه مُنَظِّر الشك المنهجي، سوى إثبات وجود الله. أما باسكال[١٠]، العالم في الرياضيات والفيزياء المدهش، فقد جرفه الإلحاح الديني وأدى به إلى طرح رهانه الهش القائل إن مُحصِّلة الإيمان بوجود الله ربح دون خسارة، ثم انغلق في المذهب الأخلاقي النصراني المتشدّد للجنسينية[١١]. لكن الأوغسطينية[١٢] القائلة بالخلاص عن طريق العفو، التي أعاد تثبيتها الجنسينيون، هي أصولية عالم كان يكتشف الإلحاد في مرحلة الانطلاق العلمي. وأحد مميزات الأصولية الإسلامية، التي لاحظها المتخصصون قوة انتشارها في صفوف طلبة العلوم الصحيحة، ولعل ابن لادن، المهندس، هو النموذج المثالي من هذه الناحية.

وخلال بضعة عقود بعد تردد ديكارت وباسكال انهار الالتزام الديني في صفوف مزارعي حوض باريس، ثم بعد ذلك انهارت الخصوبة. فالمراهنة على التحديث في المغرب أو في إيران ليست دليلَ جرأة مستقبليات مهمة. فالعملية لم تبلغ مداها بعد، لكن يمكن أن نطرح بجدية سؤالاً حول الواقع الإيماني في البلدان الإسلامية التي تم فيها تخطي مستوى الخصوبة (طفلان) للمرأة الواحدة، مثلما هو الشأن في أذربيجان، وإيران، وتونس، وفي صفوف طوائف لبنان الإسلامية والنصرانية، ومنطقة القبائل الجزائرية.

الهوامش:

(١) يوجد كتابان كلاسيكيان عن مسيرة انتشار التعليم يُمكنان من قياس وتحسس الطابع غير العادي الذي لا يقوم لهذا العملية. فبالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ينظر: Carlo M. Cipolla, Literacy and Development in the West, Penguin Books.1969.

أما بالنسبة لفرنسا فينظر كتاب:

François Furet et Jacques Ozouf, Lire et écrire : l'alphabétisation des français de Calvin à Jules Ferry, Editions de Minuit, 1977.

(٢) نذكر أن ضارب التلازم يتراوح بين ١- و ١+ وأن الجمع بين متغيرين يكون أقوى ما دامت القيمة المطلقة للضارب تتجه نحو (١)، ويكون أضعف إذا ما اتجهت نحو (٠).

(٣) لتقدير نسبة التباين التي يُفسّرها التلازم يجب رفع معامل التربيعية. فمعامل قدره ٨٤, ٠+ يفسّر ٧١ ٪ من التباين. ومعامل قدره ٥٥, ٠+ يوحي أن ٣٠٪ فقط من التباين في تاريخ انخفاض الخصوبة تفسّره الاحصائيات ببلوغ الجيل الأوّل من النساء المتعلّمات سن الرشد.

(٤) يوسف كرباج، وإيمانويل تود، Révolution culturelle au Maroc .Le sens d'une transition démographique, RES PUBLICA, février 2007.

(٥) بالمعنى الذي وضعه ماكس فيبر لهذه العبارة؛ أي تراجع العقائد الدينية أو السحرية التي تفسّر الظواهر.

ماكس فيبر: عالم اجتماع ألماني (١٨٦٤-١٩٢٠م). ربطت دراسته الشهيرة "الأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية"، ظهور الرأسمالية بولادة البروتستنتية. وكان يؤكّد عملية العقلنة التي تميّز العالم الحديث.

(٦) توجد دراسة مفصّلة عن هذه التوافقات الكرونولوجية الدقيقة جدًا في إيمانويل تود، L'invention de l'Europe، سوي، ١٩٩٠، في الفصول الآتية، ٤ (alpahabétisation)، ٦ (déchristianisation)، ٧ (contrôle des naissances)، وبخصوص دور الانسلاخ عن النصرانية يمكن الرجوع إلى ر. لاستاغ R. Lesthaghe، و سي ولسن C. Wilson، في : "Modes of production, secularization and the pace of the fertility decline in western europe: 1870 - 1930"، في أي جي كول A. J. Coale، وإس جي واتكنز S. G. Watkins، The decline of fertility in Europe ، مطبوعات جامعة برنستون، ١٩٨٦، ص ٢٦١-.

(٧) جوزيف كيراجاوا، Religion in Japanese history، مطبوعات جامعة كولومبيا، ١٩٦٦، ص ٢٢٦.

(٨) عبده فيلالي الأنصاري, L'Islam est-il hostile à la laïcité Casablanca, le Fennec, 1997 . ومحمد توزي، " La mèditerranée a l'épreuve des enjeux religieux", GERM, la Mèditerranée au XXI siécle, visions prospective, Casablanca, 1997.

(٩) رينيه ديكارت: فيلسوف وعالم فرنسي (١٥٩٥-١٦٥٠م). أكّد أولوية الروح على الجسد، وحاول إثبات وجود الله، الضامن لحقيقة الأفكار الجليّة والمتميّزة.

(١٠) بليز باسكال: عالم في الرياضيات والفيزياء، وفيلسوف فرنسي (١٦٢٣-١٦٦٢م). اقترب من اتباع الجنسينية التي دافع عنها في رسائلها الثماني عشرة التى أسماها "البروفنسيات"، وقد أخذ على عاتقه الدفاع عن الديانة المسيحية لإقناع الكفّار (كما يسميهم)، وهذا ما ظهر في أشهر كتاب له: "الأفكار".

(١١) الجنسينية: مذهب ديني نشأ انطلاقا من فكر رجل دين هولندي يدعى جنسنيوس (١٥٨٥-١٦٣٨م)، الذي اعتمد ـ بدوره ـ الأوغسطينية لإعادة الاعتبار لفكر القديس أوغسطين عن العفو الإلهي والقدر.

(١٢) الأوغسطينية: تيار فكري مسيحي يدّعي الانتماء إلى أحد أكبر رجال الكنيسة، الشمال أفريقية، ويدعى القديس أوغسطين (٣٥٤-٤٣٠م)، الذي يبرز "العفو الإلهي" و"القدر"؛ وهي عقائد ستقوم كنيسة روما بتعديلها نسبياً فيما بعد.

الفصل الثاني
أزمات مرحلة التحوّل

إن المجتمع الذي تكون غالبيته متعلمة يسير على طريق الحداثة، كما أن ارتفاع مستوى التعليم بين صفوفه يفتح الطريق، ليس لتراجع الخصوبة فقط، إنما أيضاً للتنمية الاقتصادية العامة؛ فالسكان العاملون المتعلّمون تكون لهم فاعلية. وكان قد سبق الانطلاقة الاقتصادية في آسيا، وهي الظاهرة التي تحوّلت أهميتها إلى عنصر رئيس للعولمة، ارتفاعٌ في نسب انتشار التعليم، ولم يتوقع رجال عصر التنوير سوى هذا التسلسل الإيجابي، ومع ذلك بدأ الاتجاه نحو الحداثة يُظْهِرُ وجهه المظلم منذ نهاية القرن ١٩م. فَتَعلُّم القراءة والكتابة جعل الأهالي أكثر علماً، والأفراد أكثر وعياً. فظهرت من ثمّ اضطرابات الضمير الجماهيري. وبعد عمل العديد من خبراء الإحصاء الأخلاقي قام دوركايم[1] في كتابه "الانتحار" سنة ١٨٩٧م بتحليل ظاهرة الموت المتعمَّد الكبيرة في صفوف الأهالي المتعلمين؛ إذ كانت أوروبا تشهد تضخُّماً خطيراً في الإقدام على الانتحار، في انتظار حدوث اقتتال على مستوى القارة خلال الحرب العالمية الأولى. واليوم تشهد كل من الصين والهند نسب انتحار عالية تضاهي نسب الإقلاع الاقتصادي[2]. وتعد نسب الانتحار في البلدان العربية من بين أدنى النسب في العالم. لكن هل يمكن ـ أوليّاً ـ إثبات أن تعدد العمليات الانتحارية، وهي صورٌ مألوفةٌ من التدمير الذاتي، لا علاقة له بالنزعة المتنامية نحو الموت المُتعمَّد في مجتمعات تشهد نموّاً سريعاً؟

فالتقدّم الثقافي يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار لدى الأهالي، لذلك علينا أن نتمثل واقعياً ماهية مجتمع حيث أغلب أفراده من المتعلمين، في عالم حيث الأبناء يحسنون القراءة دون الآباء. فانتشار التعليم يؤدي إلى اختلال

العلاقات السلطوية داخل العائلة، كما أن انتشار تنظيم النسل الذي يتبع ارتفاع مستوى التعليم يقوّض العلاقات التقليدية بين الرجال والنساء، وكذلك سلطة الرجل على زوجته. هذه القطيعات السلطوية، سواء أكانت مترافقة أم لا، تتسبب في ضياع شامل للمجتمع، وفي الكثير من الأحيان، تتسبب أيضاً في انهيارات انتقالية ـ قد تكون دامية ـ للسلطة السياسية. فزمن انتشار التعليم وتعاطي موانع الحمل كثيراً ما يكون أيضاً زمن الثورة. وفي هذا السياق تمثل الثورات الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والصينية نماذج مثالية..

التعليم، ومنع الحمل، والثورة

أدت الثورة البروتستانتية الإنجليزية سنة ١٦٤٩م، قبل الثورة الفرنسية بقرن ونصف القرن، إلى إعدام الملك في ظل الحكم العسكري الدكتاتوري لكرومويل(٣). وكما لاحظ المؤرخ لورانس ستون (Lawrence Stone)، الذي اكتشف القاعدة التي تجمع بين انتشار التعليم والمتوالية الثورية، كانت انجلترا حينها قد تجاوزت للتو حاجز الغالبية المتعلِّمة من السكان(٤). وحوالي ١٧٣٠م كانت غالبية الرجال البالغين من العمر ٢٠ إلى ٢٤ عاماً يحسنون القراءة والكتابة في حوض باريس، وحوالي ١٧٧٠م بدأت الخصوبة تنخفض في المدن الصغيرة في شمالي فرنسا، وفي سنة ١٧٨٩م اندلعت الأزمة الأيديولوجية والسياسية التي استمرت إلى أن استقرت الأوضاع في ظل الجمهورية الثالثة.

وتقدم روسيا متوالية شبيهة تجمع بين انتشار التعليم، وتعاطي موانع الحمل، والثورة. لقد تم تخطي عتبة انتشار التعليم في صفوف نصف الرجال سنة ١٩٠٠م، وحدث انهيار النظام القيصري سنة ١٩١٧م. ويبدو أن انتشار التعليم في صفوف غالبية النساء أفسح المجال، ليس أمام انخفاض الخصوبة الذي بدأ سنة ١٩٢٠م فقط، إنما أيضا أمام وثبة ثورية أكثر دموية من ثورة

أكتوبر والحرب الأهلية التي تلتها، التي تمثلت في المرحلة الستالينية. فاعتماد المَشاعيَّة، وتعميم العمل القسري، والمعتقلات الجماعية مثَّل محنة ثورية جديدة.

وفي الصين حدث التسلسل نفسه: تجاوز مستوى التعليم في صفوف ٥٠٪ من الذكور تم حوالي ١٩٤٢م، في حين انتصرت الشيوعية سنة ١٩٤٩م. وانتشار التعليم في صفوف غالبية النساء، سنة ١٩٦٣م، أدى ليس إلى انهيار الخصوبة الذي بدأ سنة ١٩٧٠م فقط، وإنما أيضاً إلى الثورة الثقافية والماوية الجامحة بين ١٩٦٦ و١٩٧٩م.

هذه الأمثلة تشير إلى ثورات، صحيح أنها دموية لكنها قادرة على إنتاج أنظمة جديدة ومستقرة مدة طويلة نوعاً ما. ويمكن ذكر أمثلة أخرى لعنف المرحلة الانتقالية الذي أفضى إلى عدمية معلنة. ففي ألمانيا، فإن ظهور العسكرية الذي قاد إلى الحرب العالمية الأولى وإلى النازية جاء في سياق الانخفاض الأول للخصوبة، وذلك ينطبق أيضاً على الفاشية في إيطاليا، والعسكرية اليابانية التي قادت إلى موقعة بيرل هاربر.

أزمات مرحلة التحوّل في العالم الإسلامي

إن السياق السياسي لإيران يندرج ضمن هذا النموذج العام الذي يجمع بين الحداثة الثقافية، وانهيار بنى السلطة التقليدية وعنف المرحلة الانتقالية. ففي هذا البلد الإسلامي الشيعي تم تجاوز عتبة الـ ٥٠٪ من الشبان المتعلمين سنة ١٩٦٤م، ثم سقط نظام الشاه بعد خمسة عشر عاماً من ذلك التاريخ. وحوالي ١٩٨١م أصبح ٥٠٪ من الشابات يُحسِنَّ القراءة والكتابة. وبدأ تراجع الخصوبة سنة ١٩٨٥م.

وفي الجزائر، البلد المسلم السُّنِّي، الذي اجتاحته منذ ١٩٩٢م حركة إسلامية (سطحية جدّاً)، مختلفة عن الأيديولوجية المساواتية للثورة الإيرانية،

قُدِّمت صورة من نوع آخر. في مثل هذه الحالة يمكن أن نربط مقاومة الاستعمار بانتشار التعليم في صفوف الرجال والذي عمَّ سنة ١٩٦٤م، وإن كانت الانتفاضة اندلعت سنة ١٩٥٦م، وانتصرت سنة ١٩٦٢م. ولا يمكن دراسة مثل هذه المتغيرات على أساس أنها مصادفة شبه مطلقة حيث يكون الأمر في سياق حركة تحرر وطني. فالصراع بين شعبين يختلفان عن بعضهما من حيث اللغة والعادات، وحيث أحدهما يسيطر على الآخر، يقوم هنا بدور المحفّز. فالأزمة الإسلامية التي بلغت أوجها سنة ١٩٩٢م لا تعني إلا الجزائريين، واندلعت غداة غلبة التعليم في صفوف النساء حوالي ١٩٨١م، والخصوبة بدأت في التراجع سنة ١٩٨٥م. فالإرهاب انتشر في الوقت الذي بلغ فيه عدم الاستقرار الذهني للأهالي أقصاه.

في تركيا فإن تجاوز عتبة انتشار التعليم هو ظاهرة سابقة، تعود إلى سنة ١٩٣٢م بالنسبة إلى الرِّجال و١٩٦٥م للنساء. فالثورة الكمالية، المستندة إلى بُعدٍ قومي قوي، سبقت بقليل انتشار التعليم لدى غالبية الرجال، مثلما حدث مع الثورة الجزائرية. وانخفاض الخصوبة بدأ قبل انتشار التعليم في صفوف النساء، إذ كانت البداية سنة ١٩٥٠م، إلا أن مرحلة انعدام الاستقرار السياسي القصوى التي تمتد بين ١٩٦٠م و٢٠٠٠م، والتي حدثت على خلفية موجة إرهاب يمارسها أقصى اليمين، مصحوبة بتتالي الانقلابات العسكرية وبروز حركة إسلامية قوية استوعبها النظام في النهاية، تندرج تماماً ضمن التسلسل الزمني لنموذج يجمع بين انتشار التعليم، وانخفاض الخصوبة والاضطرابات السياسية لمرحلة انتقالية. فترسيخ الاستقرار الحالي يتوافق، من جهته، مع وصول إسلاميين معتدلين إلى السلطة، وهي مفارقة، في إطار ديمقراطية متينة، يشبّهون أنفسهم عن طيب خاطر، بالديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين. وقد تتسبب القضية الكردية في عودة أحداث العنف، لأن منطقة كردستان، المتخلفة جداً ثقافياً وديمغرافياً، لازالت بعيدة كل البعد

عن مرحلة التحول كما سنبينه لاحقاً.

إن وتيرة التطور الثقافي في أندونيسيا قريبة من التي شهدتها تركيا. فليس بالأمر المفاجئ في تاريخ هذا البلد حدوث عمليات عنف كبيرة خاصة في مرحلة انتقالية، وثورة ديمغرافية قريبة منها جداً. فانتشار التعليم في صفوف غالبية الذكور بدأ من سنة ١٩٣٨م. ويمكن للمنزلة الاجتماعية المرتفعة للمرأة التي تتميز بها أندونيسيا أن تُفسِّر تَقارُبَ تاريخَيْ عموم التعليم في صفوف الذكور والإناث. ويبدو أن المتوالية الزمنية تؤدي إلى أزمة سياسية خاصة جداً، وقاتلة بقدر ما هي غامضة، إشارة إلى المجزرة التي حدثت في صفوف الشيوعيين بين ١٩٦٥م و١٩٦٦م. أما الخصوبة فقد تراجعت بدورها ابتداء من سنة ١٩٧٠م.

وفي لبنان، فإن الحرب "الأهلية" بين الطوائف، وداخل الطائفة الواحدة أحيانا (مسيحيون، ومن بينهم الموارنة، ومسلمون سنّة، وشيعة ودروز) امتدت بين ١٩٧٥ و١٩٩٠م. هذه الفترة من العنف الجامح، الذي يُنظر إليه تقليدياً في أوروبا بوصفه أحد مظاهر الوحشية الارتدادية، تتوافق في الحقيقة مع عموم انهيار الخصوبة لدى المسلمين، والذي كان قد بدأ قبل ١٩٥٠م في صفوف المسيحيين. هذا العنف جاء بعد شيوع التعليم الذي تجاوز المستويات المهمّة حوالي سنة ١٩٢٠م بالنسبة إلى الرجال و١٩٥٧م بالنسبة إلى النساء. ولعل التحليل الدقيق بحسب الطوائف قد يكشف عن وجود توافقٍ ما بين تقدم عملية انتشار التعليم في صفوف النساء الشيعيات واحتدام الحرب الأهلية.

الحركة الإسلامية وعِلم المستقبليات

إن إدراك الوجه المظلم للتحديث، بوصفه ثمرة انتشار التعليم، يعني امتلاك الأدوات، ليس التي تساعد على فهم الماضي فقط، ولكن أيضا التي

تمنع الخطأ في قراءة الحاضر، وتُمكّن بصورة أفضل من تناول المستقبل. ويمكننا تحديد مجموعة من البلدان حيث تجري العملية الانتقالية، وتقديم فرضية وجود منطقة خطر لم يتم تخطيها بعد. ويمكننا أحياناً إثبات أن هذا البلد أو ذاك، وعلى الرغم من بعض المظاهر الأيديولوجية والدينية التي تدعو إلى القلق، كان قد تجاوز منطقة الخطر القصوى منذ مدّة زمنية ما، وأن إمكانية حدوث اضطرابات سياسية فيه أقل أهمية مما يُعتقد عادة وإن لم تكن معدومة.

فبُلدان مثل المغرب وباكستان تقدم عوارض اضطراب أكيد، متمثلة في تنامي الاحتجاج الإسلامي، ولاسيما إنتاج عدد كبير من الإرهابيين أعلى من المتوسط. فمؤشرات انتشار التعليم والخصوبة تضع هذين البلدين فعليّاً في منطقة الخطر الإنتقالي الأعلى. ففي المغرب، لم يبلغ انتشار التعليم في صفوف النساء مستوى الغالبية إلا حوالي ١٩٩٦م، وفي باكستان كان ذلك سنة ٢٠٠٢م. في أثناء هذا استفاد المغرب من بداية مبكرة لتراجع الخصوبة (ابتداء من سنة ١٩٧٥م). هذا الفارق الزمني أثّر في التمدُّد الزمني للظواهر التي قد تغذي الضياع الأيديولوجي؛ فباكستان، البلد غير المستقر بامتياز، لم يبدأ انخفاض الخصوبة فيه إلا حوالي ١٩٩٠م، وذلك قبل أن تحسن غالبية النساء القراءة والكتابة بزمن قليل. هذا البلد يوجد اليوم في قلب أزمة التحوّل، وقد تحدث فيه اضطرابات سياسية كبيرة.

مع المملكة العربية السعودية سنتناول مجموعة البلدان العربية التي تخطت منذ مدة عتبات تعميم التعليم، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد استقرار النظام السياسي بشكل كبير. في هذه المملكة فإن انتشار التعليم ظاهرة قديمة - ١٩٥٧م بالنسبة إلى الرجال و١٩٧٦م بالنسبة إلى النساء - والخصوبة بدأت في التراجع منذ عقدين من الزمن. فالريع النفطي يُوّجِدُ أحياناً شروطاً

خاصّة (وأحياناً غير عادية) لامتصاص السلطة من الأعلى. وعلينا أن نقبل أن عدداً آخر من الأقطار العربية التي لا تتمتع بمثل هذا الريع النفطي، وحيث الامتيازات الاجتماعية تتأتى، بطريقة أكثر تقليدية، من جمع الضرائب على عمل الأهالي، انتشر فيها التعليم بشكل مبكّر دون أن تتعرض الطبيعة السلطوية لعمليات تقويض ما. لقد أدت التحولات الثقافية فقط إلى ظهور ضغط إسلامي قوي أدى، بدوره، إلى عمليات قمع مكثفة.

في مصر تم تجاوز عتبة عموم التعليم ابتداء من سنة ١٩٦٠م بالنسبة إلى الرجال، وسنة ١٩٨٨م بالنسبة إلى النساء. وفي سورية تم ذلك بشكل مبكر (١٩٤٦م بالنسبة للرجال، و١٩٧١م بالنسبة للنساء). وفي الأردن حدث ذلك كله في تاريخ سابق على سورية (١٩٤٠ بالنسبة للرجال و١٩٦٦م للنساء). وفي هذين البلدين الأخيرين لم يتم تراجع الخصوبة إلا حوالي ١٩٨٥م. وفي مصر حدث انخفاض أول وغير محدّد ابتداء من سنة ١٩٦٥م، لكن عملية الانخفاض لم تُستأنف إلا في نهاية الثمانينيات. وسنرى فيما بعد أن هذه الأقطار لم تكتمل فيها بعد المرحلة الانتقالية الديمغرافية. وفي تونس، وعلى العكس من ذلك، فإن انتشار التعليم ظاهرة قديمة نسبياً (١٩٦٠م بالنسبة إلى الرجال و١٩٧٥م بالنسبة إلى للنساء)، أدى منذ ١٩٦٥م إلى انخفاض قوي للخصوبة التي بلغت مستوى طفلين اثنين لكل امرأة. وبذلك تكون تونس في مستوى فرنسا أو إيران، وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة النظام لم تتأثر. نظام له خصوصية تمثلت في الجمع بين الاعتماد على الصرامة الأمنية والانتصار لحقوق المرأة، ولم يشهد هذا البلد هزات سياسية تقوض استقراره، وهو يشبه في بعض خصائصه أقطاراً عربية مثل مصر، والأردن، وسورية، والمملكة العربية السعودية.

في هذه الأقطار، لا يبدو أن الانتقال إلى الحداثة أدى إلى خلخلة المنظومة

الأيديولوجية مثلما حدث في كل من تركيا، ولبنان، وإيران، والجزائر. وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة يُنْظَرُ إليها بوصفها مُهَدَّدَةً، فإنها في الحقيقة مستقِرّة لمدة زمنية متوسطة. ولا شيء يؤكد أن هذا الاستقرار يمثل المحطة النهائية لتاريخها، ولاسيما أن مرحلة التحول الديمغرافي بالنسبة لأربعة منها تعد غير مكتملة. إن الدراسة الدقيقة للمنظومات العائلية لهذه البلدان وللحركات الديمغرافية الحديثة ستمكن من تقديم بعض الفرضيات بخصوص هذا الكبح الأخير.

ليس من الضروري إذاً الاعتماد على جوهر خاص بالإسلام لتفسير العنف الذي يهز العالم الإسلامي اليوم، فهذا العالم يشهد نوعاً من الضياع لأنه متأثر بصدمة الثورات الذهنية التي اقترنت بانتشار التعليم وعموم تنظيم النسل، ويمكن ملاحظة وجود توترات سياسية مكثفة وقعت في عدد من البلدان غير الإسلامية التي شهدت مثل هذه الثورات الذهنية والتي كانت أعنف من التي حدثت في بلاد الإسلام.

ففي رواندا تم تجاوز عتبة ٥٠٪ من الرجال المتعلمين سنة ١٩٦١م، وبالنسبة إلى النساء كان ذلك سنة ١٩٨٠م. وبدأ انخفاض الخصوبة سنة ١٩٩٠م، في حين أدت المواجهات العنصرية بين التوتسي والهوتو سنة ١٩٩٤م إلى إبادة جماعية يُذَكِّر حجمها بالمستوى الذي بلغته المجازر التي وقعت في أوروبا سابقاً، لكن أغلب سكان رواندا من النصارى، ولا أحد ـ حسب علمنا ـ ينسب الرعب الرواندي إلى جوهر خاص بالمسيحية.

وفي نيبال حدث الانتقال إلى غالبية متعلِّمة حوالي ١٩٧٣م بالنسبة إلى الرجال، وحوالي ١٩٩٧م بالنسبة إلى النساء، في حين بدأت الخصوبة في التراجع حوالي ١٩٩٥م، ومع ذلك ظلت حرب الثوار الشيوعية في حالة تأجج في سياق مفارقة تاريخية نظراً لانهيار هذه الأيديولوجية على المستوى

العالمي، لكنها متوافقة تماماً مع وتيرة التحديث الذهني للبلاد. فهل سيتم تحميل الهندوسية والبوذية مسؤولية العنف الذي كان يهز هذا المجتمع؟

في مثل حالة البلدان الإسلامية، ورواندا ونيبال، يتمثل الخطأ الأساسي، في الحقيقة، في تقديم الأزمات الأيديولوجية أو الدينية كظواهر ارتدادية. لكنها، على العكس من ذلك كله، أزمات تحوّلات حيث تقوم عملية التحديث بإصابة المجتمعات بالحيرة، والأنظمة السياسية بالخلل. وفي السنوات المقبلة سيمتد هذا الخطأ المنهجي في التفسير إلى كل القارة الأفريقية - الإسلامية والنصرانية والإحيائية - التي تتبع العالم العربي عن قرب في السباق إلى التحديث. وستنسب - بل تمت عملية العزو فعلاً - المواجهات إلى استمرار القَبَلية أو إلى ظواهر قديمة، في حين أنها تمثل أزمة حداثة. فالهيمنة شبه الكاملة للكاثوليكية والبروتستنتية في المناطق الساحلية الأكثر تقدماً لخليج غينيا سَتُؤَمِّنُ حضوراً مسيحياً مهماً في الاضطرابات المقبلة، وهي حالة قائمة في ساحل العاج ونيجيريا، حيث الاضطراب الأيديولوجي لدى السكان كبير في المناطق الساحلية المعروفة بتقدم مستوى انتشار التعليم فيها، وهي عادة ما تكون نصرانية. ولا يمكننا أن نظهر الشماتة بتقديم مثل هذه الإضطرابات المحتملة التي سيكون لها الفضل - غير الإرادي - في تخفيف الضغط الأخلاقي للأوروبيين والأمريكيين على الإسلام.

إن مختلف أنواع العنف التي شهدها التاريخ الأوروبي، منذ حركة الإصلاح البروتستنتية إلى الحرب العالمية الثانية، تتوافق مع الحركة ذاتها لعملية التحديث الذهني، لكنها أكثر امتداداً زمنياً. وعلى إثر مرور الموجة تهدأ البلدان. وبإمكانهم حينها النظر إلى الذين يلونهم باستغراب وأحياناً بتعجرف. هذا الخطأ في الرؤية يكشف المستوى المتدني للوعي التاريخي الذي يميز أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فنحن في عصر يمجد الذاكرة ويمارس فقدانها.

إن تطور نسب انتشار التعليم ومؤشرات الخصوبة، يُمَكِّنُ من تحديد وتتبع الحركة العامة للتاريخ بطريقة تجريبية، ووضع كل بلد في زمن نسبي، وتعريف حالة تقدم مختلف الأبعاد، وتفسير وجود نقاط القطيعة الأيديولوجية، والدينية والسياسية. إن لأزمات التحول التي حُدِّدَت بهذه الطريقة مضامين مختلفة، فليس للثورات الفرنسية والروسية والإيرانية الأهداف ذاتها، ولا تستند إلى القِيم نفسها، فالأولى كانت لبرالية، والثانية شمولية، والثالثة دينية، على عكس الأوليين اللتين كانتا بوضوح ذواتي توجه مناهض للدين. ولا يوجد في ذلك شيء من الخصوصية الإسلامية، باعتبار أن الثورة الإنجليزية سنة ١٦٤٠م، سليلة الإصلاح البروتستنتي، أدت إلى الإطاحة بالنظام الملكي باسم الله. والثورة الإيرانية تلتقي مع الثورة الفرنسية والروسية في بعدها المساواتي، والثورة الإنجليزية كانت ضد فكرة المساواة، لأن البروتستنتية لا تؤمن بتكافؤ فرص الخلاص، ولا تنطلق من فكرة الإنسان العالمي.

الهوامش:

(١) إيميل دوركايم: عالم اجتماع فرنسي (١٨٥٨-١٩١٧م)، رفع دراسة الاجتماع إلى درجة العلم عبر البحث عن القوانين التي تتحكم في المجتمعات. بيّن في كتابه "الانتحار" (١٨٩٧م) أن الانتحار ظاهرة تحددها قِيم جماعيّة.

(٢) بودلور واستابليت J.C. Baudelor et R. Establet, Suicide, l'envers de notre monde, Seuil, 2006, p. 44-51.

(٣) أوليفر كرومويل: رجل سياسة انجليزي (١٥٩٩-١٦٥٨م)، قاد "الأذرع الحديدية"، وهي نوع من الميليشيا المدرّبة بشكل جيّد، والتي يحركّها التشدد الديني. أقام جمهورية، وأدان الملك في حكم صادر عن محكمة عليا. احتل إيرلندا وأخضعها لنظام ديني متشدد.

(٤) لورانس ستون "Literacy and education in England, 1640-1800" Past and Present, فبراير ١٩٦٩، ص ٦١-١٣٩.

الفصل الثالث
العائلة العربية وأزمة التحوّل

توجد بنى عائلية متنوعة جداً كانت المجتمعات الزراعية في الماضي تنتظم في إطارها، ويمكن لأنساق قِيمها المختلفة تفسير عمليات التحوّل. كان النموذج العائلي لمزارعي حوض باريس عشية الثورة نووياً، فكان يجبر الشُبّان المتزوجين على تأسيس أسرة مستقلّة. فالفصل الضروري بين الأجيال الراشدة يفترض سيادة قِيم لِبرالية للعلاقات بين الآباء والأبناء، ويمكن لقاعدة وراثة مُساواتيّة بشدّة أن تضمن التكافؤ المطلق بين الأبناء سواء أكانوا بنينَ أم بناتٍ. لقد نتج من انتشار التعليم إيقاظ هذه القِيم، مما أدى إلى اندلاع الثورة الفرنسية التي كان شعارها "حرية ومساواة"، فبدت كأنّها تجسيد للقيم العائلية الخفيّة لمزارعي حوض باريس.

وفي روسيا كانت العائلة التقليدية من النوع الجماعي، تجمع بشكل مثالي الأب مع أبنائه، وفي وقت الزواج يتم تبادل البنات بين المجموعات العائلية، ويعيش الأبناء المتزوجون في ظل سلطة من النوع الأبوي. مع وفاة الأب، قد يستمر التعايش بين الإخوة، لكنهم سرعان ما ينفصلون عن بعضهم بعضاً، ويتم تقاسم الممتلكات بالتساوي، وكان يتم إقصاء البنات، اللاتي انخرطن ضمن أسر أخرى، من الميراث. فالقِيم الخفية لمثل هذا النسق تتمثّل في "السلطة" (حيث يظل الأبناء الراشدون في دائرة السيادة الأبوية) و"المساواة" (لكنها مساواة مقتصرة فقط على الذكور). هذه هي القيم التي أبرزتها وعبّرت عنها الثورة البلشفية في صورة أيديولوجية، ثم الستالينية، بعد تجاوز عتبة انتشار التعليم في صفوف ٥٠٪ من الأهالي. لقد كانت الشيوعية شمولية، وهذا أقل ما يمكن أن توصف به، لكنها كانت مساواتية.

كانت العائلة التقليدية في الصين تشبه مثيلتها في روسيا، في صيغة جعلت منزلة المرأة أكثر تدنّياً. إلا أن التبعات الأيديولوجية الأساسيّة ـ مع ظهور الشيوعية إبان تجاوز المستويات الخاصة بالقضاء على الأمية ـ كانت نفسها في الصين كما في روسيا.

كان للثورة الفرنسية، والروسية، والصينية قاسم مشترك يتمثل في العالمية. لقد كانت جميعها تريد أن تكون حلاً للبشرية وليس لشعوبها الفرنسية والروسية والصينية فقط. فالقيمة المُساواتيَّة تنطوي على مثل هذا الموقف عبر آلية غير واعية بصورة كبيرة مفادها أنّه إذا كان الأبناء مُتساوين، فكذلك أيضا الناس والشعوب.

إن الأنساق العائلية التقليدية الألمانية، واليابانية، والرواندية تتضمن القيم المعاكسة، وهي المتعلقة بعدم تساوي الإخوة. فالعائلة الأصلية تشترط تعيين وريث واحد، عادة ما يكون الابن الأكبر (البكورية الذكورية). فالتعايش مع ابنٍ راشد ومتزوّج يوحي بوجود مبدأ السلطة، ومعاً، ستؤدي القِيم العائلية السلطوية واللامساواتية، إبان التحديث التربوي، إلى ظهور أيديولوجية مرحلة التحوّل التي تفضل أفكار التراتبية، والطبقية الاجتماعية والعرقية. ففي المجال الإثني والدولي، يبدو مفهوم الإنسان العالمي مرفوضاً هنا. فإذا كان الإخوة غير متساوين، فكذلك الناس والشعوب؛ لذلك يمكن للأزمة أن تؤدي، بحسب المكان، إلى تعريف اليهودي كإنسان ناقص، أو إلى إثبات وجود تفوق ياباني جوهري، أو إلى إبادة التوتسي، في حين أن هؤلاء الآخرين يعرّفون أنفسهم بوصفهم أرستقراطية عرقية.

إنجلترا بلد يسوده نسق العائلة النووي مثل شمال فرنسا، لكنه ضبابي فيما يخص قواعد الميراث. فابتداء من القرن ١٦م على الأقل، كانت الممتلكات تُقسَّم بِحُرِّيَّة، أو تُوَزَّعُ أجزاءً في حال تزوج الأبناء واستقروا في مكان آخر، أو

تُوَزَّع بحرية عن طريق الوصيّة في حال وفاة الوالدين. فالأيديولوجية الإنجليزية الأساس تكون إذاً لِبرالية لكنها لا تعتمد المساواة، أي إن الإخوة مختلفون، وكذلك الناس والشعوب. فغياب اللامساواتية الصارمة جنّب إنجلترا، والعالم الأنجلو سكسوني عامة، ظهور مذاهب لامساواتية عنيفة ومطلقة في المرحلة الانتقالية.

والإسلام أحد أكبر الديانات العالمية؛ لذلك لا يستغرب أن يوجد في البلدان التي تدين به بصورة غالبة قانون مواريث مساواتي. إلا أن القاعدة ليست مطلقة، إذ إن بعض البلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا تطبق قواعد ميراث غير واضحة وتذكِّر بما هو سارٍ في إنجلترا؛ كما توجد ضبابية أيديولوجية تلف الأزمة المعادية للشيوعيين في إندونيسيا سنة ١٩٦٥ و١٩٦٦م.

سُلالية أبوية وسَكَنِيَّة الزوج

يعرض القرآن، في سورة النساء، بطريقة مفصّلة، قانون مواريث دقيقاً، يتساوى فيه الأبناء، لكن البنات كل واحدة منهن عليها أن تكتفي بنصف ما للذكر. وجزء مهم من التركة يمكن أن يُقَسَّم خارج الأسرة الصغيرة ويُوَزَّع على أبناء العمومة في حالة عدم وجود وريث ذكر. فالتوفيق بين التقسيمات المحدّدة في القرآن يفترض تدريباً حسابياً جيّداً. وفقهاء العلمانية ينزعجون، دون شك، بخصوص توافق هذه القواعد الخاصة بالمواريث في القرآن مع قوانين الجمهورية. لكن الملاحظ هو أن المجتمعات الإسلامية، واقعياً، ومن المغرب إلى إندونيسيا، لا تعتمد هذه القواعد، ففي العالم العربي أو الإيراني، لا يتم الالتزام بنصف السهم المخصص للبنات، ويتم حرمان الأخوات من حقهن في التركة، مثلما كان الحال في روسيا أو الصين التقليدية. ففي ماليزيا أو إندونيسيا يرث البنون والبنات، لكن يلاحظ على مستوى الممارسة وجود أفضلية للتوارث السلالي الأمومي للممتلكات.

على المستوى العائلي لا يقدِّم العالم الإسلامي خصوصيات فقط، بل يقدم تنوعاً أساسياً. ويمكن تمييز ثلاث مناطق كبرى، أوَّلها منطقة وسطى سيتم دراستها في هذا الفصل، وتضم العالم العربي، والإيراني، والتركي، وباكستان، وبنغلاديش. وتتميز هذه المنطقة ـ في مستويات مختلفة ـ بنسق عائلي يقوم على الرجال ومنكفئ على ذاته. أما المنطقة الثانية فهي تقع شرقي الأولى، وتضم كلاً من ماليزيا وإندونيسيا، حيث للمرأة مكانة أفضل. والمنطقة الثالثة تقع في الجنوب، وتمثل أفريقيا السمراء، حيث ممارسة تعدد الزوجات بكثافة يضمن للنساء استقلالية معتبرة. هذان النسقان الأكثر نسوية من الأول سيتم تناولهما في الفصل الآتي.

إن دورة تطوّر العائلة العربية التقليدية تشبه التي كانت للعائلات الروسية والصينية. لقد كان المثل الأعلى عندها يتمثل أيضاً في الجمع بين والد وأبنائه المتزوجين؛ فالأمر يتعلق بنسق أبوي حيث انتقال الممتلكات لا يأخذ في الحسبان عملياً سوى مجموع الذكور، فدخول رجل "صهر" إلى عائلة الزوجة نادر الحدوث، والاندماج في جماعات عائلية مركَّبة يتم دائما بانضمام الزوجين الجديدين إلى عائلة الزوج. ويُطلق على هذا النسق "سكنية الزوج".

فالتعداد السوري لسنة ١٩٨١م يعرض تحليلاً للأسر بحسب علاقات القرابة، ويبين أن الأصهار لا يمثلون سوى ٢,٩٪ من مجموع الأصهار وزوجات الأبناء، فهذه النسبة تمثل مؤشر "سكنية الزوجة". ويُلاحَظ ارتفاعٌ طفيفٌ في "سكنية الزوجة" ـ التي تظل أقلية ـ كلما انتقلنا من الريف إلى المدينة، والنسبة هي ١,٦٪ في الوسط الريفي (أي ٩٨,٤٪ لسكنية الزوج)، و٥,٢٪ في الوسط الحضري (أي ٩٤,٨٪ لسكنية الزوج).

هذه حالة نموذجية بالنسبة إلى كل المنطقة الإسلامية الوسطى، سواء أكانت عربية، أم إيرانية، أم باكستانية. وفي المغرب يشير تعداد ١٩٨٢م إلى أن نسبة سكنية الزوجة الريفية لا تتجاوز ١,٥٪ ، في حين تصل نسبة

سكنية الزوجة الحضرية إلى ١٢,٣٪. والتعداد الإيراني لسنة ١٩٧٦م بَيَّنَ أن نسبة سكنية الزوجة الريفية هي ٣,٢٪، وأن نسبة سكنية الزوجة الحضرية هي ١١,٣٪. هذه الفوارق بين سورية من جهة، والمغرب وإيران من جهة ثانية، على الرغم من كونها ضعيفة، إلا أنها تظل ذات دلالة أكيدة. ففي المغرب وإيران ترتفع نسبة "سكنية الزوجة" بوتيرةٍ أسرع مرتين في المناطق الحضرية، وهي علامة رسوخ أقل إطلاقا لمبدأ سكنية الزوج. وفي إيران، فالنسبة الوطنية لسكنية الزوجة الريفية المرتفعة نوعاً ما ذات مغزى، إذ إن بعض المقاطعات التي تقع على سواحل بحر قزوين تبلغ ٥٪. ولا يوجد في متناولنا أرقام شبيهة بها بالنسبة إلى تركيا، إلا أننا نتصور وجود نسب أعلى من ذلك، بما أن النساء في بعض المقاطعات الغربية يرثن مثل الرجال.

ويمكن ملاحظة فوارق مهمة داخل المنطقة العربية الوسطى. فحتى في سورية، وخاصة المناطق التي يسكنها العلويون (فرقة إسلامية مرتبطة رسمياً بالتشيع إلا أنها مشكوك في أصالة انتمائها الإسلامي) فإنها تتميز بنسبة "سكنية الزوجة" ضعيفة لكنها معبّرة جداً، تصل إلى ٦,٦٪ للريفية منها بالنسبة إلى طرطوس، و١٢,٥٪ بالنسبة إلى اللاذقية. ومن جهة أخرى، إذا اتجهنا مباشرة نحو الجنوب، أي باتجاه لبنان، تبدو مؤشرات سكنية الزوجة في حدود ١٠٪. لكن في المقابل، وفي المحافظات السورية الداخلية مثل حلب، والرقّة، ودرعا، والحَسَكة، ودير الزور تنخفض نسبة سكنية الزوجة إلى ما دون ١٪، وهي علامة أكيدة على هَوَس أبوي حقيقي.

صحيح أن المعطيات غير مُكتملة، لكن يبدو أن قوة الإحساس الأبوي تنخفض كلما ابتعدنا عن قلب العالم العربي. فإيران، وتركيا، والمغرب، والمحافظات السورية الساحلية، ولبنان تمثل نوعاً من المناطق الطرفية حيث يضعف المبدأ الأبوي، وحيث يستمر أثر المنزلة الرفيعة التي كانت تحتلها المرأة في المجتمع. إن توزع سكنية الزوجة المتبقية يشير إلى عملية انتشار لمبدأ

الهيمنة شبه الذكورية انطلاقا من مركز شرق أوسطي؛ لذلك ليس مجديا البحث عن تفسير ديني لهذا الانتشار؛ فالسلالية الأبوية واسعة الانتشار والكثيفة للشرق الأوسط سابقة على وجود الإسلام، بل يمكن القول إنها سابقة على التكوّن الإثني للعالم العربي. لقد تمت ملاحظتها في بلاد الرافدين في الألف الثانية قبل الميلاد، وأقصى ما يمكن قوله إن الفتوحات العربية قامت بتوسيع المجال الجغرافي لها، وخصوصاً في اتجاه الغرب، وعلى طول السواحل المتوسطية لأفريقيا. فسكان مصر وبلدان المغرب تبنت السلالية الأبوية في الوقت ذاته الذي اعتنقت فيه الإسلام، وتبنيها اللغة العربية.

فقه المواريث الجعفري

قد يوجد أثر نظام عائلي أقل عدائية للنساء، وأقل محاباة للرجال وللقرابة الذكورية عموماً داخل المنظومة الدينية ذاتها. فالتشيُّع لا يختلف عن الغالبية السنية بتصور مغاير لشرعية السلطة السياسية والدينية فقط، بل بالإصرار على ضرورة تأويل النص الديني، وعلى تمجيد فكرة الثورة على عالم يُنظَرُ إليه بوصفه غير عادل. ففقه المواريث يمثل عنصراً مهمّاً في هذا التمايز. فعلى الرغم من أن التشيّع يقبل ـ نظريا ـ بمبدأ نصف السهم للبنات، مما يجعلهن أقل حظاً من الذكور، إلا أنه لا يعترف بسلطة وحقوق القرابة الذكورية الممتدّة إلا بشكل جزئي. ففي حال غياب الولد الوريث، تحصل البنات على كل ما يتبقى بعد نصيب الأم والجدين من التركة، وبذلك يتم إقصاء تام لأبناء العم من الميراث، وهذا يتعارض مع ما هو معمول به في المناطق السُّنّية حيث يكون للعُصبة حقوق مهمّة. ويعبر المثل القائل "وللعُصبة الطغام في الأسنان" تماماً عن الموقف الشيعي من المبدأ الأبوي في معناه العام(١).

ففي بلد متعدد الطوائف مثل لبنان، يسمح التعايش بين السنة والشيعة لبعض الأفراد بالاستفادة من المفاضلة بين الصِّيَغ المختلفة لفقه المواريث حسب المصلحة. فشخص مثل رياض الصلح أول رئيس وزراء للبنان المستقل

كان سُنِّيّاً من حيث الأصل، وبما أنه لم يخلّف إلا إناثاً، فقد اختار التشيع مذهباً حتى يتمكن من توريثهن أغلب ممتلكاته.

والنسبة المرتفعة قليلاً للبيوت ذات الطابع المرتبط بـ "سكنية الزوج" الذي يُلاحظ في إيران ذات دلالة بالغة الأهمية، فهي تعبّر عن موقف أقل عدائية للنساء وعشائري ـ عشية عملية تحديث ـ من الذي يَسُود المناطق السُّنّية في سورية في المرحلة ذاتها من هذا السياق. وفي المناطق العلوية السورية كان الانعطاف لصالح النساء أهم، لكن هنا أيضاً الاختلاف الديني يحيط، أو يحمي، عمقاً عائلياً أكثر ملائمة للنساء.

إن التوافق بين المتغيّر الديني والمتغيّر العائلي لا يتّسم أبداً بالإطلاق. ففي إيران يسود التشيع المناطق التي يتكلم أهلها الفارسية والآذرية، وهو الرابط الأساس الذي يُؤَمِّنُ الاندماج في الوطن الإيراني لذوي الأصول التركية من الآذار؛ إلا أن العائلة الآذرية أكثر أبوية، و"سكنية الزوج" من النسق الفارسي المركزي؛ فهذا الأخير يقدم مؤشرات "سكنية الزوج" تتجاوز ٩٨٪.

الزواج الداخلي

إن قدر النساء في البلدان الإسلامية مختلف عما هو عليه داخل العائلات الروسية والصينية؛ إذ لا تُتَبادلن بين العائلات وإنما تُزَوَّجْنَ لابن العم حين يكون ذلك بالإمكان. فالمثل الأعلى في الزواج الذي يطلق عليه "عربي" يتمثل في الارتباط بابنة العم، أي ابنة العم الموازية من جانب الأب بحسب المصطلح الأنثروبولوجي السائد. فالزواج بين أبنائهم يقوّي التضامن بين الإخوة ويؤيِّده. لكن في حال انعدام ابنة العم المثالية، يتم اللجوء إلى ابنة العم غير الشقيق، أو أخرى أبعد منها، وأحياناً فتاة من غير ذوي القُربى.

وحتى يعمل مثل هذا النظام يجب أن يضعف العمل بقاعدة الزواج الخارجي، الذي يمنع الزواج بين أبناء العم ضمن "سلالية أبوية". إن تحريم الزواج بين أبناء العم الأشقاء ـ وهو النسق السائد بصورة مطلقة في روسيا،

مثل ما هو الأمر في البلدان التي تسودها تقليديا النصرانية - لاينسحب في الصين سوى على أبناء الأخوين، لكن بقية الأنواع مسموح بها. فالتواتر العام للزواج من قريبة من جهة الأم أو من ابنة الخالة لا يتجاوز أبدا في الصين نسبة ١٠٪ من الإجمالي العام، وعلى العكس من ذلك في العالم العربي يُعْمَلُ بمبدأ الزواج الداخلي بشكل مكثف وبنسب تتراوح بين ٢٥ و٤٠٪.

جدول رقم ٢: النسب المئوية للزواج الداخلي في البلدان الإسلامية

في بداية التسعينيات من القرن العشرين

البلد	النسبة المئوية
السودان	٥٧
باكستان	٥٠
موريتانيا	٤٠
تونس	٣٦
السعودية	٣٦
سورية	٣٣
الأردن	٣٣
عمان	٣٣
اليمن	٣١
قطر	٣٠
الكويت	٣٠
الجزائر	٢٧
مصر	٢٥
المغرب	٢٥
الإمارات العربية المتحدة	٢٥
إيران	٢٥
البحرين	٢٣
تركيا	١٥
بنغلاديش	١٠

- المصادر: الدراسة الاستقصائية: "World fertility survey, demographic and health survey, PAP-CHILD, PAPFAM, Gulf Survey"، وهي تعطي نسب النساء اللاتي خضعن للدراسة، وأعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة، بحسب علاقة قرابتهن بالزوج.

يمكن تمييز منطقة عربية وسطى تتضمن المملكة العربية السعودية، وسورية، والأردن؛ حيث تكون نسبة الزيجات بين أقارب أشقاء مرتفعة (بين ٣٣ و٣٦٪). لكن الغريب أن تونس تنتمي إلى هذه المنطقة بنسبة ٣٦٪، وكذلك عُمَان (بنسبة ٣٣٪)، لكن وبصفة عامة، كلما ابتعدنا عن هذه المنطقة الوسطى تنخفض النسبة بشكل طفيف؛ فتكون النسب كالآتي: ٣١٪ في اليمن، و٣٠٪ في قطر، و٣٠٪ في الكويت، و٢٧٪ في الجزائر، و٢٥٪ في مصر، و٢٥٪ في المغرب، وكذلك هي في الإمارات العربية المتحدة. والخروج من العالم العربي لا يغير الاتجاه، بما أن إيران تقدم النسبة الطرفية النموذجية بـ ٢٥٪، وتركيا أقل من ذلك إذ النسبة هي ١٥٪، وتنخفض النسبة في بنغلاديش وتصل إلى ١٠٪، في حين تتراوح النسبة في ماليزيا بين ٧ و٨٪، وتنخفض أكثر في إندونيسيا.

ويوجد في أقصى أطراف العالم الإسلامي مجتمعات لا يَنتُج عن الانتماء للإسلام فيها أي تفضيل للزواج الداخلي؛ فالبوسنيون، والألبان، والكوسوفيون المسلمون يمارسون الزواج الخارجي بإصرار، والأمر نفسه نجده في الشيشان وكازاخستان. وفي فضاء الاتحاد السوفيتي، سابقاً، نجد الأوزبك والتاجيك ملتزمين بعادات الزواج الخارجي دون توافر نسب دقيقة. وبالنسبة للآذار الذين تسكن غالبيتهم في إيران، وليس في أذربيجان، تقع النسبة بين ١٠ و٢٠٪، وهي دون شك أقرب إلى هذه النسبة الأخيرة.

ومع ذلك، وفي بعض المناطق الطرفية، يبدو أن نسباً مرتفعة جداً، أكثر مما هي عليه في المنطقة الوسطى، شذَّت عن نمط الزواج الداخلي الملطَّف بقدر البُعد عن قلب العالم العربي؛ ففي السودان تصل النسبة إلى ٥٧٪، وفي باكستان ٥٠٪، وفي موريتانيا ٤٠٪.

والزواج بين أبناء العمومة ليس بتوجيه قرآني؛ فالأمر، كما هو حال السلالية الأبوية، يتعلق بممارسة تضرب بجذورها في ما قبل الإسلام والتي قد يعود تاريخ ظهورها إلى ما قبل التشكل الإثني للعالم العربي. فالتوزّع

التنازلي للنسب بحسب البعد عن المنطقة الوسطى يبين أن الإسلام كان بمنزلة وسيلة نقل لانتشار جغرافي لعادات الزواج الداخلي الشرق أوسطي؛ فلا يبدو أن النمط انتشر لأسباب دينية، وإنما لأنه كان لجماعة ذات مجد واعتبار، هم العرب، حَمَلة الرسالة الإسلامية، والذين كان يجدر بالآخرين تقليدهم في البلدان المفتوحة، سواء في المجال الديني أو من حيث التقاليد الاجتماعية. والتعلق النقيض للنصرانية بمبدأ الزواج الخارجي يكون - في المقابل - صريحاً جداً، بل يصل إلى حد الهَوَس، ويتم التذكير به في العديد من المجامع الدينية والتعاليم الكنسية.

ويبدو أن في السودان وفي موريتانيا تم إسناد الزواج الداخلي العربي، ثم الإسلامي، بتقليد سابق للزواج بين الأقارب من جهة الأب. ويجب هنا ذكر الممارسة الشديدة للزواج الداخلي لمربي الماشية الرُّحَّل على الحدود الشمالية لأفريقيا السمراء؛ ففي صفوف شعوب "الفولاني" تبلغ النِّسب ٥٠٪.

ويمكن بالنسبة إلى باكستان التي تقدّم نسباً مُدهشة تصل إلى ٥٠٪ من الزواج الداخلي، أن نذكر، ولو بصفة فرضية، أثر جبهة التَّماس مع ثقافات تتبنى الزواج الخارجي في شمالي الهند. فتحول الزواج الداخلي إلى رهان هُوِيّاتي محض، أي الممارسة التي تسهم في تعريف جماعة في مواجهة جماعة أخرى. فالسكان الذين يتكلمون البنجابية، والمتواجدون على جانبي الحدود بين باكستان والهند، يميلون إلى ممارسة الزواج الداخلي بصورة شبه كلية، وذلك حيث يغلب الدين الإسلامي، لكنهم على العكس من ذلك يتبنون نمط الزواج الخارجي في مناطق يغلب فيها السِّيخ والهندوس.

التبعات السيكولوجية والأيديولوجية للزواج الداخلي

العائلة العربية الكلاسيكية هي إذا من نوع "سكنيّة الزوج" و"ضَعْلِيَّة"، أي متقاربة النسب. إنه نظام مغلق وودّي، وذو مقاومة شديدة. فالدراسات

المونوغرافية التي تقوم بتوصيف الحياة والمشاعر لجماعات محلية تُبيِّن إلى أي مدى لا يشعر الناس داخل هذا النظام بالإكراه، وهذا على عكس ما تشعر به العائلات الروسية والصينية، وهي مجموعات قرابية من جهة الأب ـ لكنها تعتمد الزواج الخارجي ـ حيث يسود العلاقات بين الآباء والأبناء، وبين الأزواج والزوجات، مناخ من العنف النفسي الدائم. فالتفكك السريع لهذه المنظومات العائلية في مرحلة التحديث ناتج ـ دون شك ـ عن رؤية الأهالي أنفسهم لنمط حياتهم بوصفه مُشوِّهاً. لكن لا يوجد في العائلة العربية أي شيء من هذا؛ فالزواج الداخلي يقوم بتلطيف العلاقات المعقّدة بين الأفراد المترتّبة على النظام العائلي الممتد. فالكِنَّةُ ليست امرأة أجنبية ومضطهدة من قِبَل حَماتها (وهذا ما يحدث في كل نماذج الزواج الخارجي)، أو يتم اغتصابها من قبل الحمُو (النموذج الروسي)، فهي تفتتح حياتها الزوجية بوصفها ابنة الأخ بالنسبة إلى أبي زوجها وأمّه، والموجودة منذ ولادتها ضمن الأسرة.

وعلى العكس مما يخطر بالبال، يؤمّن الزواج الداخلي حماية للنساء. ويُعَدُّ قتل البنات الرضيعات من بين المصائب المتواترة لأنظمة سلالية أبوية تعتمد الزواج الخارجي. ففي نظام ينبني على أساس مجاميع من الذكور لا يكون للبنات فيه قيمة تُذكر، يتمثل مصيرهن في تأمين تكاثر مجموعات عائلية أخرى. إنهن يشكلن عبئاً، وإذا كنَّ زيادة لا لزوم لها وجب التخلّص منهن. فالمنظومات القرابية من جهة الأب والمعتمدة الزواج الخارجي في الصين وشمالي الهند تبرز علاقات ذكورة غير عادية تماماً(٢)، فنسبة الرجال بالمقارنة مع النساء مرتفعة جداً. وليس مصير البنات في العالم العربي الخروج من العائلة، إنما الزواج من أبناء العم، والعيش في ظل السلطة المؤقتة للعم. إن مثل هذه الوضعية تؤمّن حماية طبيعية، ووأد البنات لا يمثل تقليداً متبعاً في العالم العربي، وإن كان يترتب أحياناً على السلالية الأبوية وتفضيل الأبناء الذكور بعض الاختلافات في نسب الوفيات. والجدول رقم ٣ يبرز مؤشر

زيادة عدد الوفيات في صفوف البنات اللاتي أعمارهن بين صفر وخمس سنوات. فالعالم الإسلامي المعتمد السلالية الأبوية يُبرز ميلاً لصالح الأولاد الذكور، لكنه لايبلغ من حيث الكثافة ما يمكن ملاحظته في الصين أو في الهند، وخصوصا في إقليم البنجاب وهريانا. فظاهرة تفوق الصين في مجال وفيات الإناث المرتفعة ـ والتي لا تحسد عليها ـ حديثة[٣]، وهي الأثر العكسي لانخفاض الخصوبة. وقبل تنظيم النسل، كانت منطقة شمالي الهند تعد الرائدة بالنسبة إلى الخلل في النِّسَبِ بين الجنسين. فعندما يُهيمن مبدأ السلالية الأبوية على العقليات فإن ذلك يستدعي تأمين وريث ذَكَر. وعندما تبدأ العائلات في تحديد خِلفتها تفضّل إقصاء البنات، وذلك بسبب عدم الاهتمام، لذلك قد يؤدي التحديث الديمغرافي إلى نتائج كارثية تتمثل في ارتفاع نسبي في وفيات البنات الصغار. والزواج الداخلي التقليدي في البلاد الإسلامية يكون له دور تعديل مثل هذه الممارسات. كما أن له نفس الدور بالنسبة إلى انتحار النساء الذي يسجل أعلى مستوى له في الصين، البلد الوحيد في العالم حيث نسبة انتحار النساء أعلى منها عند الرجال. فالطابع الحِمائي للعائلة العربية، التي تقوم على السلالية الأبوية والزواج الداخلي، يفسّر بوضوح انخفاض نسب الانتحار في البلدان التي يهيمن فيها مثل هذا النسق الأنثروبولوجي، لكنها البنية العائلية التي تؤمّن الاندماج والحماية للفرد، لذلك ليس للدّين الدور الكبير في ضعف نزعة الانتحار في وسط العالم الإسلامي.

فإذا أردنا فهم تعلّق العرب بنسقهم العائلي، المختلف كثيراً عن النموذج الساري في الصين وروسيا، يجب الاهتمام بنوعية السلطة التي تسود، والتي هي في الوقت نفسه رائعة وغائبة. إن سلطة الأب في هذا النسق وهمية، فانتظام الزواج ضمن العادة يجعل الآباء والأعمام مجرّد إداريين سلبيين لقواعد تتجاوزهم. فالشاب له حق على ابنة عمّه الذي لا يمكن أن يفلت منه إلا بتعويض قابل للتفاوض. فواقع العائلة العربية التقليدية لا يتمثل في سلطة

الأب (التي قد تكون سادية)، مثلما هو الشأن في روسيا أو في الصين، إنما في التكافل بين الإخوة وأبناء العمومة، وهو نظام أفقي حيث سلطة التقاليد لا تترك سوى مجال ضيق لسلطة الأولياء.

جدول رقم ٣: مؤشر الزيادة في وفيات البنات

(القيمة العادية ١٠٠)

البلد	الزيادة في وفيات البنات بين ٠ و٥ سنوات	البلد	الزيادة في وفيات البنات بين ٠ و٥ سنوات
البنجاب	١٩٨	إندونيسيا	١١١
الصين	١٨٤	تشاد	١١٠
هريانا	١٧٧	السودان	١١٠
يوتار براديش	١٤٣	نيجيريا	١١٠
راجستان	١٤٠	بنغلاديش	١٠٨
بيهار	١٣٥	الكويت*	١٠٨
مالديف	١٣٤	موريتانيا	١٠٨
كوسوفو	١٣١	الجزائر	١٠٨
تركيا	١٢١	قرغيزستان	١٠٧
الأردن	١٢١	السنغال	١٠٦
أذربيجان	١٢٠	فلسطين	١٠٦
إيران	١١٩	السعودية	١٠٦
باكستان	١١٩	لبنان	١٠٥
عمان*	١١٨	جيبوتي	١٠٥
البحرين*	١١٧	غامبيا	١٠٥
ليبيا	١١٦	الصومال	١٠٤
النيجر	١١٥	ماليزيا	١٠٣
بوركينا فاسو	١١٥	البوسنة	١٠٢
قطر*	١١٥	المغرب	١٠٢
ألبانيا	١١٤	غينيا بيساو	١٠١
أوزباكستان	١١٣	جزر القمر	١٠٠
مصر	١١٣	غينيا	١٠٠
أفغانستان	١١٣	العراق	٩٩
تونس	١١٢	مالي	٩٧
سورية	١١٢	الإمارات العربية المتحدة*	٩٥

* السكان الأصليون فقط.

المصدر: الدراسات الاستقصائية والتعدادات الحديثة. تعداد الوفيات غير العادية في صفوف البنات بحسب هيل وآبشيرش: K Hill and D. M. Upchurch "Evidence of gender differences in child health from the demographic and Health Surveys", population and development Review, مجلد ٢١، عدد ١، مارس ١٩٩٥، ص ١٢١ -١٥١.

إن حماية الزواج الداخلي للفرد لن تصمد، من دون شك، أمام التحديث، ويمكن توقع، وأحياناً حتى ملاحظة، انهيار مثل هذه الممارسة. فالأبحاث بيَّنت أن الزواج الداخلي يتراجع كلَّما ارتفع مستوى التعليم؛ ففي بعض البلدان انخفضت النسبة العامة بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة، ففي الأردن انخفضت نسبة الزيجات بين أبناء العم الأشقاء من ٣٣٪ في بداية التسعينيات من القرن العشرين إلى ٢٦٪ سنة ٢٠٠٢م، وفي مصر من ٢٥ إلى ١٧,٥٪، وفي الجزائر من ٢٩ إلى ٢٢٪. ومن بين البلدان التي نمتلك عنها معطيات تُمكِّن من دراسة التحوّل عبر الزمن يكون اليمن البلد الوحيد الذي يقاوم هذا الاتجاه. فنسبة الزواج الداخلي في هذا القطر انتقلت من ٣١٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٣٣,٧٪ سنة ١٩٩٧، إنه البلد الأقل تقدُّما في العالم العربي، وتحوله الديمغرافي لايزال في بداياته.

صدمة التحديث

إن العائلة العربية، والإيرانية، والباكستانية التقليدية تنتمي إلى النمط السُّلالي الأبوي، وسكنية الزوج. والزواج الداخلي هو نسق يندمج فيه الفرد بشكل رائع، وهو - دون شك - أكثر الأنساق متانة على سطح الأرض، وهو يتحمل صدمة التحديث - مع عنف فريد من نوعه - التي تُقوِّض العلاقات السلطوية. فتعليم النساء وتغيير السلوكيات الجنسية يُهدِّد بشكل خاص مبدأ السيطرة الذكورية، وإن لوحظ وجود دور مهم للرجال في انتشار عملية تنظيم النسل في المناطق التي يسودها النمط السلالي الأبوي. فليس إذا أمراً مستغرباً ملاحظة علامات مهمّة للضياع الأيديولوجي، في الوقت الذي تتخطى فيه هذه البلدان عتبات انتشار معرفة القراءة والكتابة. والإسلامية، بوصفها أيديولوجية مرحلة التحوّل، وليدة هذه الأزمة، وهي تتميز بخصوصيات عدة بعضها تقليدي تماماً مثل المساواتية التي تحيل إلى مبدأ

المساواة بين الإخوة الموجود في البنية العائلية، مثلما كان حال الثورات الفرنسية، والروسية، والصينية. ثمّة ميزتان تُذكّران بحنين خاص: أولاً: نَذكُر التركيز على وضع المرأة في المجتمع؛ فالتعلّق بالحجاب والحشمة يبين قلق الأهالي حيث يتم خلخلة مبدأ السلالية الأبوية بفعل انتشار التعليم ومنع الحمل. وثانياً: إعادة تنشيط المشاعر الدينية الذي يتنافي مع العداء لرجال الدين الذي ميّز الثورة الفرنسية، والإلحاد المناضل الذي اختصتّ به الثورتان الروسية والصينية.

أفرزت الحداثة، في البلاد العربية أو الإيرانية، أيديولوجية إسلامية مساواتية وثورية. فإذا قبلنا بفرضية العلاقة بين العائلة وأيديولوجية مرحلة التحوّل، فهذا يبدو أمراً عادياً جدّاً، لكن الحداثة قوّضت العائلة العربية والإيرانية التقليدية وستنتهي بتدميرها دون شك. إلا أن حركة التحديث هذه لا يمكن النظر إليها على أساس أنها عملية تحرير، لأن الأهالي المعنيين يحبون نظامهم العائلي، ويعيشونه بوصفه نظامَ حمايةٍ طبيعيّاً. وعلى العكس من ذلك كان المزارعون الروس والصينيون يشعرون بنسقهم العائلي بوصفه استلابيّاً. لقد أدت صدمة الحداثة في روسيا والصين إلى ظهور أيديولوجيات تنادي بتدمير سريع للمنظومة العائلية ذات الطابع السلالي الأبوي، والقائمة على الزواج الخارجي. ويمكن هنا الحديث عن عملية تسريع عبر الأيديولوجيا، لكن في المقابل أدت أزمة التحوّل في العالم العربي والإيراني إلى ظهور حنين عنيف، ورغبة في التشبث بنسق مفضّل. ففي وسط هذا النظام يكون الأب هو المركز لكنه مجرّد صورة، يقع هو نفسه تحت سيطرة تقاليد الزواج الداخلي التي تحرمه ـ في المجال الزواجي ـ من أية سلطة حقيقية على الأبناء. فعودة الديني، الناتجة عن التحديث، أتت من هذه العلاقة الإيجابية مع العائلة، مع الأب، ومن ثمَّ مع الله. فصورة الأب ذات السلطة الوهمية في العائلة العربية تقابلها صورة الإله في الإسلام شديد التجريد وقليل الإكراه.

الهوامش:

(١) كولسون، N. G. Coulson, Succession in the Muslim Family، مطبوعات جامعة كامبريدج، ١٩٧١، الفصل ٨، "Inheritance in shii law"، ص ١٠٦-١٣٤.

(٢) نسبة الذكورة تعني نسبة الرجال بين السكان بالمقارنة مع نسبة النساء.

(٣) جي سي بودلور، مصدر سابق، ص ٤٨.

الفصل الرابع
المرأة المسلمة
في شرقي آسيا وأفريقيا جنوبي الصحراء

من بين الصُّور السلبية التي كثيرا ما تُسَوَّقُ عن الإسلام ما يتعلق بمنزلة المرأة في المجتمع، وهي التي يعدها الكثيرون منزلةً متدنيةً في هذا النسق الديني. صحيح أن في العالم العربي أو الإيراني، وفي باكستان، وفي آسيا الوسطى السوفيتية سابقاً، وفي شرقي تركيا، وفي ألبانيا وكوسوفو تتوافق الديانة الإسلامية مع وجود أنساق عائلية شديدة السلالية الأبوية، وفي غالب الأحيان زواجية داخلية، لكنها زواجية خارجية في الأطراف الشمالية لهذه المساحة. لكن في الشرق وفي الجنوب انتشر الإسلام في مناطق لا يمكن أن تُعَدَّ الأنساق العائلية السائدة فيها غير منصفة للنساء، ففي آسيا، أي فيما وراء الهند، يكاد يتفق الإسلام بصورة مطلقة مع أنساق أمومية محلية، وأحيانا أمومية خطية بوضوح، وهيَ مفارقة تتطلب تفسيراً. وفي الجنوب، أي في أفريقيا جنوبي الصحراء فإن ممارسة تَعَدُّدِ الزوجات بشكل مكثف تُؤَمِّنُ استقلالية النساء بصورة تختلف عما يلاحظ في قلب العالم الإسلامي، وهذا يناقض الكثير من القوالب الجاهزة.

سكنية الزوجة الماليزية والإندونيسية

في ماليزيا، كما في إندونيسيا، حين تكبر العائلة بضم زوجين شابين، ففي ثلثي الحالات تكون عائلة المرأة هي التي تستقبلهما لمدة طويلة نوعاً ما (على العموم إلى حين وضع المولود الأول). هذه الممارسة يمكن تسميتها بـ "المساكنة المؤقتة"؛ وهذا على الرغم من أن المنظومة القرابية للملاوي والجاوية تعد ثنائية، باعتبار أن الرجال والنساء لهم حقٌّ متساوٍ في الميراث، مثلما هو الأمر

في النظام الفرنسي. لكن توجد في سومطرة جماعات عرقية محلية يمكن نعتها بالسلالية الأمومية بوضوح. لأن التوارث يتم عبر النساء، ولأن نسبة سكنية الزوجة قد تكون مرتفعة جداً. ففي "آتشيه" التي تقع في أقصى نقطة من شمالي سومطرة، وهي منطقة اضطراب استقلالي إلى تاريخ قريب، كانت نسبة "سكنية الزوجة" تبلغ ٧٧٪ بحسب الإحصاء الذي أجري سنة ١٩٧١م. وفي مقاطعة سومطرة الغربية حيث ثلاثة أرباع السكان من المييننغابوس (Menangkabau)، وهو شعب حيوي متحرك، ترتفع نسبة سكنية الزوجة إلى ٩١٪. ففي "آتشيه" يلاحظ وجود عائلات كبيرة ومستقرة تتكون من أم وبناتها المتزوجات؛ في حين أن المييننغابوس يشكلون أحد الشعوب التي خضعت تقليدياً لدراسات أنثروبولوجية بوصفها ذات تنظيم سلالي أمومي. ومثلما هو الأمر لدى "النيار" (Nayars) و"الكيرلا" (Kerala) في جنوبي الهند، يؤدي هذا التنظيم إلى منح الرجال موقعاً طرفياً وغير مستقر، وهم الذين، لدى بعض الجماعات التقليدية، كثيرا ما يُرسلون إلى النوم في المساجد.

فلا يمكن عزو "سكنية الزوجة" لدى الشعوب الإسلامية في الشرق الأقصى إلى الإسلام، وهي ميزة تخص دائرة أوسع من ذلك تضم بورما وتايلاند، وهما بلدان بوذيان. لكن في المقابل، فإن تشَدُّدَ السلالية الأمومية، حيثما وجدت، هي بالتأكيد على علاقة ما بالإسلام، فالآتشيون والمييننغابوس يُعَدّون من أكثر الشعوب أسلمة في إندونيسيا. وفي سيلان، التي تقع في اتجاه الغرب، تتميز الجماعة الأقلية من التاميل المسلمين (أو التاميل المور) بالتوارث السلالي الأمومي، وبنسبة تصل إلى ٩٠٪ من "سكنية الزوجة"، وذلك وسط سكان سريلانكيين حيث يسود نظام القرابة الثنائي (بنسبة ٦٠٪ من سكنية الزوج)، وسكان تاميل هندوس حيث يسود نظام سلالي أبوي (و٨٠٪ من سكنية الزوج). وفيما وراء الهند، لم ينتشر الإسلام عن طريق الحملات العسكرية، ودخوله المتأخر يعود إلى ما بين القرنين ١٣م و١٧م؛ فقد نشره

التجـار وتم اعتناقه دون صعـوبة. ويبدو أن العـقيـدة الدينيـة انفصلت عن منظومـة القرابة العـربيـة السـلالية الأبوية، فالاتصـال بين شعـوب ذات نسق "سكنيـة الـزوجـة"، وديانة ذات نظام سـلالي أبوي نتج منه ـ دون شك ـ تأصّل النزعـة المناصـرة لسكنيـة الزوجـة، مما أدى إلى بروز مـجـموعـة منظومـات سـلالية أمـومية، فكان الموقف كالآتي: "نعتنق ديانتكم لكن المهم عندنا النسـاء، وليس الرجـال"، وهو موقف يؤدي بالنسق العائلي إلى أبعد مما كان عليه في الأصل. ويُعَدُّ وجـود هذه الأنسـاق السـلاليـة الأمـومـيـة درسـاً قـاسـيـاً لعلمـاء الاجـتمـاع اللاهوتيين، الذيـن يؤكـدون عـدم توافق الإسـلام مع القـانون المدني الفـرنسي. ومن المفـارقـات أن شـعب الميننغـابوس ـ على الرغم من أنه شـعب مسلم شـديد التديّن ـ يتعامل مع قانون المواريث في القرآن بحرية، فهو يطبق، في الحقيـقة، قواعـد متناقضة معه تماماً، باعتمـاد النسـاء أداةً للتوريث. أمـا التاميل المسلمون في سيلان، فقـد ذهبوا إلى ما هو أكثر من ذلك في تجاهلهم للقواعد المساواتية التي جاء بها الإسلام، بما أنهم يمارسون، علاوة على ذلك، حق البكورية، الذي يمنح معظم الميراث إلى البنت البكر.

تعدد الزوجات في أفريقيا جنوبي الصحراء

يجهل غيـر المتخصـصين، بصـفة عـامـة، التعـارض بين النصـرانية والإسـلام بخصـوص الزواج داخل الجـمـاعـة العـائلية، بما في ذلك حين يشـعـرون باتجـاه نحو الانكفـاء على الذات لدى العـائلة المغـاربيـة، أو الباكسـتـانيـة، أو التـركيـة. فـالإسـلام لم يُنْتَقَدْ بخـصـوص الزواج الداخلي من قِبَلِ الأصـوليين العلمـانيين القلقين بخـصـوص التـواؤم بين الإسـلام والقـانون الفـرنسي. صـحـيح أن الجـمـهـورية اليـوم تبـيح ـ نظرياً ـ ما كـانت ترفـضـه الكاثوليكيـة دائمـاً، وهو الزواج بين أبناء العـمـومـة، إلا أن المصـاهرة داخل القـرابة هـي اليـوم أكثـر مـا تكون مـحـرّمـة في صـفـوف الأهـالي من ذوي الأصـول النصـرانيـة. والتـقليـد

الديني اليهودي، ودون أن تكون له أفضلية قوية للزواج الداخلي بالصورة التي هي للعالم العربي، يسمح بالزواج بين أبناء العمومة، وأحياناً يبيح الزواج المسمى "المنحرف" بين العم وابنة الأخ أو الأخت، وهو زواج ممنوع في الإسلام كما في الكاثوليكية.

أما تعدد الزوجات ـ والإسلام يبيح الجمع بين أربع زوجات ـ فهو موضوع كلاسيكي بالنسبة إلى المنظرين الفقهاء. تعدد الزوجات موجود في العالم الإسلامي وخصوصاً العالم العربي، لكنّه يبقى ممارسة محدودة الانتشار، ولا تعني سوى ١٠٪ من النساء، وغالبا ما تكون النسبة قريبة من ٥٪. لكن تبدو هذه الممارسة ظاهرة جماهيرية في أفريقيا السوداء؛ حيث تتراوح نسبة النساء اللاتي يعشن في إطار زيجات متعددة بين ٣٠ و٣٥٪. إن وجود جالية "مالية" مهمة في فرنسا أدى إلى حصول التباس بين تعدد الزوجات الأفريقي وتعدد الزوجات الإسلامي، بوصف مالي بلداً أفريقياً ومسلماً في الوقت ذاته. لكن تعدد الزوجات الأفريقي المنتشر بكثافة لا علاقة له بالإسلام، ودراسة بلدين على الحدود هما السودان من الشرق وموريتانيا من الغرب، تؤكد ذلك بوضوح؛ ففي هذين البلدين يوجد جزء من السكان " عربي" يتعايش ـ وليس دائماً بطريقة سلمية ـ مع جزء أفريقي آخر. وفي كلتا الحالتين فإن نسبة انتشار تعدد الزوجات لدى "العرب" أقل بكثير مما هي عليه في صفوف شعوب جنوبي الصحراء؛ ففي موريتانيا، في العام ٢٠٠٠-٢٠٠١م كانت المقارنة مذهلة، إذ إن النسبة في صفوف "العرب" كانت ٤٪، و٢٧٪ بين البولار، و٣٣٪ بين الولوف، و٥٥٪ في صفوف السونينك. أما في السودان، في العام ١٩٧٨-١٩٧٩م فقد كانت النسبة في مقاطعة الشمال، وهي الأكثر تعرّباً، تبلغ ٩,٣٪. لكن في إقليم دارفور المعروف اليوم بمآسيه الإنسانية مثل الحرب والمجاعة فالنسبة تصل إلى ٣٧,٩٪. فقاعدة تعدد الزوجات تقع في أفريقيا الغربية الداخلية، وخصوصاً في بوركينا فاسو، الدولة المنقسمة على المستوى

الديني، بما أن سكانها مسلمون بنسبة ٥٠٪ فقط. فهذا النقص الديني لا يمنع البلد من بلوغ النسبة الحَدِّيَّة التي تقدر بـ٥٥٪ من النساء اللاتي تعشن ضمن زيجات متعددة في العام ١٩٩٨-١٩٩٩م.

ومن الناحية النظرية، فإن للإسلام قدرة أفضل على التأقلم مع تعدد الزوجات من النصرانية؛ فهذه الديانة الأخيرة متشبثة بقوة بكل من نظام الزوجة الواحدة والزواج الخارجي. ففي نيجيريا، تكون نسبة النساء اللاتي تعشن ضمن زيجات متعددة في الأقاليم الشمالية المسلمة ما بين ٤٠ و٥٠٪، في حين لا تتجاوز ٣٠٪ في المقاطعة الجنوبية الشرقية ذات الغالبية النصرانية. وهذا يبين ـ إلى حد ما ـ انسجاماً معتبراً للنصرانية مع التقاليد المحلية على حساب نظام الزوجة الواحدة. وفي ساحل العاج تبلغ نسبة تعدد الزوجات لدى المسلمين في شمالي البلاد ٤٤,٥٪ مقابل ٢٤,٧٪ لدى النصارى؛ لَكِنَّ الإحيائيين التقليديين تبلغ النسبة لديهم ٤٧,٥٪، وهي نسبة أهم مما هي عليه بين المسلمين، وهذا ما يؤكد بصورة جلية أن ظاهرة تعدد الزوجات الأفريقية لاعلاقة لها بالموقف الإسلامي في هذا الشأن. ومثال تشاد، حيث يتعايش المسلمون والنصارى والإحيائيون، أكثرُ إفادة باعتبار وجود الصورة ذاتها مع بعض الفوارق. فإذا كان الإحيائيون يمثلون فيها النسبة الأعلى وهي ٥١,٤٪، فإن الكاثوليك يحتلون المرتبة الثانية ويسجلون نسبة تتجاوز النسبة الخاصة بالمسلمين (أي ٤٦,٨٪ مقابل ٣٥,٦٪ للمسلمين).

والحقيقة أن الإسلام في أفريقيا تَقَدَّمَ في عالم أنثروبولوجي حيث الأنظمة العائلية كانت قد تشكلت وتنوعت قبل قدومه، لذلك نجد أنساق قرابة تعتمد السلالية الأبوية والسلالية الأمومية، ونسباً متنوعة من تعدد الزوجات، وحيث منزلة النساء لها خصوصية، وأحياناً تكون متأثرة بالإسلام، لكن هذا التأثر يكون دائماً محدوداً.

فالزواج الذي يُطلق عليه مسمى "عربي"، والذي يتمثل في الارتباط بأية قريبة من جهة الأب من الدرجة الأولى، مع تفضيل ابنة العم، لا يمثل خاصية لأفريقيا جنوبي الصحراء، وهو لا يُمَارَسُ بكثافة إلا من قبل "الفولاني"، وهم مربو ماشية رحل للمنطقة الشمالية، التي تقع مباشرة جنوبي الصحراء، وبنسبة أهم مما هي عليه في العالم العربي، إلى درجة أنه يمكن أن نتصور أنه تَشَكُّلٌ مستقل، كما أنه خاصية تميزت بها بعض الجماعات المستقرّة في المنطقة ذاتها (السونينكي في السنغال، ومالي وموريتانيا، والسونغاي في مالي، والهاوسا في شمالي نيجيريا). وعلى العموم، في أفريقيا الغربية، يكون الزواج خارجيّاً، أو في سياق تفضيل الارتباط بين أقارب متقابلين؛ أي بين أبناء الأخ والأخت، وهي ممارسة لا علاقة لها بالإسلام. وعلينا أن نقبل، ودون الدخول في تفاصيل البرهنة التاريخية والأنثروبولوجية، بكون الملامح الأساسية للأنساق العائلية في أفريقيا الغربية لا تدين للإسلام بالشيء الكثير، وفي أقصى حد انحصر التأثير في دعم قليل لمبدأ السلالية الأبوية، وهي خاصية سابقة بصورة كبيرة علىّ دخول الإسلام إلى أفريقيا الغربية كما في وادي الرافدين.

ومنزلة المرأة في أفريقيا الإسلامية لاعلاقة لها بمنزلة المرأة العربية، كما أن تعدد الزوجات، بما في ذلك في منظومة سلالية أبوية شديدة، لا يأخذ الصورة المغلقة للسلالية الأبوية داخلية الزواج للعالم العربي.

وفي التخيّلات الأوروبية: كل رجل له أكثر من زوجة هو رجل سلطوي. وقد يكون ذلك صحيحاً نظريّاً، لكن في الحقيقة فإن البيت ـ حيث تتعدد الزوجات ـ يجمع بين وحدات أساسية تتكون من امرأة وأبنائها. وفي إطار هذه البنية المعقدة، يكون الرجل هو المحور بالتأكيد، لكنه يتنقل بين نساء يتمتعن باستقلالية كبيرة. والنساء الأفريقيات، وبعيداً عن مظاهر الخضوع للرجل،

سـواء فـي المناطق الإسـلامـيـة أو فـي المناطق النـصـرانيـة والإحـيـائيـة، لسن محبوسات في البيوت، وإن وجدت بعض الفوارق البيّنة بين مـالي حيث يسود النظام السلالي الأبوي والإسلامي، ومناطق الأشانتي في ساحل العاج، حيث تسود السلالية الأمومية، والنصرانية أو الإحيائية.

جدول رقم ٤

تعدد الزوجات في العالم العربي وفي أفريقيا (٪)

بلدان عربية	
الأردن ٢٠٠٢م	٦,٨
اليمن ١٩٩٧م	٧,١
المغرب٢٠٠٣-٢٠٠٤م	٤,٧
بلدان تخوم	
السودان ١٩٧٨-١٩٧٩م (إجمالي)	٢٠,٢
السودان : الشمال	٩,٣
السودان: دارفور	٣٧,٩
موريتانيا ٢٠٠٠-٢٠٠١م	١١,٦
موريتانيا : العرب	٤,٠
موريتانيا : البولار	٢٧,٠
موريتانيا : سونينكي	٥٥,٠
موريتانيا : وولوف	٣٣,٠
بلدان أفريقية	
الإجمالي ١٩٩٦-١٩٩٧م	٣٩,٢
إجمالي: مسلمون	٣٥,٦
إجمالي: كاثوليك	٤٦,٨

إجمالي: إحيائيون	٥١,٤
مالي ١٩٩٦-١٩٩٧م	٤٤,٣
بوركينا فاسو ١٩٩٨-١٩٩٩م	٥٤,٧
ساحل العاج ١٩٩٤م	٣٦,٦
ساحل العاج: كاثوليك	٢٤,٧
ساحل العاج : مسلمون	٤٤,٥
ساحل العاج: إحيائيون	٤٧,٢
نيجيريا ١٩٩٠م	٤٠,٩
نيجيريا شمال شرق	٤٣,٦
نيجيريا شمال غرب	٤٩,٧
نيجيريا جنوب شرق	٣٠,٤
نيجيريا جنوب غرب	٣٨,٤

- المصدر: World Fertility Survey, Demographic and Health Survey, PAPCHILD, PAPFAM, Gulf Survey.

- قراءة: القيمة بالنسب المئوية من النساء المتزوجات حاليا والتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاما ولها ضرّة.

أزمات انتقالية غير مسبوقة

إذا كان يوجد رابط بين القيم العائلية التقليدية والصورة التي تتخذها أزمة التحول، فيجب أن نكون قادرين على تصوّر حركات ومذاهب ـ في البلدان الإسلامية الآسيوية وأفريقيا جنوبي الصحراء ـ مختلفة عن الأصولية الإسلامية. ونحن نعلم، بخصوص ماليزيا وإندونيسيا، أن معظم الأزمة كان قد حدث واتخذ أشكالاً مغايرة. وهذان البلدان كانا قد تجاوزا، منذ زمن ما، حدود القضاء على الأميّة. ففي ماليزيا، فإن التوتر الموجود بين المالويين، والصينيين، والهنود صبغ الإسلام بلون هوياتي وطني نسبي، في سياق نسق

عائلي غير مهتم كثيراً بفكرة المساواة. أما في إندونيسيا، فإن فكرة المساواة ضعيفة بالنسبة إلى بيئة دينية إسلامية، ويجب القيام بعملية تطويع عنيفة للحقائق وتأويلها حتى تتم عملية التقريب بين التاريخ الأيديولوجي لهذا البلد وإيران الثورة. فالمجازر التي ارتُكبت ضد الشيوعيين سنة ١٩٦٥م، والانقلابات العسكرية والظهور الحديث للديمقراطية تبدو كلها مسائل خاصة بهذا البلد، وهي لا تشبه المتواليات الملاحظة في الشرق الأوسط. وفي أفريقيا جنوبي الصحراء، فإن تجاوز حدود انتشار التعليم في طور الإنجاز أو يوشك أن يتم، لكن المنطقة الوحيدة التي تظهر وجود علامات أصولية إسلامية واضحة هي شمالي نيجيريا حيث يمتلك الهلي من الهاوسا نمط زواج داخلياً شبيهاً بالنمط العربي. وفيما عدا ذلك يجب تصور أو دراسة القِيم والأشكال الأيديولوجية المنبثقة، عندما تحدث أزمات التحول، من دون أفكار مسبقة. وهذا ينطبق على أفريقيا النصرانية والإحيائية كما ينطبق أيضاً على أفريقيا الإسلامية.

الفصل الخامس
في قلب الإسلام: العالم العربي

كان عالم ديمغرافي أمريكي يدعى دودلي كيرك[1]، قد اعتقد في الستينيات أنه كشف عن خصوبة إسلامية مرتفعة عالمياً، ولا تبدي أي اتجاه نحو الانخفاض، وستظل، في نظره، مرتفعة أكثر من خصوبة أتباع بقية الديانات. وبما أن ٩٧٪ من العرب مسلمون، فإن ارتفاع نسب الخصوبة لديهم يعود إلى الإسلام، الديانة التي تشجع التناسل أكثر من غيرها من الديانات التوحيدية؛ سواء أكانت النصرانية أم اليهودية. هذه الإشكالية تم تجاوزها اليوم تماماً.

نسبة الخصوبة في العالم العربي انخفضت إلى النصف في جيل واحد، فتراجعت بين ١٩٧٥ و٢٠٠٥م من ٥،٧ إلى ٣,٦ أطفال. والنساء العربيات اللاتي حصلن على تعليم جامعي، وعددهن في ازدياد مطرد، لا تتجاوز نسبة الخصوبة في صفوفهن ٢,١ وأحياناً كثيرة أقل من ذلك. وبالنظر إلى ذلك انطلاقاً من الجنوب، يُعَدُّ هذا انخفاضاً كبيراً جداً. لكن إذا نظرنا إليه من الشمال فسوف تظل نسبة الخصوبة أقل مما هي عليه في الغرب وفي الشرق الأقصى حيث تتراوح النسب بين طفل واحد وطفلين للمرأة الواحدة. وفي مرحلة ما قبل التحول، وقبل أن تنخفض الخصوبة، تميزت كل البلدان العربية تقريباً بنسب ظرفية مرتفعة جدّاً. وكانت القاعدة المشتركة هي ما بين ٧ و٨ أطفال للمرأة الواحدة، وذلك من المغرب إلى العراق، وسورية والمملكة العربية السعودية، مروراً بمصر[2].

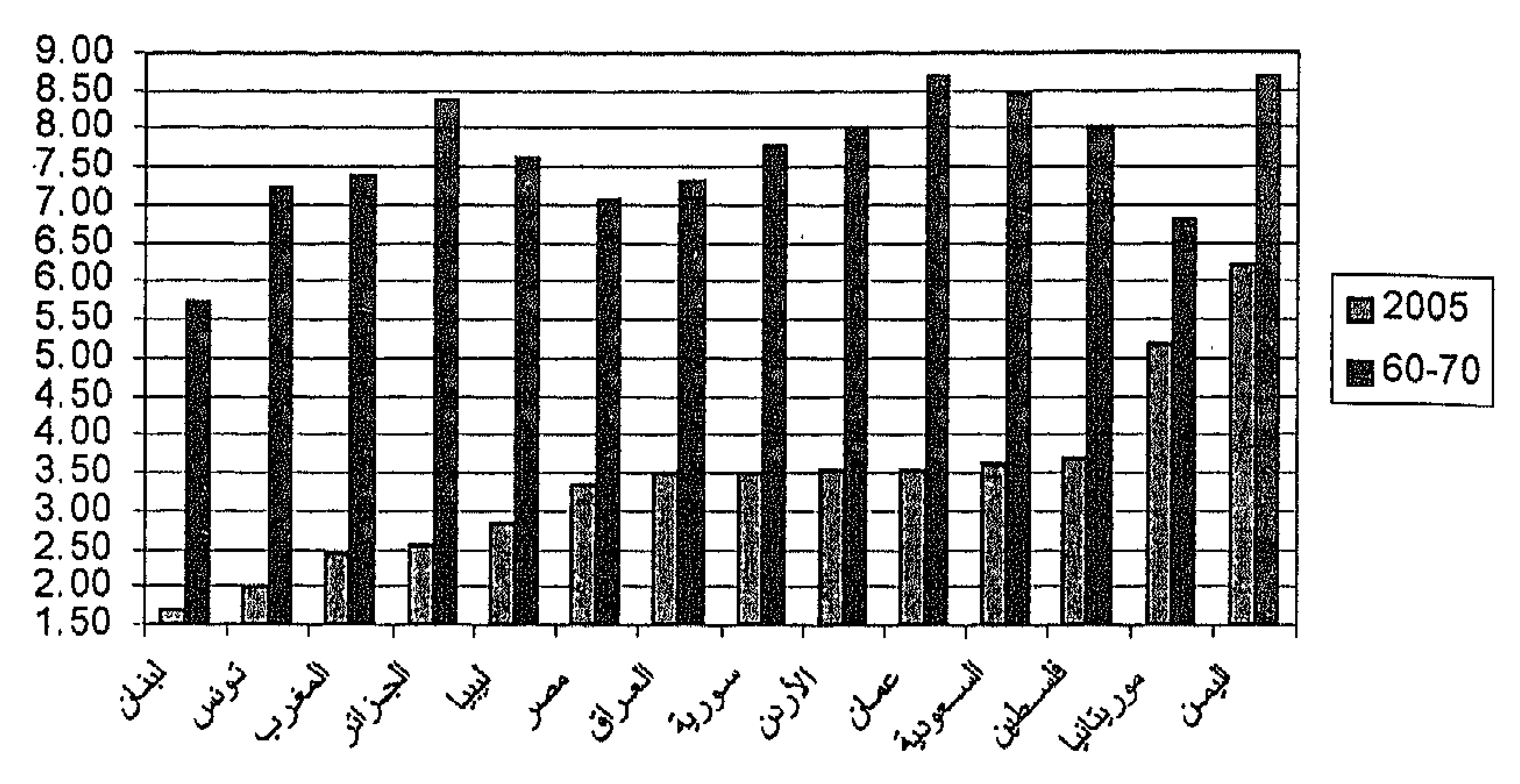
لكن شذّ بلدان عن هذه القاعدة، وكانت الخصوبة منخفضة فيهما أكثر مما هي عليه في أماكن أخرى. ففي لبنان تعود مرحلة التحول لدى النصارى

- الذين كانوا حينها أغلبية - إلى العشرينيات. كانت النسبة لا تتجاوز ٥,٥ أطفال، ولم يكن ذلك بسبب تعاطي النساء النصرانيات لموانع الحمل، التي كان الفاتيكان يحرمها[٣]، أو بسبب الإجهاض الذي كان أيضاً غير مسموح به، وإنما بسبب التأخر في زواج النصرانيات، أو أنها لا تتزوج أصلاً. وفي البحرين، واجهة الغرب في شبه الجزيرة العربية، واجه السكان، ونسبة كبيرة منهم شيعة، النماذج الغربية قبل أن يحين الأوان، كانت الخصوبة لا تبلغ سوى ٦,٢ قبل المرحلة الانتقالية.

لقد تغيرت الأمور كثيراً، فعتبة استبدال الأجيال تم تجاوزها مع تسجيل انخفاض في بلدين اثنين، حيث أصبح الأمر لا يختلف كثيراً في هذا الشأن عن بعض البلدان الأوروبية. ففي لبنان؛ فإن عدد الأطفال للمرأة الواحدة هو١,٧، وهو يتجاوز بنسبة ضئيلة جداً المؤشر البريطاني. وفي تونس يتساوى عدد الأطفال للمرأة الواحدة مع ما هو عليه في فرنسا وأمريكا وهو ٢,٠، وتقترب بلدان عربية أخرى من هذا السقف للمؤشرات "الغربية" الواقعة في مستوى طفلين اثنين للمرأة الواحدة، ففي المغرب الأقصى ٢,٤، وفي الجزائر ٢,٦، وليبيا ٢,٩ وهو أمر مستغرب، وهناك مجموعة من الأقطار العربية تنزل تحت مؤشر ٣ أطفال، هي مصر، وسورية، والأردن، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والإمارات[٤]، لكنّ اليمن مع مؤشر ٦,٢ أطفال للمرأة الواحدة يشذ عن العالم العربي، ويسجّل تخلفاً عن الركب جعل منه حالة معزولة (انظر الرسم البياني رقم ١).

الرسم البياني رقم ١

مؤشر الخصوبة في البلدان العربية قبل التحوّل وسنة ٢٠٠٥م



المصادر: حسابات اعتمدت على البيانات الوطنية. المسح العالمي للخصوبة (World Fertility Survey)، والمسح السكاني والصحّي (Demographic and Helth Survey)، وبابشيلد (PAPCHILD)، وبابفام (PAPFAM)، ومسوحات الخليج (Gulf Surveys)، والولادات المسجّلة لدى الحالة المدنية، وتعدادات السكان.

تحول متأخر وغير متوقع

انتشار التعليم والريع النفطي

كان التحول الديمغرافي في العالم العربي، من الناحية الزمنية، متأخراً (١٩٨٥-١٩٩٠)، وذلك بالمقارنة مع آسيا وأمريكا اللاتينية. وهذا يُفَسَّر ـ بحسب مقاربة أولية ـ بتأخر انتشار التعليم على قارتيه. لكن علينا أن نبحث عن الأسباب التي جعلت غالبية العالم العربي، مع الإشارة إلى تنوع نسب انتشار التعليم، تبدأ مرحلة التحول الديمغرافي في فترة قصيرة. ففي ثلاثة عشر بلداً من اثنين وعشرين بدأت الخصوبة في التراجع بشكل جدي بين ١٩٨٥و١٩٨٩م. هذا التراجع يعني أن بلداناً مثل سورية والأردن ـ الأكثر تقدماً باستثناء لبنان ـ كان تأخرهما في التحول أكثر مما يوحي به مستوى انتشار التعليم فيهما، في حين كانت الوتيرة في تونس والمغرب أسرع مما يوحي به

المستوى التعليمي فيهما. وفي الحقيقة هذان البلدان المغاربيان دخلا مرحلة التحول حوالي ١٩٧٥ و١٩٦٥م بحسب الترتيب، أي قبل البُلْدان الأكثر تقدّماً في المشرق. إن تشتت تواريخ انتشار التعليم لم يمنع تركز تواريخ انخفاض الخصوبة، والآلية الاقتصادية للرِّيعِ النفطي تسمح بتفسير هذه المفارقة.

تقوم الاقتصاديات العربية أساساً على الرِّيعِ النفطي، وهي في ذلك أكثر من غيرها من الاقتصاديات الأخرى. صحيح أن كل البلدان العربية ليست منتجة للنفط، لكن العائدات النفطية تغذي الاقتصاديات العربية، وكذلك الأهالي في العالم العربي، وإن بنسب مختلفة، سواء أكانوا أغنياء جداً، أم فقراء جداً. ففي مرحلة أولى، أعاقت العائدات النفطية المرتفعة آليات التحول الديمغرافي(٥). ولا يتعلق الأمر بالتعليم فقط، إنما أيضا بتراجع الوفيات، والتحضر، والنشاط في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وإهمال الزراعة. كل ذلك يجب ذكره هنا. وفي مرحلة ثانية أدى انهيار العائدات النفطية، وبصورة عنيفة، إلى تراجع العائدات المالية للعائلات في معظم دول العالم العربي، وتسبب في انهيار عام للخصوبة في معظم بلدان المنطقة.

لقد طال انخفاض الخصوبة ثلثي البلدان العربية، ودفعت بهم الموجة في اتجاه "جنوب شمال"، وكان ذلك على غير العادة. وكانت المبادرة هنا لأقطار شبه الجزيرة العربية، التي اكتسبت، في الحقيقة، أهمية أكثر من مصر. صحيح أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المنتجتين للنفط كانتا، في وقت ما، قد بذرتا بذور المحافظة الدينية - في صورة الأصولية الإسلامية - لكنهما - أيضاً - أطلقتا الإشارة الأولى للتحديث الديمغرافي، وهذا غير معروف عنهما، بفرضهما على الجميع الخروج من اقتصاد الريع. هكذا تمت إزاحة مصر التي تعد عملاقاً ديمغرافياً وثقافياً بشعبها الذي يصل تعداده إلى ٧٧ مليون نسمة بحسب إحصاء سنة ٢٠٠٧م، مقابل ٣٤

مليوناً في الجزائر، و٣٣ مليوناً في المغرب، و٢٦ مليوناً في المملكة العربية السعودية، و٢٢ مليوناً في اليمن، و٢٠ مليوناً في سورية، و٦ ملايين في الأردن. فمنذ عهد الملك فاروق إلى عهد الرئيس جمال عبد الناصر كانت مصر هي النموذج في العالم العربي. كانت تبتكر التقليعات، وانتشرت اللهجة المصرية في كل مكان، إلى درجة أن الخادمات في البيوت في بلد كالمغرب، وهو البعيد جداً عن مصر، صرن يتكلمن اللهجة المصرية رغم أنف سيداتهن اللاتي يتحدثن بالفرنسية. فعبر وسائل الإعلام المصرية (إذاعة "صوت العرب")، والمسلسلات التلفازية، والأفلام السينمائية نشرت مصرُ صورةً ما للمرأة الحديثة (التي لا تثقل كاهلها بكوكبة من الأطفال). وكانت "الإسلامية" محدودة الانتشار، ومحصورة في ما يشبه "الحركات الدينية السرية". لكن النقلة الديمغرافية الأولى، التي كان يمكن أن تنعكس على العالم العربي، أُجهضت على إثر وفاة عبد الناصر سنة ١٩٧٠م[٦]، ومثل الناصرية ذاتها، التي كان يُطلَقُ عليها "الأيديولوجية العربية المعاصرة"، طواها النسيان.

مع الحرب الإسرائيلية العربية سنة ١٩٧٣م، وتَضَاعُفِ أسعار النفط أربع مرات، تحولت دولٌ مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى قوى إقليمية مهمة، وحَلَّتِ الإسلامية محل القومية العربية كأيديولوجيا، وأصبحت مصر، على الرغم من ثقلها السكاني، قُوَّةً من الدرجة الثانية، وتابعة لشبه الجزيرة العربية عن طريق تحويلات الملايين من العمال المصريين في دول الخليج. هذه الفترة العالية بالنسبة إلى العائدات النفطية جعلت تعديل الخصوبة في معظم أقطار العالم العربي عملية غير ضرورية.

اللوحة رقم ٥

مراحل بداية تحوّل الخصوبة

قبل ١٩٥٠-...	١٩٦٥-٧٠	١٩٧٠-٧٥	١٩٧٥-٨٠	١٩٨٠-٨٥	١٩٨٥-٩٠	١٩٩٠-٩٥	١٩٩٥-٠٠	٢٠٠٠-٠٥
					الجزائر			
لبنان	تونس	المغرب			ليبيا	عمان	جزر القمر	فلسطين
	مصر ١				موريتانيا		جيبوتي	اليمن
					مصر ٢			الصومال
					السودان			
					سورية			
					العراق			
					الأردن			
					السعودية			
					الكويت			
					الإمارات			
					البحرين			
					قطر			

المصادر: حسابات اعتمدت على البيانات الوطنية. المسح العالمي للخصوبة (World Fertility Survey)، والمسح السكاني والصحّي (Demographic and Helth Survey)، وبابشيلد (PAPCHILD)، وبابفام (PAPFAM)، ومسوحات الخليج (Gulf Surveys)، والولادات المسجّلة لدى الحالة المدنية، وتعدادات السكان.

وفيما بين ١٩٨٠ و١٩٨٥م تراجعت قيمة صادرات النفط إلى النصف في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وبنسبه ٧٥٪ في الكويت، و٨٧٪ في المملكة العربية السعودية، وهي البلد الأقوى، والمكان الذي يستقبل أكبر عدد من العمالة العربية المهاجرة. إن انخفاض أسعار النفط وما تبعه من تراجع الناتج المحلي، أدى إلى انهيار الاقتصاديات الريعية، وهَزَّ الديمغرافيا التي اعتقد البعض أنها غير قابلة للتغيير. ففي ثلاثة عشر بلداً عربياً، بين ١٩٨٥ و١٩٨٩م، حدث بالتزامن بداية انخفاض للخصوبة، فتراجعت خصوبة السعوديات سنة ١٩٨٦م إلى ٦,٥ بعد أن كانت ٨,٣ ، قبل عشر سنوات من هذا التاريخ. والصدمة النفطية المضادة انتصرت هذه المرة على سياسة تشجيع النسل في سلطنة عمان، حيث انخفضت الخصوبة من ٨,٧ إلى ٦,٦٥، وفي العراق حيث جُمِعَتْ آلية

الريع مع صراع عرقي بين العرب والأكراد، ومواجهة دينية بين الشيعة والسنّة، تراجعت الخصوبة من ٧,٣ سنة ١٩٥٧ إلى ٥,٢ سنة ١٩٨٩م.

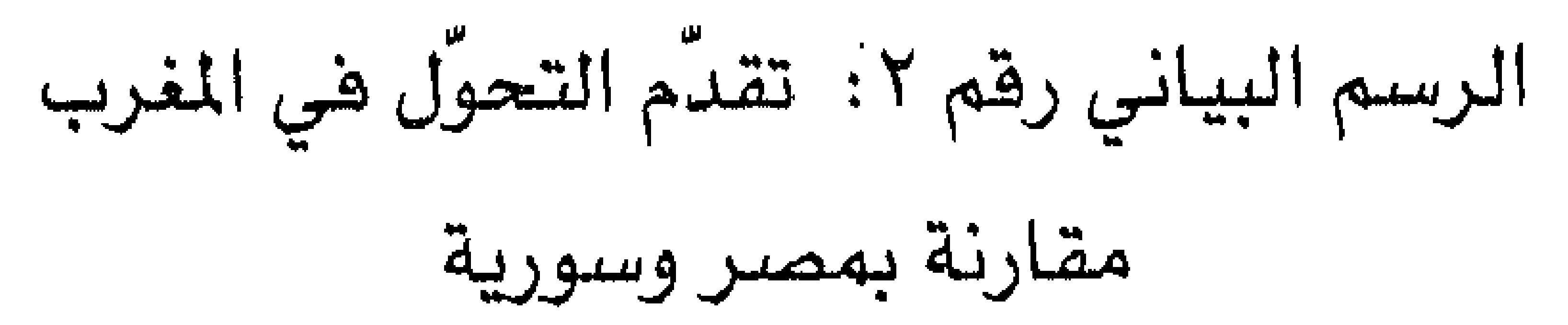
العملية إذا بسيطة، فحيث تظل الخصوبة مرتفعة يكون الريع مُهِمّاً كِفَاية لإسنادها، لكنها تنخفض مع الخروج من الاقتصاد الريعي.

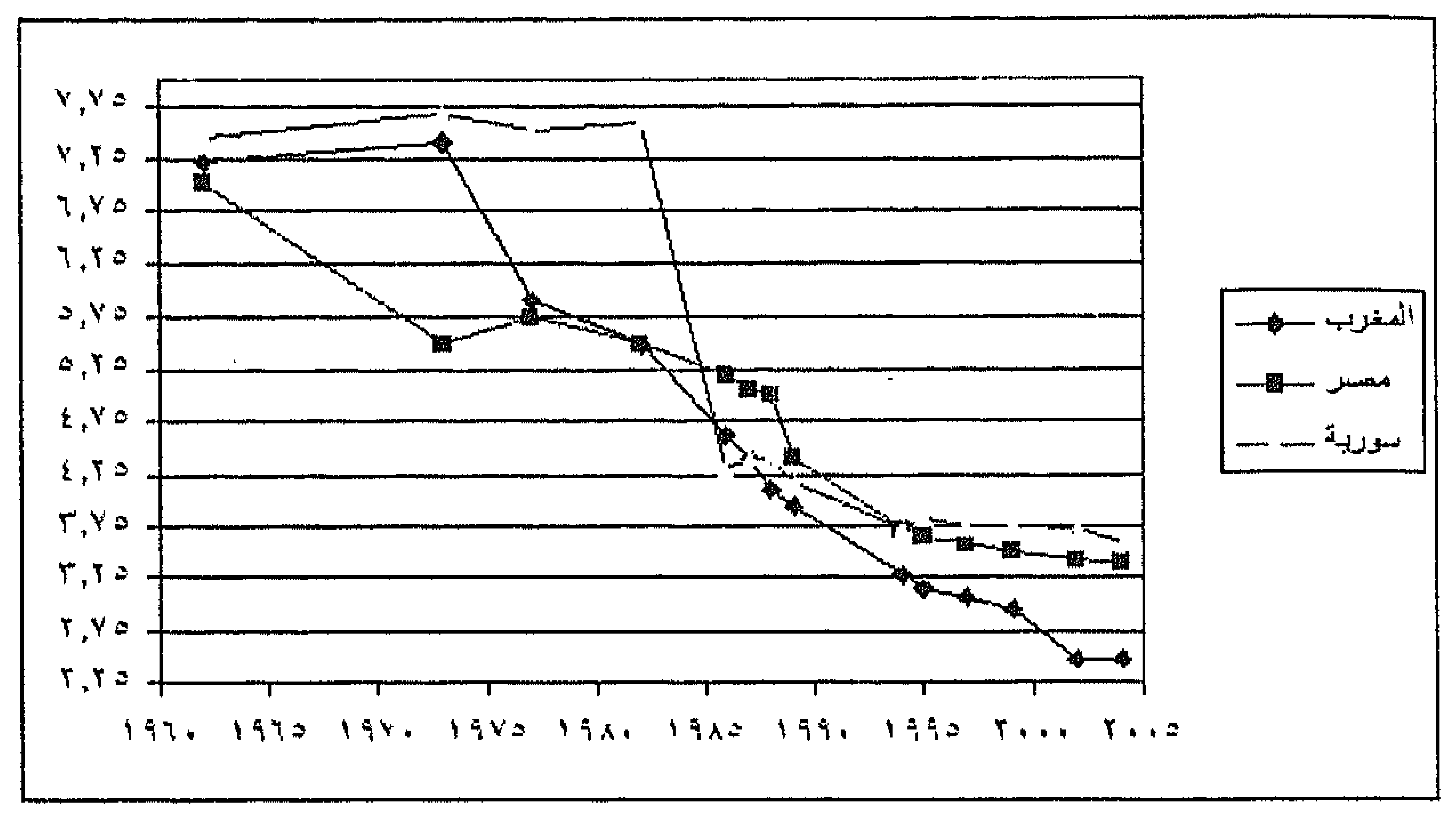
وتجب الملاحظة هنا أنه في بعض البلدان حدث انخفاض العائدات النفطية في الوقت ذاته تقريباً الذي سجل فيه تجاوز نسبة ٥٠٪ من انتشار التعليم في صفوف النساء. ففي مصر، فإن نصف النساء كن يُحْسِنَّ القراءة والكتابة حوالي ١٩٨٨م، وكان ذلك أيضاً في الجزائر حوالي ١٩٨١م، وتم تجاوز هذا الحد في المملكة العربية السعودية منذ ١٩٧٦م، أي عشر سنوات قبل انخفاض الخصوبة. فلا يوجد في أي من هذه الدول تناقض مع النظرية العامة للتحول الديمغرافي، التي تجمع بين انتشار التعليم في صفوف النساء، وتحديد النسل. فأن تكون كل من مصر والجزائر ـ حيث خضعت كل منهما لتجربة سياسية لما أُطلق عليه "الاشتراكية العربية" ـ ممتثلة لتَمَثُّلٍ نَمَطيٍّ للحداثة، فهذا أمر لا يُستغرب. لكن في المقابل، فإن التطبيع النظري المطلق للمملكة العربية السعودية يناقض الصورة النمطية المعروفة عنها في المجال الديني والسياسي، ولا يمكن إثبات أن المملكة العربية السعودية، وهي القريبة جداً من سورية والأردن من حيث الخصائص الأنثروبولوجية الأساسية ـ السلالية الأبوية، وتعدد الزوجات ـ، لم تكن لتسجل، مثل جاراتها في الشمال، فترة تأخر ديمغرافي، في غياب انهيار العائدات النفطية، والاحتفاظ ـ مؤقتا ـ بخصوبة مرتفعة على الرغم من انتشار غالب للتعليم.

وإنه لأمر مثير للفضول، أن المغرب الأقصى، أحد الأقطار الأقل تقدماً من غيره، سبق هذا المسار. فكونه الوحيد، لم يكن له أثر في العالم العربي وذلك بفعل وضعه الطرفي، لكن الدخول في مرحلة التحول يعود إلى الخروج من

الاقتصاد الريعي. لم يكن النفط في المغرب الأقصى هو الذي يغذي الديمغرافيا الريعية؛ إنما هو الفوسفات، وكان ذلك في السبعينيات من القرن العشرين. فعلى الرغم من وجود برنامج رسمي لتنظيم النسل أعلنه الملك الحسن الثاني سنة ١٩٦٦م، ارتفعت نسبة الخصوبة بدل أن تنخفض، ففي حين كانت: ٧,٢ سنة ١٩٦٠م، ارتفعت إلى ٧,٤ سنة ١٩٧٠م. وتَضَاعُفُ أسعار الفوسفات ثلاث مرات أدى إلى تحسن المستوى المعيشي الذي لم يكن تابعاً كثيراً للعمل الفعلي. وفي سنة ١٩٧٥م، فقدت الدولة أهم مواردها بفعل انهيار سعر الفوسفات، وفي الوقت نفسه كانت مشكلة الصحراء الغربية تزيد في المصاريف العسكرية؛ فانخفض مؤشر الخصوبة فجأة من ٧,٤ سنة ١٩٧٣م، إلى ٥,٩ سنة ١٩٧٧م، وجاء ذلك على وقع زيادة الضغط الضريبي.

مع عقد من التقدم عن العالم العربي، أدار المغرب ظهره للتقليد المتمثل في الفصل بين الوظائف الاقتصادية الذكورية والأنثوية، فعمل المرأة جاء لتعويض الريع. فبين سنة ١٩٦٠ و١٩٩٥م، تضاعف عمل النساء أربع مرّات، وانتقل من ١٠٪ إلى ٣٧٪. فالعادات الجديدة أثرت في الزواج والتناسل بإدخالها جدولة زمنية جديدة، وذبول الشبكات العائلية التي كانت تتولى مسؤولية العناية بالأطفال (انظر الرسم البياني رقم ٢).


الرسم البياني رقم ٢: تقدّم التحوّل في المغرب
مقارنة بمصر وسورية



المصادر: حسابات اعتمدت على معطيات المسح العالمي للخصوبة (World Fertility Survey)، والمسح السكاني والصحّي (Demographic and Helth Survey)، وبابشيلد (PAPCHILD)، وبابفام (PAPFAM)، وتعدادات السكان.

مصر: حسابات اعتماداً على الولادات المسجلة لدى الحالة المدنية وتعدادات السكان.

سورية: حسابات اعتماداً على الولادات المسجلة لدى الحالة المدنية وتعدادات السكان ١٩٦٠-١٩٧٠، ١٩٨٢، ١٩٩٤، و٢٠٠٤م. المسح العالمي للخصوبة (World Fertility Survey)، والمسح السكاني والصحّي (Demographic and Helth Survey)، وبابشيلد (PAPCHILD)، وبابفام (PAPFAM).

قراءة: بحسب الترتيب، مؤشرات الخصوبة بعدد الأطفال لكل امرأة واحدة.

فرنسا وتسريع التحول في المغرب العربي

يتطابق مؤشر الخصوبة الأحدث في تونس (٢,٠٢) مع المؤشر المسجل في فرنسا وهو ٢,٠١، وفي المغرب تواصل الخصوبة التي تبلغ نسبتها ٢,٤٣ تراجعها، وفي أقل من ٥ سنوات ستكون أقل مما هي عليه في تونس. والجزائر، حيث التحولات لا تكون سهلة دائماً، شهدت خصوبتها تراجعاً إلى مستوى ٢,٣٨ سنة ٢٠٠٠م، ثم عاودت الارتفاع سنة ٢٠٠٥م. فالعشرة في المائة الإضافية تعزى إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي، وقد تعزى أيضاً إلى

عودة الريع النفطي. وفي ليبيا، حيث الإحساس بالانتماء يبدو مركباً (عربي، ومشرقي، ومغاربي، وأفريقي) يوحي مؤشر ٢,٨٥ طفلاً بالابتعاد عن المشرق وبثقة متزايدة في المغرب العربي. لكن في المقابل، ترتبط موريتانيا بأفريقيا جنوبي الصحراء أكثر مما ترتبط بشمالي أفريقيا، والاستقصاء الذي أُجري سنة ٢٠٠٠-٢٠٠١م يشير إلى تحوّل سريع والتقاء مع الأقطار المجاورة من الشمال؛ لكن التعداد الذي أجري في السنة نفسها، أي ٢٠٠٠م، وهو الأكثر شمولاً، جاء ليُعدِّل هذا التفاؤل. ففي سنة ٢٠٠٥م كان مؤشر الخصوبة الموريتانية (٥,٠٢) وهو المؤشر الأفريقي نفسه.

تتّسع الهوة بين المغرب والمشرق. فأصول السكان في المغرب، والجغرافيا، والتاريخ الاستعماري، وما بعد الاستعمار، كلها عوامل أسهمت في صياغة خصوصية مغاربية تنعكس على الديمغرافيا؛ فالسلوكيات العائلية تأثرت بهذا التداخل الكبير مع فرنسا، الذي بلغ ـ زمنياً ـ في الجزائر ١٣٠ عاماً، وفي تونس ٧٥ عاماً، وفي المغرب ٤٤ عاماً. وهي مُددٌ يجب أن نضيف إليها نصف قرن من العمل المشترك منذ الاستقلال (١٩٥٦-١٩٦٢م). على الرغم من مؤشرات التنمية الاجتماعية والثقافية التي كثيراً ما تكون دون ما هي عليه في المشرق، تظل الخصوبة في المغرب العربي أقل مما هي عليه في المشرق، والفارق ما انفك يتّسع.

فالخصوصية "المغاربية" تعكس، دون شك، بصمةً غربيةً قويةً. فوسائل الإعلام، والأنظمة التعليمية أولت مكانة متميزة للغات الأوروبية، وخصوصا اللغة الفرنسية، على الرغم من التعريب. فالكتب المدرسية باللغات الأجنبية تفتح مجالاً لطريقة أخرى في التفكير، وإن كانت مضموناتها لا تختلف كثيراً عما هي عليه في الكتب المدرسية باللغة العربية، إلا أن هذا العامل يظل في الحقيقة جزئياً جداً. ففي مناطق أخرى في أفريقيا، لم تُسهم النسب العالية

لانتشار التعليم في انخفاض الخصوبة بصورة كبيرة، وبذلك لا يمثل التعليم باللغة الأجنبية السبب الوحيد.

تحولت الجاليات المغاربية في كل من فرنسا، وبلجيكا، وهولندة، وألمانيا إلى عامل أساس ومباشر للتأثير الثقافي الأوروبي في شمالي أفريقيا. لقد أسهم المهاجر في التحول الديمغرافي في بلده الأصل؛ ففي الستينيات ظل المغترب يحمل النموذج العائلي المواليدي، ثم بعد جيل تغيرت القيم، وحمل المغترب معه إلى الوطن نموذج العائلة محدودة الأفراد؛ فَقُرْبُ المسافات، وانخفاض تكلفة السفر والاتصالات نشطت المبادلات. وإنه لأمر غريب، ففي الوقت الذي يخشى البعض من دخول إسلام لا يُقهر، إلى أوروبا، وغير قابل للذوبان في الثقافات ذات الأصول النصرانية، نجد أن الصدمة الثقافية الحقيقية تلقاها المغرب؛ الذي شهد تحولات ثقافية عميقة بفعل الهجرة إلى أوروبا. ففي الجزائر، حيث أدى التحديث الذهني إلى أزمة إسلامية دامية، كان ثمن تسارع الوتيرة التاريخية للتفاعل مع فرنسا مرتفعاً جداً.

تبدو الهجرة إذا ظاهرةً أساسيةً لمحاولة فهم حركة مؤشرات الخصوبة، التي لا ترتبط بالعوامل التعليمية والاقتصادية الداخلية فقط. فوجهة المهاجرين ليست دائماً غير ذات جدوى. فمثال مصر، القطب الكبير الآخر للهجرة، يبين أنه إذا كان للاغتراب أثر دائم، فلا يكون دائماً في اتجاه التحديث العقلي وتسريع وتيرة التحول الديمغرافي. فمن مصر كان المغترب يتوجه على العموم إلى أقطار شبه الجزيرة العربية. ومن هناك، حمل معه، كما يقول جيل كيبيل "وَهْبَنَة العقل" (من الوهابية)؛ فلقد أسهمت المملكة العربية السعودية والبلدان المنتجة للنفط في ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٥م في إعادة طبع المجتمع المصري بصبغة تقليدية، مما نتج عنه ديمومة أكبر لتفضيل نموذج العائلة المتعددة الأفراد. وكان يمكن لهذا البلد أن يكون محرك التحوّل

الديمغرافي. فتحويل المدخرات ظاهرة مشتركة بين المغرب العربي ومصر، لكن تأثيراته الثقافية والديمغرافية كانت متباينة؛ ففي الحالة الأولى (المغرب)، أدى الاحتكاك بالعالم الخارجي الذي أحدثته الهجرة إلى تسريع الوتيرة، وفي المثال الثاني (مصر) أدى إلى العرقلة.

تأخر وانقسام في سورية

سجلت الخصوبة في سورية ابتداء من سنة ١٩٨٦م انخفاضاً، وهي التي كانت حتى أواسط الثمانينيات في مستوى القياسات العالمية. وبدأ السوريون يريدون إنجاب عدد أقل من الأطفال، بما في ذلك في الأرياف. وهذا مثال، من بين أمثلة أخرى كثيرة، على ردود الفعل الديمغرافية تجاه الصرامة التي أنتجها تراجع العائدات النفطية في العالم العربي. وتعد سورية من البلدان الصغرى المنتجة للنفط، لكنها قُطْرٌ مستفيد بطريقة غير مباشرة من العائدات النفطية للخليج. وهي أحد البلدان العربية الأكثر تقدُّماً على المستوى التعليمي، إذ تم بلوغ نسبة ٥٠٪ من التعليم في صفوف الرجال منذ ١٩٤٦م، وفي صفوف النساء منذ ١٩٧١م. فتضاؤل الموارد الاقتصادية حدث على أرضية ثقافية مناسبة، وانخفضت الخصوبة بشكل طبيعي، وبصورة قوية من ٧,٨ بين ١٩٦٠ و١٩٨٢م إلى ٤,٢٥ ابتداء من سنة ١٩٩٠م. ثم بعد ذلك تباطأ الانخفاض ليصبح في التسعينيات شِبْهَ مُنْعَدِمٍ. وبلغت نسبة الخصوبة سنة ٢٠٠٥ م ٣,٥٠ أطفال لكل امرأة. هذه التطورات المتباينة جاءت في سياق خطاب ديمغرافي ثابت وغير عادي.

وعلى عكس كل بلدان الجنوب، تعلن سورية نفسها كبلد تكاثري ومواليدي، وعلى عكس أنظمة مثل النظام المصري، والتونسي، والأردني، أو حتى اليمني، لم يشجع النظام السوري على تخفيض الخصوبة. فالنظام السوري تأثر بالنموذج الصيني من الناحية السلطوية السياسية والليبرالية الاقتصادية، لكنه

لم يتأثر بتحديد النسل الذي شجع عليه المسؤولون الصينيون. وتحمل المسألة الديمغرافية، في الخطاب الرسمي، كما في النقاشات بين المواطنين العاديين، شحنة عاطفية.

فهذه العقيدة التكاثرية هي نتاج التاريخ المعقد للبلد؛ ولفهم ذلك يجب العودة، ليس فقط إلى الحروب العربية الإسرائيلية؛ وإنما أيضاً إلى ما هو أبعد من ذلك، أي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. فالفضاء السوري "المُدْرَك" كان أكثر امتداداً من فضاء سورية الفعلي؛ فبلاد الشام التي تتكون من سورية، ولبنان، والأردن وفلسطين، وإسرائيل، وسنجق الإسكندرونة أصبحت كياناً مبتوراً باستحداث لبنان الكبير من جهته الغربية، وضم ولاية الموصل من جهته الشرقية إلى العراق، واقتطاع فلسطين وغور الأردن من الجنوب، والتنازل عن لواء الإسكندرونة لصالح تركيا من الشمال. فسياسة تشجيع النسل تستجيب لعقدة التضاؤل الجغرافي والتاريخي، وزادت الحروب العربية الإسرائيلية في حِدّة هذا الاندفاع نحو سياسة تناسلية، وتم رفع العدد إلى مستوى المُعْطَى الإستراتيجي لصراع يبدو أنه امتد زمناً طويلاً. وهكذا يبدو أن الوطنية والديمغرافيا كثيرا ما يسيران بطريقة متوازية.

في البداية كان عدد الأطفال لكل امرأة في سورية مرتفعاً، فالرغبة في إنجاب الأطفال التي بينتها استطلاعات الرأي كانت شديدة، ولم يكن تَدَخُّلُ الدولة للحصول على خصوبة مرتفعة ضرورياً، وكان السوريون يُجمِعون على خيار العائلة الكبيرة العدد، والعدد المثالي، الذي كان في الثمانينيات ٦,١ أطفال، هو اليوم ٤,٦ أطفال. وتُعَد سورية من الدولِ القلائل حيث العدد المثالي للأطفال فيها يفوق العدد الفعلي.

كنا قد رأينا سابقاً حالات من سياسات تحديد النسل فشلت في تغيير سلوكيات الأهالي لأنها ليست مهيّأة لذلك (المغرب سنة ١٩٧٥م في عهد الملك

الحسن الثاني، ومصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر). لكن في سورية نجد خصوبة تنخفض بقوة دون أن يخرج النظام رسمياً من وضعه المواليدي؛ إضافة إلى أنه يبدو بصورة غريبة أن المناطق والطوائف التي دفعت بالثورة الديمغرافية إلى نهايتها حتى بلغ المؤشر ما بين ٢,٥ وأقل من ٢ للمرأة الواحدة هي الأكثر تأييدا للنظام. فإحدى الخصوصيات السياسية لسورية هي أن نظامها يعتمد أساساً على الأقليات الدينية وعلى الخصوص الطائفة العلوية (تمثل ١١٪ من السكان)، المرتبطة بالتشيع، والغالبة في الأقاليم الساحلية والجبلية للاذقية وطرطوس.

ففي سنة ٢٠٠٤م، بلغت الخصوبة في المنطقة العلوية ٢,١٠ طفلاً لكل امرأة واحدة. وفي جبل الدروز كانت النسبة ١,٨٠، وفي الجولان ٢,٦٦، وفي دمشق ٢,٤٥ طفلاً. أما المسيحيون (٥٪ من السكان) المنتشرون في مختلف الأقاليم فقد بلغت النسبة لديهم طفلين أو أقل. فهذه المناطق وهذه الأقليات تبدو مهددة بالديمغرافيا "المتفجرة" للأغلبية (النسبة هي ٣,٤٦ في حلب، و٥,٤٦ في الرقة، و٦,٢١ في دير الزور)، التي هي أكثر ارتفاعاً بالضعف أو الضعفين. والأكراد في الحسكة (النسبة ٨٪)، على الحدود التركية، هم الوحيدون من بين الأقليات الكبيرة الذين لديهم خصوبة مرتفعة.

إلا أن النظام يعلم أنه من الوهم خوض معركة العدد، أو حرب المهود، بالنسبة إلى طائفته الأصلية وبقية الطوائف الحليفة؛ فالجماعة الغالبة، أي العرب السُّنَّة (٧٢٪ من السكان)، وإن كانوا يشكلون عملاقاً على مستوى العدد؛ إلا أنهم أيضاً يمثلون تشكيلة مصطنعة، ومجاميع تناسب المتخصصين في الإحصاءات دون أن يكون لها أي تماسك سوسيولوجي حقيقي. فالطوائف الأخرى أقل عدداً لكنها ذات وجود فعلي.

والمثال الشهير يتعلق بعاصمتين اثنتين هما دمشق وحلب. فالتناقض بين

السكان السنَّة لكلتا المدينتين أصبح من الفولكلور الوطني ويؤثر في الوعي الشعبي. فسُنّة دمشق لم يعد لديهم ما يربطهم بنظرائهم الحلبيين. لقد انتقلوا إلى الجانب الآخر من ناحية الثقافة (تعليم الأطفال، والمدة الزمنية للدراسة)، ومن الناحية الأنثروبولوجية (البني العائلية، الزواج الخارجي، والزواج المختلط، والخصوبة والتعايش السكني، وحتى في مطبخهم)، وبذلك أكملوا تفكك الجماعة.

ولم يتدخل النظام في تغيير التوازنات الديمغرافية الطائفية والمناطقية، وتصرَّف بطريقة واقعية. كما أنه لم يحاول تشجيع سياسة تحديد النسل ولاسيما في المناطق السنِّية. وكان ذلك سيكون تصرفاً أخرق، قد يؤدي إلى إثارة الحساسيات الدينية، ومن ثمّ تقديم حجة سهلة للمعارضة، مثل الإخوان المسلمين.

فكيف يمكن تفسير التنوع الجهوي في سورية على المستوى الديمغرافي؟ المتغير الديني هنا وجيه؛ بما أنه يمكننا على أساسه توصيف تباين مستويات الخصوبة. إنه لأمرٌ مُغْرٍ التوقف عند هذا المستوى من التحليل والاكتفاء بالقول: إن التقاليد الدينية العلوية، والدرزية، والإسماعيلية، والنصرانية، في هذه المنطقة من العالم، ليست مُشَجِّعة على التناسل. ويمكن لدراسة فقهية دقيقة أن تؤدي إلى تأكيد هذه الفرضية بالنسبة إلى الدروز، لكنها لا تنطبق على العلويين والنصارى. لكن إذا غامرنا وتقدمنا أكثر في تحليل البُنى الاجتماعية والذهنية، سنجد لدينا تفسيراً بسيطاً ومنطقياً، ليس للتحول الديمغرافي المُكتَمِل في المناطق العلوية والدرزية فقط، إنما أيضا للتحول المعوَّق، بل المُجَمَّد مؤقتاً، في المنطقة السنية. لقد سبق أن رأينا، في أثناء تحليل البُنى العائلية من النوع العربي أو الإيراني، أن محيط سورية، الساحلي والجبلي، يتميزُ باستمرارِ وجودِ آثارٍ مُهمَّةٍ لسكنية الزوجة، وهي منزلة أهم

للنساء، وتسامح أكبر لجهة التوارث عبر البنات، وهي خاصية مقترنة بتقليد ديني شيعي؛ في حين نجد أن سورية الداخل، وخصوصاً الأقاليم التي تتميز بخصوبة مرتفعة، هي، على العكس من ذلك، سُلالية أبوية يبلغ مستواها أقصى حدود المستوى العالمي، وتبلغ سكنية الزوج أكثر من ٩٩٪ في المناطق الريفية. وبما أنه ثبت أن هذه السلالية الأبوية كانت موجودة في العهد الآشوري، فلا يمكن تحميلها على الإسلام السُّنّي؛ لكن في المقابل يمكن الربط بين السلالية الأبوية المطلقة والتوقف المؤقت عند مستوى أعلى من ٣ أطفال للمرأة الواحدة. فأدنى من هذا المستوى تبدأ إمكانية عدم إنجاب ولد (ذكر) تكبر بصورة مهمة. فإذا كان العدد ٤ أطفال، فإن إمكانية الحصول على ولد ـ وهو شرط تطبيق مبدأ السلالية الأبوية ـ تكون بنسبة ٩٤٪، وإذا كان عدد الأطفال ٣ فقط، فهي تبلغ ٨٨٪ ، وتكون النسبة ٧٥٪ إذا كان العدد ٢ فقط. وحتى تنزل الخصوبة إلى ما دون ٣ أطفال للمرأة الواحدة، يجب على ٢٥٪ من الأزواج قبول مخاطرة عدم إنجاب عَقِبٍ من الذكور؛ مما يعني تخلي المجتمع عن المبدأ السلالي الأبوي. هكذا نفهم لماذا المناطق العلوية، وهي الأقل تشبثاً بالسلالية الأبوية، ليست محصورة في عدد أقله ٣ أطفال.

إن التغلب على مثل هذا الإشكال ليس مُستحيلاً بالنسبة إلى مجتمعات سلالية أبوية، مثل الصين، أو الهند التي تتأقلم مع مسألة وأد البنات؛ لكن في حالة العالم العربي، الذي ـ في عمومه ـ يرفض ذلك، فإن المسألة تبدو أكثر تعقيداً، ويمكن أن نفهم زمن الانتظار، وفي النهاية التردد فيما هو أعلى من هذا الحد؛ ليس في أغلب مناطق سورية فقط، إنما أيضاً في بلدين كالأردن، ومصر.

شبه الجزيرة العربية

أهم الدول في شبه الجزيرة العربية هي: اليمن (٢٢ مليون نسمة)، والمملكة العربية السعودية (٢٠ مليوناً من السعوديين، و٥,٨ ملايين من

الأجانب). ولعل ما يميز شبه الجزيرة العربية هو عدم التجانس باعتبار أن مؤشرات الخصوبة تتراوح بين ٣ و٦ أطفال للمرأة الواحدة. ولم يُسَجَّل في أي قُطْرٍ نزول مؤشر الخصوبة تحت حاجز ثلاثة الأطفال للمرأة الواحدة، لأن ذلك يشكل ظاهرة تعني إعادة النظر جذرياً في القاعدة السلالية الأبوية. وللأجانب في هذه الأقطار، سواء أكانوا عرباً أم غير عرب، حضور كثيف؛ فهم يمثلون حوالي ثلاثة أرباع السكان في الإمارات العربية المتحدة وقطر، والثلثين في الكويت، وما بين الثلث والربع في المملكة العربية السعودية وعُمان والبحرين[٧]، أما اليمن فهو البلد الوحيد الذي يشكل مصدر هجرة العمالة وليس وجهتها.

وكان يمكن لهذا الحضور للأجانب أن يشكل عائقاً أمام التحول الديمغرافي؛ فالمملكة العربية السعودية، خصوصاً، لها كل المبررات للحفاظ على نسبة توالد مرتفعة؛ فهي من جهة تسعى للقيام بدور المركز الروحي للعالم الإسلامي، ومن جهة أخرى تود أن يحل مواطنوها محل العمالة الأجنبية في سوق العمل. إن ثرواتها النفطية الكبيرة، وتنوعها الديني والثقافي قد يثيران طمع بعض البلدان الفقيرة المجاورة مثل مصر واليمن. فالخلاف الحدودي مع اليمن يعود إلى سنة ١٩٣٤م[٨]. فالمملكة العربية السعودية لها مصلحة جيوبوليتيكية في زيادة عدد سكانها؛ لكن اليوم، يتواصل تراجع الخصوبة السعودية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط. كانت الخصوبة تقدر بـ ٦,٤٦ سنة ١٩٨٦م، ثم انخفضت إلى ٤,٣٧ سنة ٢٠٠٠م، وهي تُقدر في سنة ٢٠٠٥ بـ ٣,٦١ ، وبما أنه تم تجاوز حدي انتشار التعليم في صفوف الذكور والإناث؛ فإن استمرار التحول الديمغرافي بشكل مستقل عن أسعار النفط ومستوى الريع يتناسب مع النظرية المعيارية. لكن يجب الاعتراف أن الأمر لا يخلو من مفارقة، تتمثل في أن المملكة العربية السعودية المعروفة بالمحافظة، والوهابية، والمواليدية، تقبل تحديث السلوكيات، مع ما

يعنيه ذلك من انعكاسات شديدة على استقلالية المرأة.

إن مفارقات الحداثة هذه توجد في الدول الخليجية الصغيرة الخمس، بصورة ملحّة. فإلى جانب وزنها الهائل في الثروات العربية والعالمية، فرضت كل من عُمان، والكويت والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، نفسها كصانعة جديدة للرأي العام؛ وذلك بفضل قنواتها التلفزيونية الفضائية التي أغرقت العالم العربي، ولا سيما هنا قناتي "الجزيرة" القطرية، وقناة "العربية" ومقرها بالإمارات العربية المتحدة؛ والتي تبث رسالة ملتبسة، تكون إسلامية محافظة أحياناً، وحداثية تغريبية أحياناً أخرى، وهي تركيبة تجسدها المذيعات ومقدمات البرامج فيها، اللاتي هن محجبات أحياناً، ومتبرجات أحياناً أخرى.

جعل ارتفاع أسعار النفط من هذه الدول الصغيرة، وبصورة جماعية، وُجهة جديدة تستقطب النُّخَب والبرجوازية الصغرى الفقيرة من المشرق والمغرب. والأجانب فيها أكثر من الوطنيين، إذ تبلغ نسبتهم ٧٨-٨٠٪ من إجمالي السكان في الإمارات العربية وقطر؛ فالسكان الوطنيون للدول الخمس مجتمعة لا يساوون سكان حيٍّ من أحياء القاهرة. ومثلما هو الأمر في المملكة العربية السعودية، فقد تراجعت العوامل التي تدفع نحو الخصوبة المرتفعة (تشجيع النسل الوطني، التنافس الحاد بين السنّة والشيعة المحليين والمهاجرين) لتفسح المجال لتأثيرات الحداثة؛ إلا أن النموذج العُماني له دلالة مهمّة، فهي الدولة الوحيدة التي تستحق صفة الدولة الوطنية بفعل النسبة القوية لسكانها من الوطنيين (١,٨ مليون عماني، أي بنسبة ٧٥٪ من سكان السلطنة)، وبفعل خصوصية دينية في شبه الجزيرة العربية (ليست سنية ولا شيعية، إنما هي إباضية)؛ إذ انخفضت فيها الخصوبة على إثر الأزمة الارتدادية لارتفاع أسعار النفط، وتواصل الانخفاض بالوتيرة ذاتها،

فانخفضت إلى ٣,٥٦ سنة ٢٠٠٥م.

بعيداً عن الأقطاب الكبرى للتنمية العالمية، يُعَدُّ اليمن الدينوصور الديمغرافي للعالم العربي، وذلك بفعل تسجيله نسبة خصوبة مرتفعة تقدّر بـ ٦,٢٠ أطفال للمرأة الواحدة(٩). فتدني مستوى العيش، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال (٧٥٪)، وارتفاع نسبة سكان الريف (٧٤٪)، يتماشى مع تأخر التحول الديمغرافي الذي لم يبدأ إلا حوالي سنة ١٩٩٥م، ولا يمكن عزوه، كما في بقية أقطار العالم العربي، لانهيار أسعار النفط. لكن نظراً لمستوى انتشار التعليم، لا نلمس في هذا البلد مقاومة خاصة لمسألة تحديد النسل؛ فانتشار التعليم تجاوز عتبة الـ ٥٠٪ في صفوف الرجال سنة ١٩٨٠م، وفي صفوف النساء سنة ٢٠٠٦م. بل يمكن ملاحظة أسبقية أكيدة لانخفاض الخصوبة الذي بدأ سنة ١٩٩٥م، ولم ينتظر غلبة انتشار التعليم في صفوف النساء للانطلاق. فالسنوات التسع التي سجلها اليمن كأسبقية لا تُقَارَنُ بالسنوات الإحدى والعشرين التي سجلها المغرب الأقصى كأسبقية، حيث لوحظ تراجع الخصوبة بداية من سنة ١٩٧٥م، قبل تحقيق انتشار غالب للتعليم في صفوف النساء سنة ١٩٩٦م. فالمغرب الأقصى، على عكس اليمن، شذ تماما عن النظرية المعيارية للتحول الديمغرافي، ويمكن أن نذكر بالنسبة إلى هذا البلد، أن بداية تحديد النسل كانت مرتبطة أساساً بانتشار التعليم في صفوف الرجال، الذي أُنْجِزَ بصورة غالبة سنة ١٩٧٢م. فاليمن والمغرب الأقصى يمثلان طرفي العالم العربي الجنوبي والغربي، الأكثر بعداً من المركز، والمتشابهين من حيث التأخر في تطوير التعليم، بما أن اليمن متأخر عن المغرب في هذا المجال بعشر سنوات فقط. فمؤشرا الخصوبة للبلدين، ٦,٢ لليمن، و٢,٤ للمغرب الأقصى لا يعبران عن وضعين خاصين؛ إنما عن المسافة الجغرافية التي تفصلهما عن مراكز التحديث. فالتفاعل مع المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى اليمن يختلف بشكل واضح عنه بين المغرب الأقصى وفرنسا.

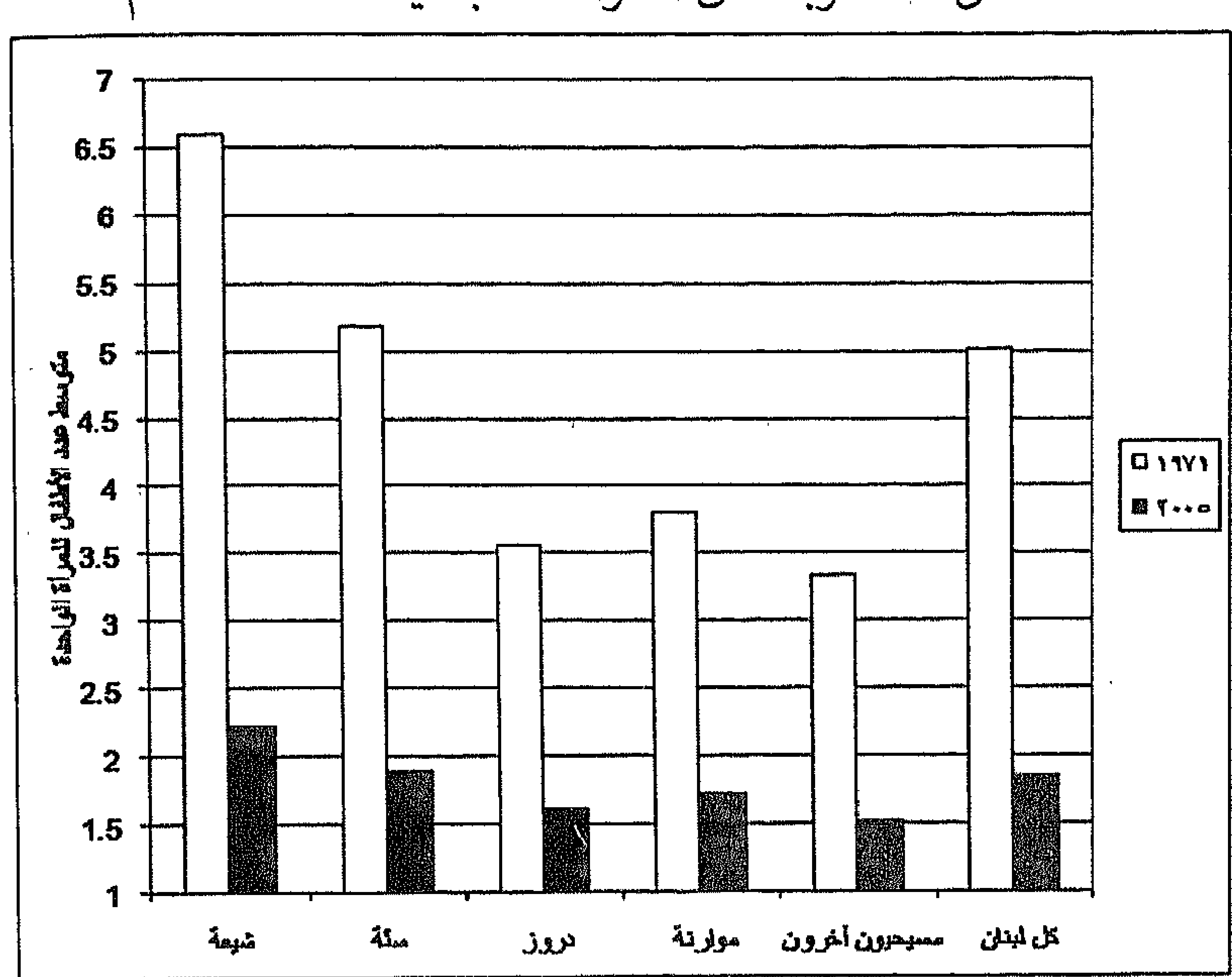
لبنان الأوروبي؟

يعد لبنان البلد الأكثر تعدداً طائفيّاً في العالم العربي؛ إذ توجد فيه أربع طوائف إسلامية، واثنتا عشرة طائفة نصرانية. وكان النصارى يمثلون أكثرية عددية حتى الخمسينيات من القرن العشرين؛ لكن بعد ذلك التاريخ أصبح أغلب سكان لبنان مسلمين. وعلى الرغم من اعتبار الحديث في هذه المسألة من المحرّمات؛ مما يُفَسِّرُ عدم إجراء أي إحصاء منذ ١٩٣٢م؛ إلا أن هذا التحول أمر لا يخفى على أحد، والجميع يعي ذلك جيِّداً، العالِم والإداري ورجل الشارع، في جميع الطوائف؛ لكن كثيراً ما يتم تجاهل حجم هذا التحوّل؛ فالفوارق في الخصوبة، والهجرة إلى الخارج من العوامل التي جعلت الموارنة الذين كانوا يشكلون أكثرية عددية عندما تم تأسيس لبنان الكبير على إثر سقوط الدولة العثمانية، يتحولون من نسبة ٣٢,٧٪ من السكان سنة ١٩٢٢م إلى ١٩,٩٪ من السكان سنة ٢٠٠٥م، وبذلك يكونون قد تركوا التفوق العددي للشيعة الذين تحولت نسبتهم من ١٧,٢٪ إلى ٣٢٪ في المدة الزمنية نفسها(١٠). ولا يمكن لمثل هذه التحولات الديمغرافية أن تقع دون أن يكون لها انعكاساتها على التوازنات السياسية. لقد قَوَّضَت هذه التحولاتُ "المارونيةَ السياسيةَ"؛ أي الاحتكار شبه التام للمناصب الأساسية في الدولة من قِبَلِ أهم جماعة نصرانيّة في البلاد، وقد شكل ذلك خلفية الحرب الأهلية بين الأعوام ١٩٧٥ و١٩٩٠م. وللبنان عادة في التعديلات ـ العنيفة أو السلمية ـ التي تتم على مستوى الديمغرافيا، فالسلطة في جبل لبنان في القرنين ١٨ و١٩م التي وضعها الباب العالي بيد أمير درزي، ستنتقل تدريجياً، بطريقة غير محسوسة، إلى النصارى، الذين كانوا أكثر حيوية من الناحية الديمغرافية، في مقابل الدروز الذين ظل عددهم ثابتاً. وهو ثَبات يُعْزَى عادة إلى العقيدة الدرزية الخاصة بالتقمّص، والتي تقول بأن كل مولود جديد تسكنه روح درزية فقط.

إن تنامي عدد الشيعة في لبنان، وهو ما يشكِّل المرحلة التالية من تطور علاقات القوة الطائفية في لبنان، يمكن أن يُعَدَّ من المفارقات التاريخية، فالكاتب فولناي، العارف الجيد بلبنان في نهاية القرن ١٨م، كان قد تنبأ بانقراضهم[١١]. والسر في هذا التزايد العددي الكبير في هذين القرنين يعود - في الحقيقة - إلى الخصوبة المرتفعة في صفوفهم، والتي لم يكن يتوقعها فولناي. فإلى زمن حرب ١٩٧٥-١٩٩٠م، كانت النساء الشيعيات ينجبن ما متوسطه ٨,٥ أطفال طوال حياتهن الإنجابية، وهو رقم قياسي في المنطقة، ربما لا تتجاوزه سوى اليهوديات المتدينات في إسرائيل. وبمفردات ديمغرافية يمكن القول: إن النساء الشيعيات كن متأخرات بالمقارنة مع النساء السُّنِّيات (٦,٨)، والدرزيات (٥,٣) والنصرانيات (٥,١)، ولا يمكن أن نجد لهذه الخصوبة المرتفعة تفسيراً دينياً مباشراً، بما أن الشيعة كانوا - ولا يزالون - يمثلون في لبنان، الجماعة الأكثر فقراً والأقل تعليماً. إن تأخر انتشار التعليم في صفوف الشيعة في لبنان يمكن أن يُفَسِّر نسبة الخصوبة المرتفعة وكذلك نسبة الوفيات المرتفعة في صفوفهم، وهو ما ميّزهم إلى زمن متأخر من غيرهم؛ لكنهم لم يشذوا عن التطور التعليمي والتحول الديمغرافي. وقرابة سنة ١٩٧٥م بدأت الخصوبة لديهم في الانخفاض، وهي ظاهرة تُسْهِمُ - جزئياً - في تفسير عنف الحرب الأهلية؛ لكنها تُمَكِّن أيضاً من استشراف مستقبل هادئ للبنان من حيث التوترات الطائفية.

الرسم البياني رقم ٣

انخفاض الخصوبة لدى الطوائف اللبنانية ١٩٧١-٢٠٠٥م



المصادر: حسابات اعتماداً على معطيات جمعية " الأسرة في لبنان"، مجلدين، بيروت،؛ ١٩٧٤-٢٠٠٥م. وحسابات اعتمدت على "المسح اللبناني لصحّة الأسرة"، بيروت ٢٠٠٦م، والإدارة المركزية للإحصاء (National Survey of Household Living Conditions)، ٢٠٠٤م، بيروت، ٢٠٠٦م.

إنه لواضح أن الحرب وقعت في لحظة دقيقة بالنسبة إلى التحوّل الديمغرافي للبلاد؛ في الوقت الذي كان فيه لبنان يتعرض ليس فقط لاختلال ناتج من التحولات المكثفة المرتبطة بالطوائف، إنما أيضاً في الوقت الذي كانت فيه جماعات إسلامية مختلفة تشهد تحولاً ثقافياً وديمغرافياً كبيراً؛ فلم يعد التعليم، والسكن في المدن، والانفتاح على وسائل الإعلام، وعولمة العقليات، شأناً خاصاً بالنصارى فقط، فهذا التحديث أثّر مباشرة في السلوك التوالدي (انظر الرسم البياني رقم ٣). إن وتيرة تراجع الخصوبة بين

١٩٧١م و٢٠٠٥م كانت أسرع عند الشيعة (- ٢,٣٪ الانخفاض السنوي) مما هي عليه لدى بقية الجماعات الأخرى (- ٢,٣٪ لدى الموارنة وبقية الجماعات النصرانية، و-٣٪ عند السنّة). لكن في لبنان، كما في غيره من البلدان، يُسهم الخلل الذي أصاب العقليات بفعل التقدّم في تفسير الغموض الواضح للمواجهات المسلّحة بين ١٩٧٥ و١٩٩٠م.

إن حرب ١٩٧٥ -١٩٩٠م (وكذلك الحرب الإسرائيلية على لبنان في شهري يوليو - أغسطس ٢٠٠٦م) أدت إلى إفقار أصاب كل الطوائف دون تمييز، وأسهم في تبني نمط العائلة الصغيرة.

إن التماثل واضح، ومع نهاية الحرب كانت الطوائف تبدو متقاربة ديمغرافياً، في انتظار أن تكون كذلك سياسياً. ففي سنة ٢٠٠٥م، انخفضت الخصوبة لدى النساء الشيعيات إلى ٢,٢ أطفال، مقابل ١,٧ للمارونيات. وربما لا تعجب هذه الخيارات العائلية قيادات حزب الله أو حركة أمل، الذين يودون، دون شك، زيادة في قاعدتهم الناخبة أو الميليشيوية، بفعل حرب مهود شيعية(١٢). لكن الأحزاب السياسية، وأسلحة المنظمات الميليشيوية لن تجبر الناس على أن يكون لهم عدد أكبر مما يريدون من الأطفال.

إن الفارق بين الطائفتين ـ الشيعية والنصرانية ـ يشبه إلى حد ما الفارق بين فرنسا وإنجلترا، لكن على مستوى بقية الخصائص فإن المسافة بينهما ليست كبيرة. فالعائلة اللبنانية نووية في كل مكان، سواء في المناطق الإسلامية الشيعية أو المناطق النصرانية. وتترأس النساء العائلة في جنوبي لبنان الشيعي كما في جبل لبنان النصراني. بل تنتشر سكنية الزوجة في جنوبي لبنان (١٤٪ سنة ١٩٧٧م) أكثر مما هي عليه في جبل لبنان (٣,٤٪)، أو في شمالي لبنان ذي الغالبية السنية (٣,١١٪). كما أن الزواج يتم متأخراً في المناطق كلها، وبصورة أهم مما هو عليه في بقية البلدان العربية، وفوارق

السن بين الأزواج محدودة أكثر. هنا أيضا تُظْهِرُ المناطق الشيعية نزوعاً أكبر نحو "التحديث". ولبنان غير منقسم بوضوح بخصوص مسألة الخيار بين الزواج الخارجي والزواج الداخلي؛ بما أن النصارى ليسوا رافضين تماماً للزواج بين أبناء العمومة الأشقاء، مثل نظرائهم في مناطق أخرى من العالم، والنسبة بلغت ١٠,٧٪ في جبل لبنان سنة ٢٠٠١م، مقابل ٢٠٪ في جنوبي لبنان. والفارق ليس هيّناً. ومهما يكن من أمر، فحتى النسبة الخاصة بالمنطقة الشيعية تظل ضعيفة إذا ما قورنت بالنسبة الموجودة في سورية التي تبلغ ٣٥٪، لكن تظل الخصوبة هي المؤشر الذي يلخص بصورة أفضل التحولات العائلية والذهنية، وبحسب هذا المقياس، يبدو لبنان، بكل طوائفه، متغرِّباً مثل أوروبا.

هذا التوافق الديمغرافي يبدو أنه متناقضٌ مع الأخبار السياسية الحالية التي تشير إلى إمكان عودة المواجهات بين الطوائف، لكنه قد يكون من بين الإرهاصات التي تدل على توافق سياسي وأيديولوجي قادم. فإذا كان الشيعة، بفعل سلوكهم الديمغرافي، يلتقون مع بقية اللبنانيين، فذلك لأنهم يشاركونهم القيم ذاتها، أكثر مما يُعْتَقَدُ عادة، بأكثر مما يتوقعونه هم أنفسهم. وهم في ذلك أقرب إلى النصارى، والسنة، والدروز، مما هم إلى السوريين، الذين لا زالوا ينجبون حوالي ٤ أطفال، أو من اليهود في إسرائيل الذين ينجبون ٣ أطفال. فالحاضر الديمغرافي للبنان ينذر بمستقبل سياسي من النوع "السويسري"، وهي صورة من الديمقراطية المميّزة، طوائفية، لكنها تفاوضية وسلمية.

الفلسطينيون: الاحتلال، والحرب، والخصوبة

لا يمكن دراسة الفلسطينيين بصورة منطقية بمعزل عن إسرائيل، سواء أكانوا مواطنين في هذه الدولة أو ساكني الضفة الغربية وقطاع غزة، أي في منطقة خاضعة للاحتلال الإسرائيلي. ولسنا في منطقة عادية حيث تُطرح

المسائل الديمغرافية بمفردات التوازن بين السكان والموارد، أو بطريقة أكثر ديناميكية، أي بمفردات التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الدخل لكل فرد. ففي المجال الإسرائيلي، لا يمكن فصل الديمغرافيا عن المشروع السياسي الذي يجعل من التزايد المدعوم للسكان اليهود للدولة العبرية هدفاً استراتيجياً أساسياً. فالمشروع الصهيوني يشبه النظام السوري من حيث هو مواليدي، لكن لا يمكن، في إسرائيل، تجاهل الفوارق في نسب الخصوبة بين المجموعات الدينية، مثلما هو الأمر في سورية. فعلى أساس الديناميكيات المرتبطة بالسكان اليهود والفلسطينيين يتوقف توازن الدولة وإمكانية قدرتها على ابتلاع الجزء الكبير من الضفة الغربية والقدس. فالشعب الفلسطيني، الذي يعد من بين الشعوب العربية الأكثر تعلُّماً، وجد نفسه مقحماً في تنافس ديمغرافي حرفه عن المسار الطبيعي.

إن خصوبة النساء اليهوديات تمثل، في العالم المتقدم، مفارقةً أخرى، لم تتم ملاحظتها في أي مكان آخر بالنسبة إلى ناتج محلي إجمالي يقدر في العام بثلاثين ألف دولار للفرد الواحد. ومع نسبة تقدر بـ ٢,٦٠ أطفال للمرأة الواحدة تبدو النساء اليهوديات أقل تشبهاً بالنمط الغربي من النساء اللبنانيات على اختلاف انتمائهن الطائفي، بما في ذلك الشيعيات منهن. وهذه النسبة تختلف عن نسب الخصوبة لدى يهوديات الشتات التي تقدر بـ ١,٥ طفل للمرأة الواحدة، وهي تنزل، بحسب المعايير الأوروبية، إلى مستوى نسبة خصوبة البلجيكيات. لم تنخفض خصوبة النساء الإسرائيليات اليهوديات منذ ١٩٨٠م، ففي القدس بلغت نسبة خصوبة السكان اليهود ٣,٩٥ أطفال؛ لكنها بلغت في المستوطنات اليهودية الواقعة في الضفة الغربية ٤,٧٠ أطفال. فنحن هنا أبعد ما نكون من أوروبا ذات الديمغرافيا الفقيرة؛ فالخصوبة المرتفعة لدى المستوطنين لا تُعزى إلى العامل الأيديولوجي فقط، أو إلى الدين، إذ إنها مدعومة بكثافة من قِبَلِ الدولة عن طريق مساعدات

مباشرة. إن ما يواجهه الفلسطينيون هو ديمغرافيا توسعية، إنها ديمغرافيا نضالية.

وكان الفلسطينيون في البداية يبدون محميين بصورة ناجعة بفعل تأخرهم الديمغرافي؛ فخصوبة مرتفعة تجعلهم في مستوى لا يواجهه سكان على مستوى متقدم من التعليم. ففي العام ٢٠٠٥م، قُدِّرَت خصوبة العرب ذوي المواطنة الإسرائيلية، والذين بلغ عددهم ١,٢ مليون نسمة، بنسبة ١٧٪ من سكان دولة إسرائيل، بـ ٣,٧٢ أطفال، وهي نسبة تفوق بطفل واحد خصوبة السكان اليهود. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن نتيجة التهديد اليهودي لم تكن تجميد التحول الديمغرافي لزمن ما، ولكن دفع الخصوبة نحو الارتفاع، بما في ذلك لدى النساء المتعلمات. وعلى الرغم من أن الخصوبة الفلسطينية كانت مرتفعة إلى سنة ١٩٨٥م، بنسبة تقدر بـ ٦,٤ أطفال للمرأة الواحدة ـ مع أن مستوى التعليم والتحضر مرتفع ـ إلا أنها ازدادت إبان الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣م)؛ فمؤشرات الخصوبة تجاوزت ٧ أطفال ابتداء من سنة ١٩٨٨م، وبلغت سنة ١٩٩٠م قمة ٧,٥٧ أطفال (النسبة في غزة هي ٨,٧٦ أطفال). فالنساء أصبحن الراسمات للحدود الوطنية عبر قيامهن بواجب إنجاب ما يتطلبه منهن الوطن؛ وكان ياسر عرفات قد اكتشف في أرحامهن سلاحاً بيولوجياً، فدعا النساء إلى إنجاب ١٢ طفلاً: اثنين لهن، وعشرة للكفاح الوطني.

لقد صمدت الخصوبة الفلسطينية في وجه نموذج التحول الديمغرافي، وَأَثَّرَ تَعَلُّم النساء في عدد الأطفال، فحتى بعد أن تتجاوز حاجز الجامعة، تُصِرُّ الفلسطينيات على إنجاب عدد كبير من الأطفال، ربما لا يصل إلى ١٢، العدد الذي يطالب به عرفات، لكنّه على العموم يكون أكثر من ٤ في المتوسط(١٣)، وفي أثناء الانتفاضة الأولى برزت ظاهرة استثنائية، تمثلت في

بداية ارتفاع نسب الخصوبة سواء لدى المتعلمات، الأكثر وعياً سياسيّاً، أو لدى الأميّات، الأقل وعياً سياسياً.

ترك الانسحاب الإسرائيلي من غزة سنة ٢٠٠٥م منطقة متنازعاً عليها هي الضفة الغربية (والقدس الشرقية)، التي يسكنها مليونان من الفلسطينيين ونصف المليون من المستوطنين الإسرائيليين، حيث تظلُّ المواجهةُ الديمغرافيةُ القضيةَ الأساسية، إلا أن التطورات الأخيرة أدت إلى مفاجأة غير متوقعة، فالانتفاضة الثانية لم تتسبب في زيادة الخصوبة، إنما شكلت علامة تراجع. فمن ٦ أطفال قرابة سنة ٢٠٠٠م، انخفضت الخصوبة إلى ٣,٤ سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، والحركة التي انطلقت مع الانتفاضة استمرت، وثمة صعوبات في تصور ثورة ديمغرافية في سياق مواليدي، مغلق وساخن؛ حيث يسعى صُنّاعُ الرأي، السياسي والديني، إلى تقديم التناسل في صورة متراس في وجه الهجرة اليهودية، والتهديدات بالتهجير؛ فابتداء من سنة ٢٠٠٠م لم يعد للمفردات المواليدية تأثير يذكر. إن تأثير العوامل الاقتصادية واضح؛ فإغلاق الأراضي الفلسطينية، وصعوبة التنقّل عجّلا بانهيار مستوى العيش؛ إلا أن تراجع الخصوبة يعود إلى سنة ٢٠٠٠م، قبل تدهور الأوضاع الاقتصادية. ثمّة أسباب أخرى أكثر حسما؛ فعلى الرغم من الحضور الكثيف للعامل الجماعي، فقد اتجهت العائلات إلى نوع من التطور الذاتي. فانخفاض الخصوبة كشف عن وجود تباين بين القيم الفردية والقيم الاجتماعية، والعائلة الفلسطينية انحازت بصورة واضحة إلى نموذج العائلة المحدودة، وذلك لأجل خدمة مستقبل أبنائها، أكثر مما تفكر في المسألة الوطنية. لكن أمام نسبة تقدر بـ ٣,٤ أطفال في الضفة الغربية، لا يمكن الحديث عن تحول ديمغرافي، وإنما عن تطبيع بالمقارنة مع المتوسط الإقليمي، بما أن هذه النسبة تشبه النسب الموجودة في سورية، والأردن، ومصر.

لكن في فلسطين، مثل هذا التطور قد يؤدي إلى مخاطرة سياسية، وكما سبق أن بيناه، فإن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، على عكس الفلسطينيين، وعلى الرغم من الأفكار المسبقة، يتمتعون بحيوية تناسلية أهم. فالخصوبة لديهم في ارتفاع متواصل، كما أن الهجرة ظلت متواصلة على سوء الأوضاع الأمنية، ونسبة الوفيات لديهم منخفضة، وعلى الرغم من الانتفاضة، سنة ٢٠٠٠م، فإن الخصوبة الفلسطينية التي انخفضت إلى مستوى ٤,١٨ أطفال (النسبة في الضفة الغربية هي ٣,٤٠)، غدت دون مستوى الخصوبة لدى المستوطنين الإسرائيليين والتي هي ٤,٥١ أطفال. ثمّة موضوع آخر مثير للقلق، ويحمل شحنة عاطفية، هو "مسألة القدس"، التي احتفل الإسرائيليون ـ مؤخراً ـ بمرور أربعين عاماً على "توحيدها"، مع التلويح بخطر إمكانية السيطرة عليها من قِبَلِ فلسطينيي حماس، ليس من طريق الأسلحة، إنما عبر الديمغرافيا المتفجرة.

صحيح أن مقاومة احتلال مدينة القدس بعد حرب ١٩٦٧م اتخذت صورة المقاومة عبر الخصوبة المرتفعة، وهذا أكثر مما كان يحدث في الضفة الغربية، لكن في سنة ٢٠٠٥م، ولأول مرة، نزلت خصوبة الـ ٢٤٥ ألف ساكن فلسطيني في القدس، دون مستوى خصوبة الـ ٤٧٥ ألف يهودي، ولو بكسر عشري فقط، أي ٣,٩٤ أطفال مقابل ٣,٩٥ أطفال. لكن يبدو أن عمدة القدس، والحكومة الإسرائيلية التي اتبعته في ذلك، لا يقرؤون أو أنهم لا يودون قراءة أرقام آخر كتاب إحصائي سنوي.

إذا أردنا أن نجمع في صورة واحدة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، يمكننا توصيف المواجهة الديمغرافية على الشكل الآتي: الخصوبة المرتفعة لدى عرب إسرائيل تهدد كيان الدولة العبرية من الداخل، في حين تهدد الخصوبة المرتفعة لدى المستوطنين اليهود التفوق الفلسطيني العددي في الضفة الغربية.

الهوامش:

(١) دودلي كـيـرك: Dudley kirk, "Factors affecting Moslem Natality", in Bernard Berelson, Family Planning and population Program.. شيكاجو، ١٩٦٦.

(٢) الخصوبة الأقل في موريتانيا والسودان بسبب عدم استقرار الحياة الزوجية (تأثير أفريقيا جنوبي الصحراء)، وتنقلات الزوج خارج البيت، وتعدد الزوجات، والرضاعة الطبيعية لمدة طويلة، وختان الإناث كسبب في العقم.

(٣) باستثناء طريقة أوجينو (Ogino) التي تندمج تماماً ضمن الأفضلية النصرانية للامتناع عن الممارسة الجنسية.

(٤) ثمة تردد في تصنيف فلسطين ضمن هذه القائمة، فالخصوبة وإن ظلت مرتفعة بنسبة ٣,٧ أطفال للمرأة الواحدة، إلا أنه يلاحظ تراجعها ابتداء من سنة ٢٠٠٠م.

(٥) فـيليب فـارجس، Philippe Fargues, Génerations arabes, l'alchimie du nombre.. فايارد، ٢٠٠٠، ص ص ٨١-١١٠.

(٦) لم يبدأ التحول الثاني إلا سنة ١٩٨٩م. والبلد الرائد في العالم العربي كان أحد البلدان المتأخرة في السير على طريق التحول الديمغرافي.

(٧) في هذه الظروف، لا يكون لمؤشرات الخصوبة ـ مثلما تبدو في المصادر الدولية ـ دلالة إحصائية مهمة، لأنها مشوَّشة بفعل الوجود الكثيف للأجانب (والذين تكون مؤشرات الخصوبة في صفوفهم متدنية جداً). لذلك وردت هنا خاصة بالوطنيين.

(٨) تمت تسوية الخلافات الحدودية بين البلدين بتوقيع اتفاقية نهائية لترسيم الحدود بينهما في جدة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢م.

(٩) أقل بقليل بحسب "تقسيم السكان للأمم المتحدة" (٥,٩٣)، وأكثر من ذلك بكثير بحسب مكتب التعداد الأمريكي (٦,٦٧)، و٦,٢٠ أطفال سنة ٢٠٠٣م بحسب مسح عن طريق استبيان علمي (PAPFAM).

(١٠) يتوزع اللبنانيون المقيمون في لبنان سنة ٢٠٠٥م كالآتي: ٣١,٥٪ شيعة، و٢٩٪ سنّة، و٥,٥٪ دروز، و١٩,٩٪ موارنة، و٥,٠٪ يونان أرثوذكس، و٤,٢٪ يونان كاثوليك، و٣,٦٪ أرمن، و١,٣٪ نصارى آخرون. مع الأخذ في الحسبان عدد اللبنانيين في المهجر الذي يزيد في نسبة النصارى، الذين هم ممثلون أكثر من غيرهم من الطوائف في جملة المهاجرين.

(١١) فولناي، كونستنتين فرانسوا دو شاسبوف، رحلة إلى سورية ومصر في السنوات ١٧٨٣،

(Volney, Constantin-Francois de Chasseboeuf, .١٧٨٤، و١٧٨٥م، بـاريـس ١٩٨٧م
Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783, 1784 et 1785).

(١٢) في مستشفياته التخصصية يتولى حزب الله تحمل التكلفة المرتفعة جداً لمكافحة العقم والتخصيب الاصطناعي بكاملها، وهي مستشفيات مفتوحة لعامة الناس، من الناحية المبدئية.

(١٣) بالمقارنة مع المغرب الأقصى حيث لا توجد نزاعات، كانت خصوبة الجامعيات (١,٧) تحت المستوى المطلوب لتوالد الأجيال.

الفصل السادس
الشرق الأوسط الكبير غير العربي

تُبرِزُ المقاربة الديمغرافية مباشرة، حين يتم تطبيقها على مجمل الشرق الأوسط، التباسَ، أو سوءَ نية الخيارات الإقليمية الغربية، وخصوصاً الأمريكية منها. فالديمقراطيات الغربية، التي يُفترض أنها تدعم التحديث الديمقراطي، ترفض أن ترى أن القطب الأهم للتحوّل في المنطقة هو إيران، فمؤشر الخصوبة في الجمهورية الإيرانية، القريب من طفلين للمرأة الواحدة، يختلف، ليس مع المؤشرات في أفغانستان، وباكستان، والعراق فقط، إنما أيضا، وبصورة غير متوقعة، مع مؤشر تركيا، التي يُنَاقَشُ انتماؤها إلى أوروبا في كل من باريس، وبرلين، وبروكسل.

ومن بين الدول التي وضعتها الإدارة الأمريكية في شرقها الأوسط "الكبير" نذكر تركيا، وإيران، وأفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش ـ يعني نصف مليار نسمة ـ وهي أقطار غير عربية، والدولتان المنبثقتان عن باكستان السابقة وهما باكستان الغربية (١٦٥ مليون نسمة)، وبنغلاديش (١٤٧ مليون نسمة)، تجمعان وحدهما من المسلمين أكثر مما في القلب العربي للإسلام. وعلى مستوى البنى العائلية، كل هذه الأقطار هي سلالية أبوية تعتمد الزواج الداخلي، وإن كانت كثافة النسق تختلف كثيراً من بلد إلى آخر. ونسبة الزيجات بين أبناء العم بلغت ٨٪ في بنغلاديش، و١٥٪ في تركيا، و٢٥٪ في إيران، و٥٠٪ في باكستان، أما العائلة في الجزء الواقع في أقصى غربي تركيا فليست سلالية أبوية بالكامل.

أدى تجدد نشاط الإسلام، خلال التحول الديمغرافي والثقافي، إلى تقريب العالم العربي من هذه المجتمعات التي بدت في السابق كأنها تريد الابتعاد

عنه. فعلى إثر سقوط الدولة العثمانية، أرادت تركيا أن تنأى بنفسها عن العالم العربي، وبحثت في كيفية الارتباط بأوروبا، ثم اهتمت من جديد بالشرق الأوسط، خصوصاً بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة في أنقرة.

أما شاه إيران فقد أظهر استخفافاً بالعرب، لكن الجمهورية الإيرانية التي جاءت بعده أصبح لها حضور، بصور مختلفة، في كل من لبنان، وسورية، والعراق. وبعيداً عن الحساسيات القومية أو الإثنية، تلعب إيران بورقة التضامن بين الشيعة وإن بنتائج مختلفة؛ ففي أثناء الحرب مع العراق (١٩٨٠ - ١٩٨٨م)، لم تنجح إيران في كسب مساندة العرب الشيعة لها، الذين احتفظوا في ذلك الوقت بولائهم لنظام صدام حسين؛ لكن الجمهورية الإيرانية تمكنت من إقامة تحالف مستمر مع النظام السوري، الذي كان قلبه علويًا - والعلوية فرقة اعْتُبِرَتْ بالمناسبة شيعية بالتمام والكمال - كما نجحت إيران في تأسيس حزب الله في لبنان، الذي أصبح أهم قوة سياسية وعسكرية في البلاد.

أما أفغانستان فقد تحولت في أثناء الاحتلال السوفييتي، إلى حقل تجارب بالنسبة إلى الإسلاميين العرب، الذين دُعوا منذ ذلك التاريخ بـ"الأفغان العرب". وكانت باكستان تمثل الحديقة الخلفية لهؤلاء الإسلاميين. وأما بنغلاديش، وهو البلد الأبعد، فلم يكن يربطه بالعالم العربي سوى العمالة المهاجرة، والعلاقات الاقتصادية.

إيران وتركيا

إن موقع تركيا وإيران اليوم من التحول الديمغرافي متشابه إلى حد كبير. فمؤشر الخصوبة، ٢,٣٥ بالنسبة إلى تركيا و٢,٠٠ بالنسبة إلى إيران، وهما مؤشران متقاربان، لكن إيران تجاوزت إلى الأسفل الحد الرمزي الذي يُقَدَّر بـ ٢,١ أطفال للمرأة الواحدة.

إن الكسور العشرية هنا لها أهميتها، وتبدو تركيا كالتلميذ النجيب الذي

يدق أبواب أوروبا، في حين تبدو إيران كالولد المشاغب، وهي تعيش قطيعة مع "المجموعة الدولية"، في انتظار أن تكون، مثل غيرها، هدفاً لهجوم أمريكي باسم الدفاع عن الديمقراطية والمدنية.

في حالة تركيا، بلد عضو في المجلس الأوروبي ومرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يوجد عدم وضوح إحصائي نادر بالنسبة إلى بلد متقدم بهذه الصورة؛ فالخصوبة قد تكون أقل من الحد الإحلالي: ١,٩٤ حسب ما ذهب إليه المكتب الأمريكي للإحصاء (US Census Bureau)، وهو رقم أقل مما قدمه الإحصائيون الأتراك (٢,٢٠). وفي حين يوافق مكتب المراجع السكانية الأمريكي للإحصاء (Population Reference Bureau) على هذه النسبة، فإن المجلس الأوروبي، والأمم المتحدة يقدمان نِسَبًا أعلى من ذلك: ٢,٣٥، و ٢,٣٩ على الترتيب. فالتحول الديمغرافي التركي يبدو أكثر ميوعة مما هو متوقع، والنسبتان الأخيرتان سليمتان، وسنرى فيما يلي أسباب ذلك. ولا يتردد الخبير المتميّز، الديمغرافي الأمريكي جون بونغارتس (J. Bongarts) في تصنيف تركيا ضمن البلدان النامية حيث الخصوبة متعثرة.

لكن بخصوص إيران نجد أن التقديرات متوافقة، وهي تجعل منها بلدًا أكثر قرباً من النموذج الأوروبي. فمؤشر الخصوبة هو بحسب الأمم المتحدة ٢,٠٨، و٢,٠٠ بالنسبة إلى مكتب المراجع السكانية الأمريكي (Population Reference Bureau)، و١,٧١ بحسب المكتب الأمريكي للإحصاء (US Census Bureau). والديمغرافيون الفرنسيون يؤكدون ذلك[1]. (انظر الرسم البياني رقم٤).

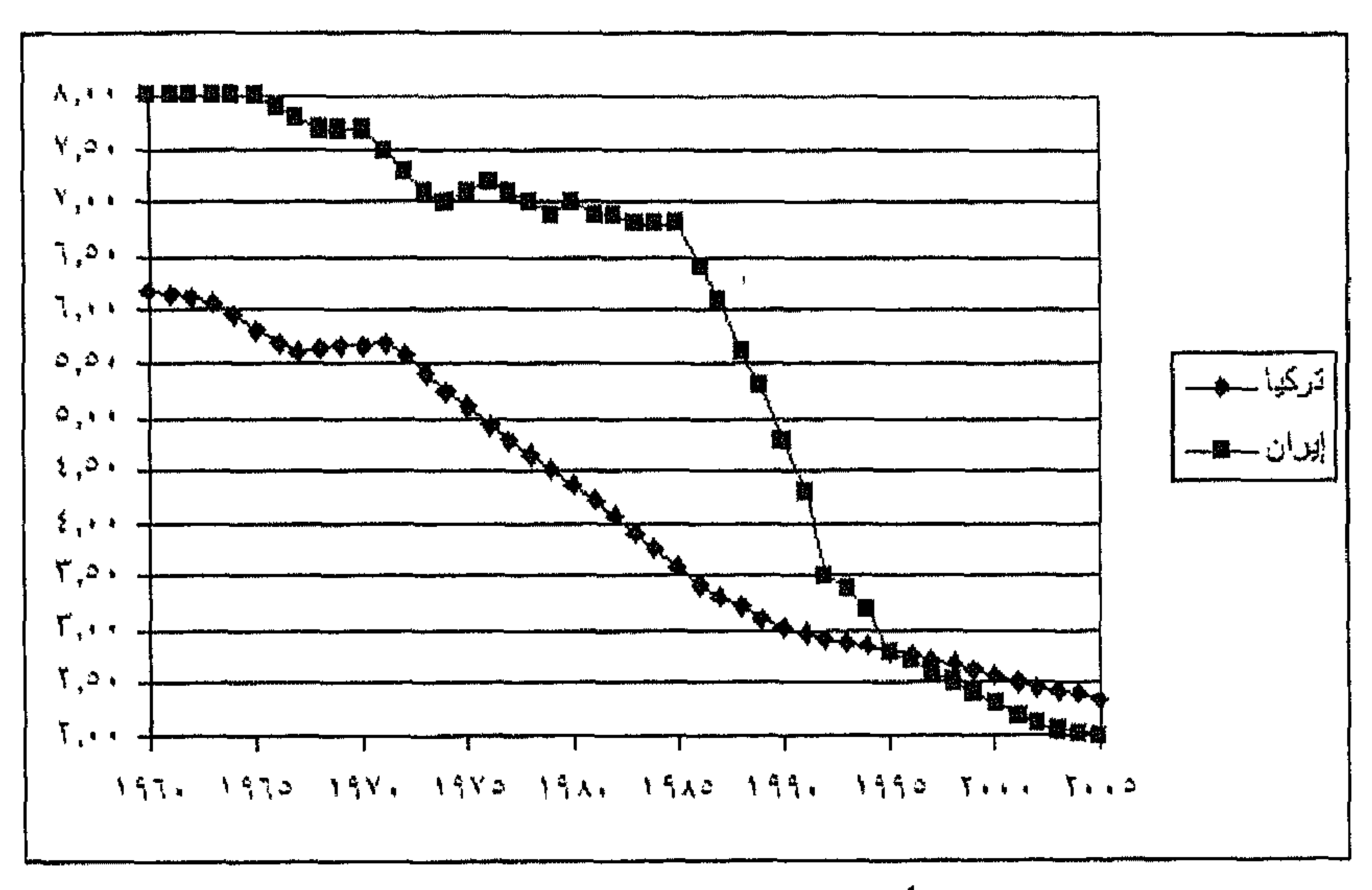
الدور غير الأكيد للدولة

تقوم الدولة بدور ملتبس في هذه التحوّلات؛ فعلى إثر النزيف البشري للحرب العالمية الأولى، كان على الدولة التركية أن تتبنى سياسة تشجيع النسل، لكنها لم تقم بذلك سوى بصورة شكلية. وكان مصطفى كمال قدوة

للنمط المالتوسي، وقد سار على خطاه خلفاؤه، والسياسيون، وكبار موظفيه، وإداريو الشركات. فأبو الأتراك لم يترك ذرية وراءه، والخصوبة التركية ليست مرتفعة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة؛ فقد بلغت بين الحربين ٥,٥ أطفال في نهاية الحياة الإنجابية، وهذا الاعتدال قديم، سواء أكان في اسطنبول أم في الأقاليم الأخرى للإمبراطورية. وفي القرن ١٩م كانت الخصوبة في صفوف النصارى أعلى مما هي عليه لدى المسلمين العثمانيين. ومن الإمبراطورية إلى الجمهورية، ظلت تركيا في مُثُلها، مالتوسية نوعاً ما، وبحسب استطلاعات الرأي، فإن الخصوبة المفضَّلة هي دون الخصوبة الفعلية (١,٨ سنة ١٩٩٣م، و١,٩ سنة ١٩٩٨م، و١,٦ سنة ٢٠٠٣م).

الرسم البياني رقم ٤

تحول الخصوبة في كل من تركيا وإيران (١٩٦٠-٢٠٠٥م)



المصادر: تركيا: حسابات اعتماداً على " المسح العالمي للخصوبة " (World Fertility Survey)، ومسح السكان والصحة (Demographic and Helth Survey)، الولادات بحسب الحالة المدنية وإحصاءات السكان.

إيران: ماري لاديي - فولادي (Marie Ladier,-Fouladi)، مصدر سبق ذكره.

قراءة: بحسب الترتيب، المؤشر الظرفي للخصوبة بحسب عدد الأطفال للمرأة الواحدة.

لكن في إيران، كانت هناك دائما قطيعة بين الخصوبة الفعلية والسياسة الرسمية. فعلى الرغم من سياسة تنظيم النسل التي تبناها الشاه، انخفضت الخصوبة في نهاية عهده من ٨ إلى ٧ أطفال فقط. والانخفاض الكبير للخصوبة الذي ظهر ابتداء من سنة ١٩٨٦م جاء - على عكس التوقعات - متزامناً مع الثورة الإسلامية (١٩٧٩م). فالخميني كان، على العكس من ذلك، ولأسباب أيديولوجية واستراتيجية، يبحث في كيفية إبطال مفعول برنامج الشاه للتنظيم العائلي؛ لكن الواقعية و"الاجتهاد" في الفقه الشيعي أديا برجال الدين إلى عدم التوقف عن توزيع موانع الحمل بالمجان في المستشفيات، وبيعها في الصيدليات[٢]، ومثلما حدث في البلدان المجاورة، فإن انخفاض أسعار النفط فرض عقلنة خيارات السكان الديمغرافية، وكان تتويج هذه التطورات: التبني الرسمي، سنة ١٩٨٩م، لبرنامج ثان للتنظيم العائلي، ووجد الرئيس أحمدي نجاد حين تولى الحكم أنه نجح بصورة مرضية، لكنه هاجم سنة ٢٠٠٧م انخفاض خصوبة الإيرانيات، وقاعدة طفلين للمرأة الواحدة. ولعله كان يرد على حوار أجري مع أحد مؤلفي هذا الكتاب، والذي قال فيه: إن انخفاض الخصوبة يعد دليل تحديث وتقارب مع أوروبا[٣]، وأحمدي نجاد يريد أن يبلغ سكان إيران ١٢٠ مليون نسمة، أي بزيادة ٥٠ مليوناً على ما هي عليه الآن. وتوجد حظوظ ضعيفة أن يستجاب لنصائحه حقيقة؛ ضعيفة مثلما كانت الاستجابة لتوجيهات نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء التركي السابق وزعيم حزب "الرفاه" الإسلامي، الذي طلب من شعبه إنجاب ما لا يقل عن أربعة أطفال: "لأن عدد السكان هو القوة التي عن طريقها يمكن إقامة الحق في العالم... وأن الذين يُقلِّدون الغرب يحاولون الحد من عدد سكاننا".

إن التناقض الأساس للحركة الإسلامية هو أن قادتها يتصورون أنفسهم حُرَّاسَ تُراث، في حين أن الموجة الشعبية التي تحملهم ناتجة من ثورة فكرية تحديثية، وكل انتصار سياسي تتبعه حتماً هزيمة ثقافية.

لماذا الخصوبة الإيرانية، على عكس ما هو متوقع، أقل من الخصوبة التركية؟ إن البيانات العاجلة تبيّن أنه، مع نصيب متقارب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تظل إيران أكثر تحضّراً، وقد تم تجاوز عتبة ٥٠٪ من انتشار التعليم في تركيا سنة ١٩٦٩م، لَكِنَّ ذلك تم في إيران سنة ١٩٨١م، لَكِنْ يبدو أن الجمهورية الإسلامية أكثر حيوية ثقافية، وتتمتع بانتشار شبه كامل للتعليم في صفوف الشابات بنسبة ٩٧٪ مقابل ٩٣٪ في تركيا. إلا أن هذا ليس سوى الوجه البارز للأشياء.

التحوُّل الديمغرافي والدولة الوطنية

إن كلاً من تركيا وإيران بلد متعدد الطوائف والأعراق. وبحسب التقاليد السائدة في ظل الدولة العثمانية، فإن تركيا المسلمة بنسبة ٩٩٪ لا تُمَيِّز بين الانتماءات الإسلامية (على عكس ما هو سائد في لبنان)؛ لكنها تميز النصارى (أرمن، ويونان، وعرب)، واليهود من المسلمين. لكن الأقليات "المسلمة" لها حضور أكيد، مثل العلويين، وأتباع البكطاشية أو الكيزلباش (بإجمالي يقدر بين ٢٠ و٣٠٪ من مجموع السكان في تركيا)، وكذلك "الدونمة"، وهم اليهود الذين أسلموا في القرن ١٧م واحتفظوا ببعض الخصوصيات الدينية، لكن التعددية العرقية تظل معلومة أكثر، فالأكراد يمثلون ٢٠٪ من السكان.

وإيران الشيعية لها أيضا أقلياتها المسلمة، فالسُّنّة هناك يمثلون ٩٪ لكنهم غير معترف بهم كطائفة، ويمكن أيضا ذكر العلويين، والبهائيين، والطوائف المسيحية والزرادشتية. وعلى المستوى العرقي ـ اللغوي تبدو إيران أكثر تعقيداً من تركيا، إذ إن الفرس لا يشكلون سوى ٥١٪ من السكان، مقابل ٢٤٪ من الآذار الذين يتكلمون لغة تركية، و٧٪ أكراد، ولغتهم من أصل هندو ـ أوروبي مثل الفارسية.

إن ماضي تركيا مثقل بالنزاعات الدينية والعرقية: القضايا الأرمنية، واليونانية، والعربية، والسريانية، والعلوية، إضافة إلى الكردية، وهي مسائل حاضرة في الذاكرة، وتعود إلى السطح بين الفينة والأخرى. وتبدو إيران، قبل الثورة وبعدها، أكثر هدوءاً من هذه الناحية[٤]. هذا الفارق الأساس انعكس على المستوى الديمغرافي؛ فالتنافس العرقي والديني، مثلما هو شأن التوافق، يُترجم ديمغرافيا، فالخصوبة في تركيا تظل متأثرة بالنزعة العرقية، بما أن العديد من المناطق المقطوعة عن الفضاء الوطني، ظلت تراوح مكانها؛ لكن في إيران، فإن التحول الديمغرافي منتشر بصورة أفضل على مستوى البلاد.

إن فحص المؤشرات الديمغرافية الجهوية يكشف عن التعايش، على الأرض التركية، بين ثلاث مراحل ديمغرافية متميزة. ثمة نسق "أوروبي" كان قد انتشر في شكل موجات انطلاقاً من العاصمتين: إسطنبول وأنقرة؛ وهو يعني الجزء الأوروبي من تركيا وغربي آسيا الصغرى، وضفاف المتوسط والبحر الأسود، حيث تكون الخصوبة في مستوى الإحلال ونسبتها ٢,١، وأحياناً أدنى من ذلك، أي ١,٦، أما في الأناضول، في وسط البلاد، فالتحول قادم ويوحي بالسير إلى نهاية المطاف، بمؤشرات بلغت أقل من ٣,٠ . وفي اتجاه الشرق، نجد إقليم كردستان (في جانبه التركي) وهو منطقة ذات خصوبة مرتفعة؛ لكن في المناطق الحدودية التركية، التي كانت محل نزاعات شديدة على مدار التاريخ، سواء على الحدود مع سورية، أو العراق، أو إيران، أو أرمينيا، أو جورجيا، فإن عدد الأطفال مرتفع، وهي ظاهرة غير عادية إذا أخذنا في الحسبان العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وأحياناً التعليمية أيضاً؛ إذ يصل العدد إلى ٥ أو ٦ أطفال للمرأة الواحدة، والخصوبة تبلغ مستويات مرتفعة جداً في لواء الإسكندرونة، الذي أطلق عليه منذ ضمه من قبل تركيا "هاتاي" (Hatay)، حيث يعيش العرب.

هذه الاختلافات في مجال التنمية السكانية تحيل إلى فوارق أنثروبولوجية أولية، أو هي على الأقل سابقة على التحول؛ ففي غربي البلاد، كانت مكانة المرأة ـ بداية ـ رفيعة، ومستوى زواج الأقارب متدنيّاً. إن تقسيم تركيا إلى خمس مناطق كبرى يظهر سنة ١٩٨٨م، أن نسبة الزواج بين أبناء العم الأشقاء بلغت في المنطقة الغربية ٨,٤٪، وفي المنطقة الشرقية ٢٢,٦٪، بما في ذلك الأكراد، وهذه النسبة الأخيرة أقل مما هي عليه في الأقطار العربية المجاورة مثل سورية، حيث النسبة هي ٣٥٪، لكنها قريبة نسبياً من النسبة الخاصة بإيران (حوالي ٢٥٪). ويجدر التذكير أن الشعوب التركية كانت، قبل أن تعتنق الإسلام السني، تتبنى الزواج الخارجي، مثلها في ذلك مثل الشعوب المسيحية للإمبراطورية البيزنطية، التي تم تتريكها لغوياً بعد الفتح العثماني.

ويمكن كذلك رؤية التميّز الديمغرافي الكردي شمالي سورية، في أقاليم الحسكه ودير الزور، وفي ضواحي حلب، وفي العراق(٥). لكن يبدو أن إيران شذت عن هذه النزعة الانفصالية الديمغرافية، في حين نجد أن الأكراد في غالبيتهم سُنّة، في بلد شيعي، ويوجد إقليم إيراني يحمل اسم "كردستان"، على الرغم من أن الأكراد يشكلون غالبية سكان مقاطعات كرمانشاه، وغربي أذربيجان، وإيلام. وما يسترعي الانتباه لمَّا تتم المقارنة بين الخريطة الجهوية للخصوبة الإيرانية والتركية التوافق بين الخصوبة الكردية وخصوبة بقية الإيرانيين، وهي كالآتي: ١,٩ في كردستان، و١,٨ في كرمانشاه وإيلام، و٢,٥ كحد أقصى في غربي أذربيجان. وفي تركيا، فإن الخصوبة في كردستان (جنوب شرقي الأناضول) بلغت بين سنة ٢٠٠١ و٢٠٠٣م ٤,٣ أطفال للمرأة الواحدة، مقابل ١,٨ في المنطقة النامية، يعني اسطنبول ووسط البلاد. فهل يمكن الحديث عن دولة قومية، وعن جمهورية تركية "واحدة وموحّدة" مع وجود فوارق ديمغرافية واجتماعية ـ ثقافية بمثل هذه الحدّة؟ وحتى نجد خصوبة مختلفة في إيران علينا التوجه نحو خوزستان حيث تعيش أقلية

عربية تمثل ٣٪ من مجموع سكان إيران، لكن مع خصوبة تقدر بـ ٢,٦ أطفال. نحن إذاً في مواجهة مجتمع عربي تجاوز عتبة ٣ أطفال، وهو من ثم، في قطيعة مع المبدأ السلالي الأبوي. وحدهم البلوش الذين يسكنون في أقصى جنوب شرقي إيران، على الحدود مع باكستان، يمثلون تنوعاً جوهرياً بخصوبة بلغت ٤,١ أطفال للمرأة الواحدة. لكن هذه الجماعة لا تمثل سوى ٢٪ من إجمالي سكان الجمهورية الإيرانية.

الدين، والديمغرافيا، والديمقراطية

إن موضوعية الديمغرافيا تجبرنا أحياناً على قبول واقعٍ تدفعنا الصُّور النمطية والعادة إلى رفضه؛ فتركيا تظل أساساً حديثة، وديمقراطية لأنها وريثة تقليد علماني ـ على الرغم من وصول الإسلاميين إلى السلطة ـ ومركزي، بل يعقوبية أيضاً. في حين تبقى إيران ظلامية، وتسلّطية، حتى لا نقول شمولية، لأنها دينية؛ إلا أن مؤشرات الخصوبة، سواء منها القومية، أو الجهوية، توحي أنها ـ على الرغم من كل ذلك ـ أكثر حداثة، وأكثر تجانساً، وأكثر فرديِّة. لكن في الحقيقة، فإن المؤشرات السياسية التي نرفض رؤيتها تقول الشيء نفسه؛ فإيران أكثر ديمقراطية، عفوية وطبيعية. النظام التركي جاء على إثر انقلاب عسكري ذي توجُّه قومي، لذلك يعيش دائماً تحت نظر ورقابة الجيش الذي يهدده بسبب أي انحراف بسيط عن المسار المحدد له. أما العلمانية التركية فلا يمكن تَمَاهِيها مع مفهوم الحرية الفردية؛ لكن النظام الإيراني، كما هو في فرنسا، أو انجلترا، وليد ثورة، والجيش لا وجود له بوصفه عنصراً فاعلاً مستقلاً؛ بل ثمة جيشان، هما الجيش النظامي، والباسدران، من إفرازات الثورة، وهي ثنائية تضمن، في الحقيقة، استقلالية الحقل السياسي. صحيح أن الانتخابات في إيران ليست حرّة تماماً، ولا يمكن لأي شخص أن يترشح؛ لكن الناس يقترعون باستمرار، وكثيراً ما تتغيّر

الأغلبية. إنها ديمقراطية غير مكتملة، لكنها واعدة، لأنها ليست وليدة مشروع فوقي، إنما هي تعبير عن مزاج جدلي وتعددي لمجمل السكان.

قد نتفهّم التذمّر الفرنسي من الطابع الديني للنظام الإيراني؛ نظراً لاقتران محسوس للعلمانية بالديمقراطية في التاريخ الفرنسي. لكن في المقابل لا نرى عذراً للأنجلو ـ سكسون باعتبار الثورة الإنجليزية والديمقراطية الأمريكية لهما قاعدة دينية بروتستنتية. لكن إذا نظرنا بعمق، وجدنا أنه لا عذر أيضاً للنُّخب الفرنسية، وهي التي يفترض أنها تُعَظِّمُ "توكفيل"(٦)، الذي كان بدوره قد أبرز العلاقة القائمة بين الحياة الدينية والديمقراطية في الولايات الأمريكية المتحدة في النصف الأول من القرن ١٩م. صحيح أن "توكفيل" لم يكن يحب الإسلام، لكن ربما يرجع ذلك إلى احتكاكه ببعض النماذج غير السويّة بين المسلمين.

إن الدراسة الديمغرافية المقارنة لكل من تركيا وإيران، ولأنها تُبرز تَقَدُّمَ الجمهورية الإيرانية، تؤدي إلى استنتاج مهم، فالفارق الأساس هنا ليس الذي يقابل بين الدين والعلمانية، إنما بين المتغير السني والشيعي في الإسلام، إذ إنه قبل أن يتم تعريف تركيا بوصفها صاحبة تقليد علماني، كان يجب تعريفها بفعل انتمائها إلى الإسلام السُّنّي. إن هذا التصويب للأفق التاريخي لا يمنع أبداً المزايدة على إمكانية علمنة إيران وبروز علمانية شيعية في هذا البلد.

القنبلة الديمغرافية الباكستانية

إن باكستان "أرض الأطهار"، البلد الذي وُلد نتيجة قطيعتين: الأولى مع الهند سنة ١٩٤٧م، والثانية مع بنغلاديش سنة ١٩٧١م، تمكَّن منذ ذلك التاريخ من زيادة كتلته الديمغرافية بفعل خصوبة مرتفعة. ففي زمن التقسيم، سنة ١٩٧١م، كانت باكستان تعد أقل من بنغلاديش بخمسة ملايين نسمة، أما اليوم فهي أكثر بثمانية عشر مليون نسمة.

إن التنافس الديمغرافي في شبه القارة الهندية لا يخص بنغلاديش وباكستان فقط، فالهند هي المرجعية الحقيقية في ذلك، والتهديد الذي يجب مواجهته. لكن لا يمكن اللحاق بالهند، البلد الذي بلغ ١,١ مليار ساكن، وإن كانت نسبة التزايد قد انخفضت منذ ١٩٥٠م، بمضاعفة السكان بنسبة ٢,٣، مقابل ٤,٥ في باكستان. ومع ذلك فإن فكرة عودة العصر الذهبي للسلالة المغولية التي حكمت شبه القارة الهندية بين ١٥٠٤ و١٨٥٧م، لم تختف بالكامل. فإذا تم توحيد مسلمي شبه القارة الهندية (باكستان + بنغلاديش + المسلمون الهنود)، يمكن أن نتوقع ـ على المدى البعيد نوعاً ما ـ لحاق المسلمين بعدد الهندوس. فإسلام شبه القارة الهندية مَثَّلَ سنة ٢٠٠٧م نصف مليار شخص، وهو يتمتع، من حيث القوة، بخصوبة مرتفعة بوضوح(٧) (انظر الرسم البياني رقم ٥). لكن يتكبّد المسلمون تكلفة هذه الخصوبة المرتفعة في صورة التدهور النسبي لمستوى معيشتهم.

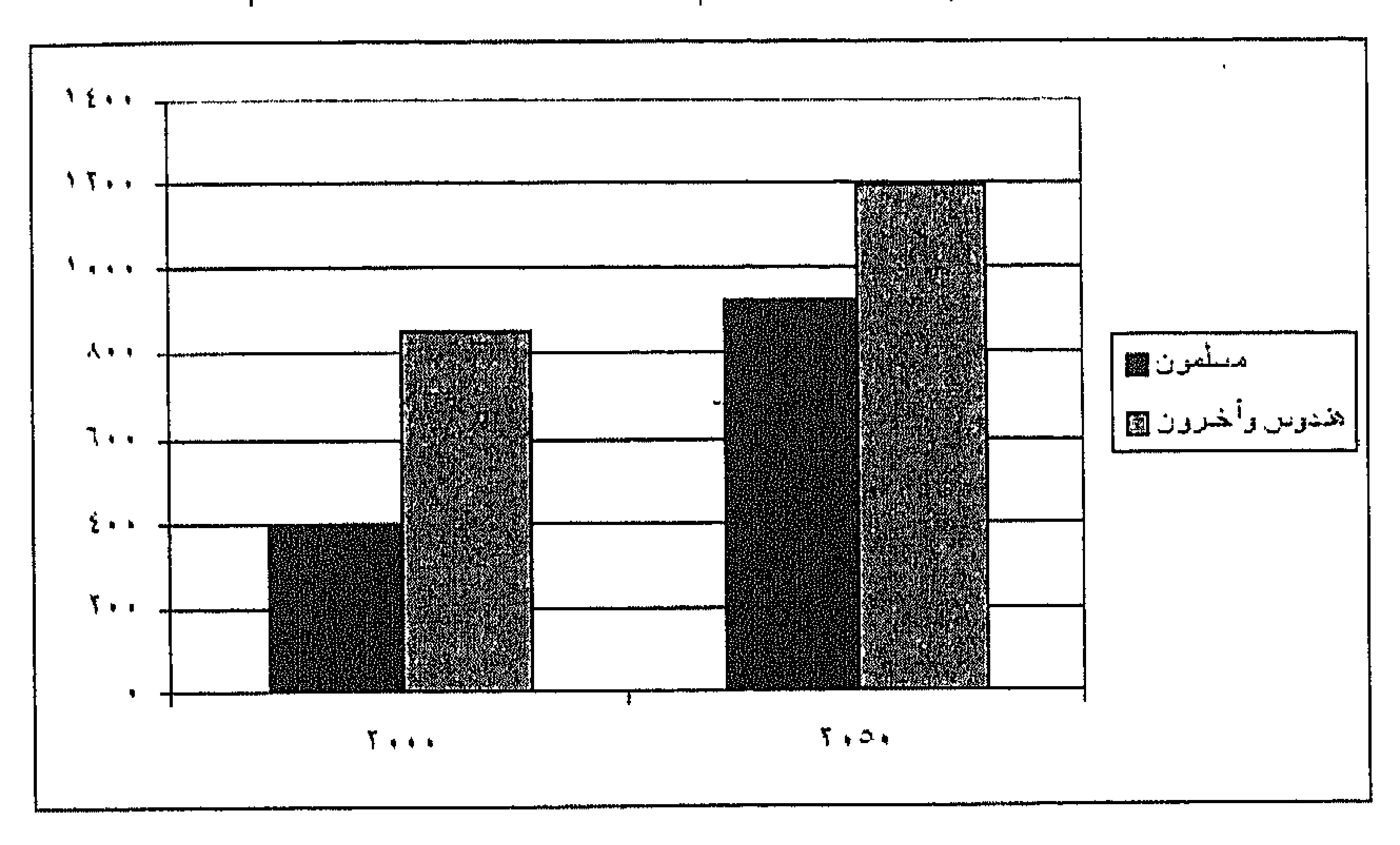
تؤكد المؤشرات الثقافية أن باكستان، إجمالا، من حيث وتيرة التنمية التاريخية، تنتمي دائماً إلى شبه القارة الهندية، وخصوصاً جانبها الغربي، والقريبة من حيث العديد من المقاييس، من إقليم أوتار براديش (Uttar Pradesh)، وراجستان (Rajasthan)، وبيهار (Bihar). ومثل هذه الوضعية لا تشكل مفاجأة أبداً، فلغتان من أكبر اللغات الهندو ـ أوروبية تنتشران على الحدود؛ فمن الغرب، نجد "البنجابي" لغة منطقة بنجاب باكستان، وبنجاب الهند، ومن الشرق نجد "البنغالي"، لغة البنغال الغربي الهندي وبنغلاديش.

وتواريخ تخطي عتبات انتشار التعليم متقاربة. فبالنسبة إلى الرجال فإن تَجَاوُز انتشار التعليم حد ٥٠٪ في باكستان تم سنة ١٩٧٢م، وفي ولاية أوتار براديش كان ذلك سنة ١٩٧٥م، وفي بيهار سنة ١٩٧٦م، وفي راجستان سنة ١٩٧٩م. أما بالنسبة للنساء فالتواريخ متقاربة لكنها متعاكسة؛ فـ ٥٠٪ من النساء أَتْقَنَّ القراءة والكتابة سنة ١٩٩٧م في ولاية أوتار براديش،

وراجستان، وسنة ٢٠٠٢م في باكستان وبيهار. ويمكن الإشارة إلى تأخر إضافي للمرأة في باكستان، لكن دون نسيان أن مكانة المرأة في هذه المناطق هي الأدنى في العالم؛ ففي المنطقة الهندوسية نجد تقليداً قديماً لحجب النساء (بورداه purdah). بل يُلاحَظ ازديادٌ في تأخر تعليم البنات؛ ففي سنة ٢٠٠٥م مثلت النساء ٣٩٪ من أعداد الطلاب في الجامعة، في حين تساوى عددهن مع عدد الطلاب الذكور في البلدان العربية وإيران، وأحياناً تجاوزه.

الرسم البياني رقم ٥

السكان المسلمون والهندوس في شبه القارة الهندية (الهند، وباكستان، وبنغلاديش) سنة ٢٠٠٠م وإسقاطات لسنة ٢٠٥٠م



المصادر: إسقاطات لسنة ٢٠٥٠م، حسب إسقاطات باكستان وبنغلاديش والفوارق السكانية بحسب الدين في الهند.

قراءة : بحسب الترتيب، الأعداد بالمليون.

ومؤشر وفيات البنات اللاتي تقع أعمارهن بين صفر وخمس سنوات بلغ في باكستان ١١٩، وهي نسبة أعلى مما هي عليه في العالم العربي؛ إذ هي ١٠٢ في المغرب، و١٠٦ في اليمن، و١٠٦ في المملكة العربية السعودية، و١١٢

في سورية؛ لكنها أقل بكثير مما هي عليه في العالم الهندوسي: ١٤٣ في أوتار براديش، و١٤٠ في راجستان، و١٣٥ في بيهار، و١٩٨ في البنجاب. لكن البنجاب، حيث يشكل السيخ الجماعة الدينية المهيمنة، يمثل منطقة متقدّمة، ومتميزة من حيث مؤشرات التنمية الثقافية التي تبدو إيجابية بامتياز. فقد تم تجاوز حاجز انتشار التعليم في صفوف ٥٠٪ من الرجال سنة ١٩٦١م، وفي صفوف النساء سنة ١٩٨١م. على المستوى المناطقي، يلاحظ في باكستان أن نسب وفيات البنات معتدلة لسبب النسق السلالي الأبوي؛ فالباكستانيون يتزوجون عادة من بنات العم، والنساء محميّات بفعل انتمائهن طوال حياتهن إلى جماعة سلالية أبوية. لكن عند الهندوس أو السيخ، حيث يسود نظام الزواج الخارجي، تنتقل النساء، عندما تتزوجن، إلى جماعات عائلية أخرى. فهن عبء على أهلهن أكثر من كونهن فرصة، لذلك يُعَامَلْنَ معاملة سيئة. وحالة البنجاب تُذكِّرنا أن انخفاض الخصوبة، الذي يَحُدُّ من عدد الأطفال ومن حظوظ إنجاب ولد ذكر، يُؤثِّر كعامل مفاقم لوفيات الإناث. فإذا كان البلد عصريّاً، فإن تصوير المرأة الحامل عبر الموجات فوق الصوتية يؤدي إلى إجهاض انتقائي للأجنَّة الأنثوية. والصين، بمؤشر ١٨١، قريبة من البنجاب. وحتى باكستان، وعلى الرغم من حماية البنات عبر الزواج الداخلي الذي تصل نسبته إلى ٥٠٪ (وهي من أكثر النسب ارتفاعاً في العالم الإسلامي)، فإنه يلاحظ وجود علاقة بين التقدّم وازدياد سوء وضع الفتيات. وكي يظهر الأولياء بمظهر معاصر، يُصرِّحون في أثناء عمليات المسح أنهم لا يهتمون بمسألة جنس المولود، لكن في الواقع، يتم التخلص من البنات بحسب الإمكان. إن القتل الانتقائي للأجنة، الذي أصبح ممكناً بفعل التصوير الإيكوجرافي، يظل تحت السيطرة في الأرياف حيث نسبة الذكورة عند الولادة (١٠٦,٤) تتجاوز قليلاً المستوى العادي أو الطبيعي (١٠٥). لكن في المدن فإن نسبة الذكورة (١٠٨,١) وتتجاوز بكثير القاعدة المتعارف عليها.

الوضع الديمغرافي السّوي والتهديد السياسي

إن باكستان، البلد الشبيه بالهند من حيث معايير التنمية الثقافية، يشبه أيضاً الأقطار العربية الأكثر تأخراً، مثل اليمن والمغرب. ومثلما حدث في هذين البلدين، فقد سبق انخفاضُ الخصوبة انتشارَ التعليم في صفوف النساء. لكن حالة باكستان وسطية، بما أن أول انخفاض للخصوبة حدث سنة ١٩٩٠م، يعني ١٢ سنة قبل تخطي حاجز انتشار التعليم. لكن في اليمن هذا السبق الزمني يقدر بـ٩ سنوات، وفي المغرب، الخاضع للمؤثرات الأوروبية، يقدر السبق الزمني بـ١٩ سنة. وقد تكون مفيدة جداً الدراسة الدقيقة لآثار التحول الديمغرافي الإيراني غرباً، والخصوبة المنخفضة التي تلاحظ في شمالي الهند، في الذهنيات الباكستانية على الرغم من المستويات المتشابهة من حيث التنمية. فالهندوسيات القريبات جداً لهن مؤشرات خصوبة تتراوح بين ٣ و٤.

إن الخصوبة الباكستانية تنخفض ببطء. فنسبتها سنة ١٩٩٨م كانت ٥,٣٦ أطفال للمرأة الواحدة، لكنها لم تفقد منذ ذلك التاريخ سوى ما مُعَدَّلُه ٠,٩٪. وبـ ٤,٦ أطفال سنة ٢٠٠٥م[٨]، ومن ثمّ تكون الخصوبة الباكستانية الأعلى في هذه المجموعة، وتتجاوز كثيراً خصوبةَ العالم العربي، باستثناء اليمن. إن اصطفاف خصوبة مسلمي شمالي الهند في مستوى الخصوبة الباكستانية مثير للدهشة، إذ بلغت سنة ١٩٩٨-١٩٩٩م: ٤,٨ في أوتار براديش، و٤,٩ في راجستان، و٤,٤ في بيهار. لعله تجب الإشارة إلى وجود "تنشيط" خفيف بفعل مزدوج لوضعهم كأقلية من جهة، ولانتماء المسلمين، في هذه الولايات، إلى الطبقات الأقل حظوة من الناحية الاجتماعية والتعليمية من جهة أخرى. ولعل وضع الأقلية هو الأهم، إذ يُلاحظ أن الخصوبة في أماكن أخرى من الهند، في ولايات يتمتَّع فيها المسلمون بوضع تعليمي يتجاوز المتوسط العام، مثلما هو الحال في التاميل نادو، أو كارناتاكا، أعلى مما هي عليه في محيطهم الهندوسي (انظر الجدول رقم ٦).

الجدول رقم ٦ : الخصوبة والأُمّية في ولايات الهند بحسب الديانة

	الخصوبة ١٩٩٨-١٩٩٩م		نساء أميات ٪	
	هندوسيات	مسلمات	هندوسيات	مسلمات
أوتار براديش	٣,٩	٤,٨	٧٠	٧٥
راجستان	٣,٧	٤,٩	٧٦	٨١
بيهار	٣,٤	٤,٤	٧٦	٨٣
مادهيا براديش	٣,٤	٣,٤	٧٠	٥٨
هاريانا	٢,٨	٦,٠	٥٥	٨٩
كوجارات	٢,٧	٣,١	٥٢	٤٠
ماهاراشترا	٢,٥	٣,٣	٤٦	٣٨
أوريسا	٢,٥	٣,٠	٦٠	٥٥
دلهي	٢,٤	٣,٠	٢٩	٥٤
البنجاب	٢,٣	٣,٣	٣٥	٦٤
أندرا براديش	٢,٢	٢,٥	٦٥	٥١
تاميل نادو	٢,٢	٢,٦	٥٠	٣٥
هيماشال برادي	٢,١	٣,٢	٣٥	٦٦
كارناتاكا	٢,٠	٢,٨	٧٧	١٧
البنغال الغربي	٢,٠	٣,٣	٤٦	٦١
أسّام	٢,٠	٣,٣	٥٠	٦٤
كيرلا	١,٦	٢,٥	١٢	١٧

المصدر: المعهد الدولي للعلوم السكانية، والمسح الوطني لصحة الأسرة، الهند ١٩٨٩-١٩٩٩، أوتار براديش (كتاب لكل ولاية). او آر، ماكرو، ٢٠٠١.

ملاحظة: الخصوبة وردت بعدد الأطفال لكل امرأة واحدة، والأمية وردت بالنسبة المئوية للأميات.

وباكستان يفترض أن يكون بلداً متجانساً، بما أن ٩٧٪ من سكانه مسلمون. لكن في الحقيقة تشقه انقسامات تُفاقِم من الآثار المخلة باستقرار نموّه الديمغرافي(٩). والإسلام هنا لا يكفي، كعامل جامع، لإسكات المطالب الهوياتية، في بلد نشأ إثر قطيعتين متتاليتين. وفي مثل هذا السياق، فإن النَّقاء، كمثال أعلى، كما يوحي به اسم البلد، قد يبدو في الواقع تحدِّياً خطيراً. فخصوبة الأقاليم الداخلية، والجماعات المحيطية، من البلوش، والسيرايكي، والبشتون، أعلى مما هي عليه عند الإثنيات المركزية، كالبنجاب، والسند، أو المهاجرين الناطقين بالأردية، الذين هُجِّروا من الهند إثر تقسيم سنة ١٩٤٧م. ويبدو الأمر من الممنوعات، في "أرض الأطهار"، إلى درجة أن النظام ألغى عملية الإحصاء التي كان يُفْتَرَضُ القيام بها سنة ١٩٨١م، دون سبب واضح، وأخَّرها إلى سنة ١٩٩١م، لكنها لم تتم في نهاية الأمر إلا سنة ١٩٩٨م. وكان الأمر يتعلق بتأخير طرح الأسئلة المحرجة بخصوص تمثيل الإثنيات في البرلمان، وتوزيع الميزانية على هذا الأساس، وهي مسائل كانت تُحَلُّ عادة بتفضيل الأقاليم المركزية. كل ذلك يُذَكِّرُ بشكل غريب بما يحدث في لبنان.

ويوجد شبه آخر بين باكستان ولبنان، يتمثل في وجود الشيعة، الذين يمثلون ٢٠ إلى ٢٥٪ من إجمالي السكان. فأربعون مليون شخص يجعلون من باكستان البلد الشيعي الثاني في العالم، بعد إيران، وَهُم كثيراً ما يتعرضون إلى الابتزاز من قِبَلِ بعض الأصوليين السُّنّة، فحزب "جيش الصحابة في باكستان" (Sipah Sahaba Pakistan) يريد أن يجعل من باكستان بلداً سُنّياً، وأن الشيعة فيه ليسوا سوى مواطنين من درجة ثانية، ومن ثمَّ يشكلون أقلية غير إسلامية، مثلهم في ذلك مثل النصارى والهندوس. والشيعة هنا، تصرفوا مثل شيعة لبنان، في فترة متقدّمة، وسابقة على التحوّل، فحاولوا حماية أنفسهم من هذه المخاطر السياسية من طريق خصوبة دفاعية، أعلى من التي توجد

لدى الآخرين من الباكستانيين. فَهُم فقراء، وغير متعلمين، لكن يمكن الإشارة هنا أيضاً، مثلما هو شأن مسلمي الهند، إلى وجود عقدة الأقلية لديهم. فإذا كان باكستان قريباً من البلدان العربية من حيث مستوى النمو، إلا أنه يبقى البلد الإسلامي الوحيد الذي يمثل قوة نووية، وهو يدفع ثمن هذا التقدّم التكنولوجي غالياً، فإن ٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي مخصص للدفاع، مما يعني إنفاقاً نسبياً يقدر بثلاثة أضعاف ما تنفقه الهند، بسبب الفارق في عدد السكان. هذا الوضع العسكري، الذي لا يمكن أن يستمر دون عسكرة المجتمع، يُفسّر جزئياً ضعف جهود الدولة في مجال التنمية.

فالمسكوت عنه بخصوص الديمغرافيا الباكستانية هو التنافس مع الهند، وما القنبلة النووية الباكستانية سوى إحدى علاماته، ولعلها الأهم. والسلطات الباكستانية تردد دون ملل، عندما تُسْأَلُ عن رؤيتها للديموغرافيا في بلادها، أنها تنظر إلى نِسب الولادات بوصفها مرتفعة جداً. وهي أسطوانة مشروخة، تُستعمل لإرضاء المموِّلين، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وصندوق المساعدات الأمريكية (US AID). ويمكننا أن نتساءل حول ما إذا كانت الخصوبة المرتفعة تعكس التطلعات الحقيقية لقيادات لها اهتمام كبير بموازين القوى الإقليمية في شبه القارة الهندية أكثر من الاهتمام برفاهية رعاياها؟ في العالم العربي السُّنّي، الحد الذي تتوقف عنده البلدان الأكثر سلالية أبوية هو ٣ أطفال للمرأة الواحدة؛ لكن في باكستان لسنا على يقين أن حد ٤ أطفال قد يتم تجاوزه، وإن كان مبكراً تأكيد فكرة أن باكستان قد تنحرف عن المسار المطابق لنموّها؛ لكن الحالة مثيرة للقلق في كل صُورها. فباكستان تمر بمرحلة تحول ديمغرافي، لكن من الصعب التكهّن كيف ستكون الأزمة الأيديولوجية والسياسية للانتقال إلى التحديث في بلد؛ حيث مبادئ السلالية الأبوية والزواج الداخلي تظهر في حدودها القصوى. بالتأكيد ستظهر الحركة الإسلامية بقوة؛ لكن من أي نوع هي؟ وبقليل من الخيال،

يمكن القول إن قطيعة على مستوى بنية عائلية يكشفها زواج داخلي بنسبة ٥٠٪، لا يعني عدم الإشارة لإمكان تفكك قلب نووي ثقيل. فإذا كان قلق الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التطلعات النووية الإيرانية يبدو مبالغاً فيه ممزوجاً بالنوايا السيِّئة، فإن السطحية التي أبدتها الدبلوماسية الأمريكية في إدارتها لملف الحليف الباكستاني، القوة النووية الفعلية، قد تبدو بصراحة غير مسؤولة.

أفغانستان

إن الحدود المفتوحة بين باكستان وأفغانستان تسمح لطالبان ـ خصوصاً من البشتون ـ أن يجدوا لدى أبناء عمومتهم الباكستانيين، فيما وراء الحدود، الدعم العسكري والمعنوي اللازم للقتال ضد قوات حلف الناتو بعد هزيمة ٢٠٠١م. في هذه المناطق التي تشهد انفجاراً سكانياً، يبدو البشتون ديمغرافياً أكثر انفجاراً؛ فقد تجمعت كل العناصر اللازمة للزيادة في الخصوبة، من الجهة الباكستانية، في اتجاه أرقام قياسية إقليمية تتقدم النسب في أفغانستان. فَسِنُّ الزواج مُتَدنٍّ جداً (١٦,٨ سنوات)، خصوصاً في صفوف الأجيال الشابة، وتعاطي موانع الحمل أمر غير مُحبّذ، إذ نجد أن ١٥٪ فقط من الأزواج يلجأون إلى ذلك سنة ٢٠٠٣م، وهي نصف النسبة في البنجاب، حيث الممارسة بطبيعتها ليست مهمة.

لا توجد معرفة دقيقة بديمغرافيا أفغانستان، وهذا يعود إلى الحروب المتتالية، السوفيتية، ثم الأهلية، وأخيراً الأمريكية. فالتقديرات المقدّمة من قبل المنظمات الدولية ـ وهي افتراضية بشكل كبير ـ تتفق في أن الخصوبة تصل إلى ٦,٨٠ أطفال للمرأة الواحدة، وأن نسبة وفيات الأطفال هي ١٤٦ في الألف، وهما رقمان يجعلان من أفغانستان بلداً في مرحلة ما قبل التحول السكاني. هذه القرائن تتناسب مع التخلف الذي يبدو في معيشة ٨٠٪ من

السكان في الريف، مع ناتج محلي هو من بين الأكثر تدنياً في العالم، ونسبة أمية تبلغ ٤٩٪ في صفوف الرجال الذين تقع أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً، و٨٢٪ في صفوف الشابات. ويجب ملاحظة أن الرجال بصدد تجاوز عتبة انتشار التعليم في صفوف غالبيتهم، وهي لحظة قد تكون ملائمة لإعادة التنشيط الأيديولوجي. ونظراً للانتصارات العسكرية التي حققتها المقاومة سابقاً، فمثل هذا الرقم قد يوحي للأوروبيين والأمريكيين الذين هم على عين المكان بمدى الحذر الذي يجب أن يتوخوه، ويدفعهم إلى التساؤل حول طول المدة التي سيقضونها هناك.

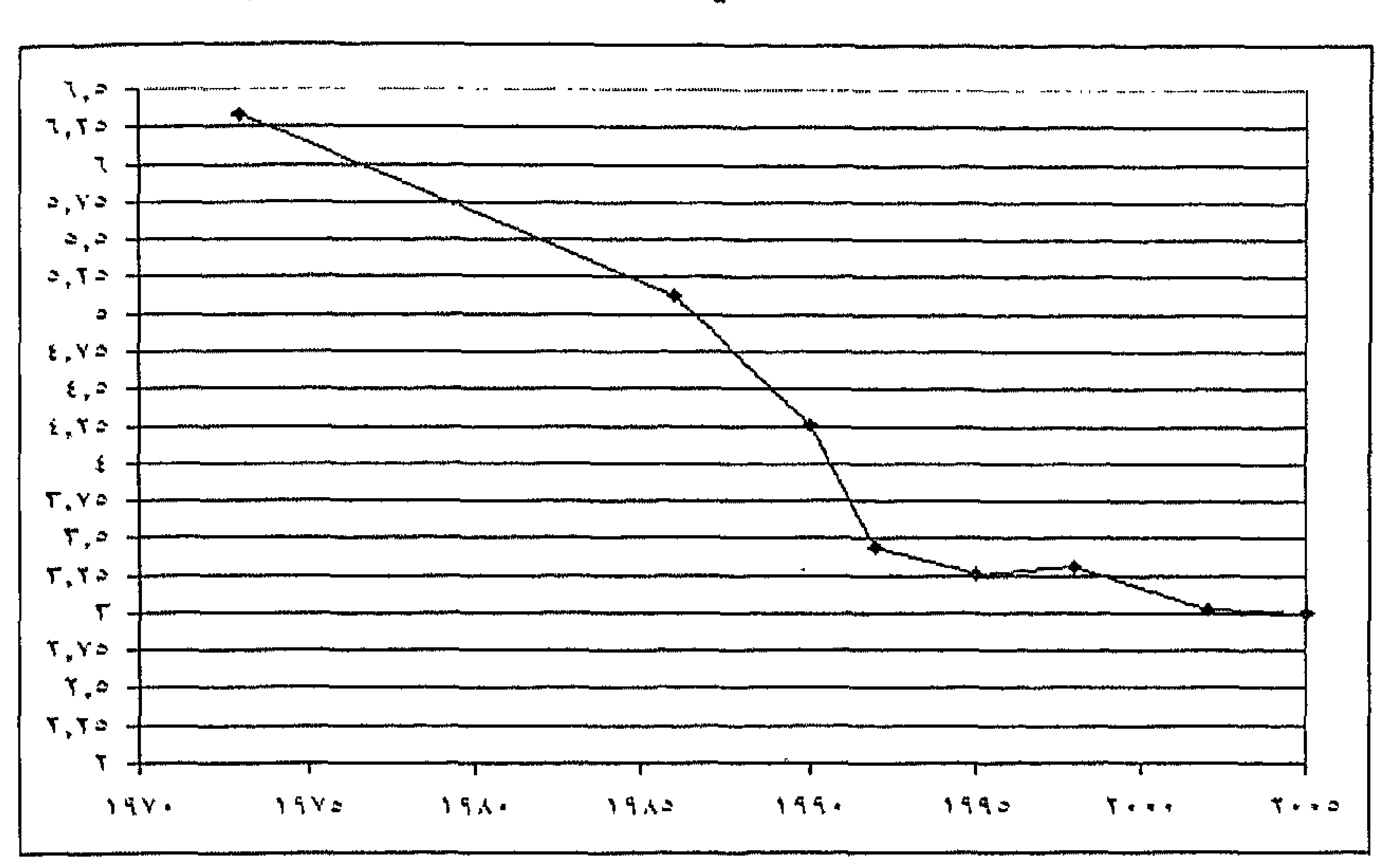
بنغلاديش:

اكتظاظ سكاني وتراجع الخصوبة

على المستوى التعليمي، تبدو بنغلاديش أقل تقدماً من باكستان، مما يجعل من البلد أحد نواقيس الخطر للعالم الإسلامي. فلم يتم بلوغ ٥٠٪ من انتشار التعليم في صفوف الرجال إلا سنة ١٩٨٨م، ولن تبلغه النساء إلا سنة ٢٠١٥م. أما تطور الخصوبة البنغالية فإنه يخرجنا عن كل نظرية ثقافية للتحوّل، ويؤكد، تقليدياً، الدور المحرّك لتعليم المرأة، أو مثلما رأينا في بعض البلدان الإسلامية - المغرب مثلاً - الدور الذي يقوم به الرجال في ذلك. لقد بدأت الخصوبة تنخفض حوالي سنة ١٩٧٠م، أي ١٨ سنة قبل تجاوز عتبة انتشار التعليم في صفوف غالبية الرجال، وابتداء من سنة ١٩٧٥م، انخفضت الخصوبة إلى ٣,٢٥ أطفال للمرأة الواحدة. إن التحول كان سريعاً، لكن تلته مرحلة شبه ركود، وفي ٢٠٠٥م يبدو أن المؤشر استقر على مستوى ٣ أطفال للمرأة الواحدة.

الرسم البياني رقم ٦

تعثر التحول للخصوبة في بنغلاديش ١٩٧٢-٢٠٠٥م



المصادر: "المسح العالمي للخصوبة" (World Fertility Survey)، و" المسح السكاني والصحة" (Demographic and Helth Survey).

أمام مثل هذا التحدّي النظري، يجب التصرّف بهدوء وعقلانية. ثمّة عامل واحد واضح وهائل قد يفسِّر مسار بنغلاديش المخالف للمعايير. إن الكثافة السكانية المهولة (١٠٢٠ ساكن/ كم٢) توحي بفرضية الاكتظاظ السكاني المطلق التي أدت بالأفراد إلى ضبط خصوبتهم لانعدام وجود مجال جغرافي، أو حتى تصوّر وجوده، ودون انتظار آثار تراجع الأمية. لكن يمكن الرد على ذلك بالقول إن مصر "النافعة" توفق بين كثافة هي من بين أعلى كثافات العالم (٢٠٠٠ ساكن/ كم٢)، وخصوبة لا تنخفض. لكن الأرض المصرية يمكن أن تمتد إلى اليابسة، أو الصحراء، أو إلى سواحل البحر الأحمر؛ لكننا لا نرى كيف تبنى بنغلاديش على سطح الماء.

في البلدان الإسلامية، كانت بنغلاديش تُقدَّم ـ إلى زمن قريب ـ بوصفها

نموذج الفضيلة الديمغرافية، نظراً لسرعة التحوّل المنجز على الرغم من حالة التخلف[١٠]، لكنها للأسف خيّبت ظن المتخصصين في التنمية والديمغرافيين.

إلا أن الخصوبة ليست المقياس الوحيد الذي لا يتطور في بنغلاديش. فالزواج المبكر للبنات لم يتم تقويضه حقيقة، فهو ١٤,٥ عاماً سنة ٢٠٠٤م، و٥٨٪ منهن تزوجن قبل سن ١٥، و٨٥٪ قبل سن ١٨. ولن يكون من الإنصاف أن يُعزى ذلك إلى الإسلام، باعتبار أن زواج الأطفال كان تقليداً منتشراً بصفة عامة في شمالي الهند؛ إلا أن تعاطي مانع حمل، وهي ممارسة منتشرة نوعاً ما (تمارسها ٥٨٪ من النساء المتزوجات، و٧٤٪ يمارسن طرقاً حديثة، أي ضِعفا النسبة الموجودة في باكستان)، تخفف من آثار الزواج المبكّر[١١]، كما أن الإجهاض نادر، وإن كان مسموحاً به في حدود، والخصوبة المرغوب فيها أقل من الخصوبة الفعلية، يعني طفلين بدل ثلاثة. ومكانة المرأة في المجتمع، وإن كانت غير رفيعة جداً، إلا أنها أفضل مما هي عليه في باكستان أو شمالي الهند المجاور. كما أنه لا يلاحظ وجود نسبة وفيات مرتفعة بين البنات الصغيرات، والمؤشر هو ١٠٨ مقابل ١٠٩ في باكستان. والنسبة بين الجنسين عند الولادة (١٠٦ ولد لكل ١٠٠ بنت) لا تبرز انحرافاً كبيراً عن القاعدة.

والإحصاءات تبعث برسائل متباينة عن وضع النساء، فنسبة انتشار التعليم في صفوف البنات دون الخامسة عشرة مرتفعة، وقد بلغت ٧٨٪، وهي أعلى من نسبة الذكور (٧٥٪ فقط)، ثم يأتي الزواج المبكر ليُعوِّق تقدم البنات، ومن هنا كان إقبالهن على التعليم الثانوي والعالي ضعيفاً. لكن الزوجات يشتغلن أحياناً خارج البيت، ونسبة الإناث في صفوف العمالة ليست قليلة، وتبلغ ١٩٪، وهي ضعفا النسبة في باكستان. وانطلاقا من هذه المعطيات يبدو من الصعب بمكان عدم الاستنتاج أن العائلة هنا تنتمي إلى النسق السلالي الأبوي الضعيف، المقترن بزواج داخلي ضعيف إلى حد ما (٨٪)، كما أن قدرة مؤشر

الخصوبة على المقاومة (٣ أطفال) لا يمكن تشبيهها بما يلاحظ في العالم العربي، حيث تعود المقاومة إلى السلالية الأبوية كمبدأ، وكذلك الخوف من عدم إنجاب ولد ذكر[١٢].

كما أن البعد الإثني لا يمثل، هو أيضاً، عامل تفسير؛ ففي بنغلاديش لا تؤثر الصراعات العرقية في الخصوبة إلا بصورة محدودة، وذلك بسبب وجود تجانس سكاني، على الرغم من وجود حوالي ١٥٪ من السكان بين هندوس، ونصارى، وبهائيين، وأحمديين. فكل المسلمين البنغال سُنّة، والشيعة لا يمثلون سوى بضعة آلاف. فهل يمكن أن نرى في استقرار نسب الخصوبة "عودة للإسلام"، بالمعنى الدقيق للكلمة؛ أي برفقة العمالة المهاجرة العائدة إلى البلاد؟ فكما هو الأمر بالنسبة إلى مصر وسورية، ترسل بنغلاديش عمالتها إلى دول شبه الجزيرة العربية. ولا يعودون محملين بمواد استهلاكية فقط، لكن أيضاً برؤية للإسلام مستقاة من الرؤية السلفية. فهذا الإسلام المحافظ، لكنه المستورد، يُفَسِّرُ، كما هو الأمر في مصر أو سورية، تعثُّر التحول الديمغرافي، وأحياناً يتم الحديث عن عملية "بكستنة" (pakistanisation) في بنغلاديش، والبعض يستخدم مصطلح "طلبنة"، وظهور إسلام سياسي، وذلك منذ هزيمة "حزب رابطة عوامي" الذي تقوده امرأة، وانتصار التحالف الذي جمع الحزب القومي (BNP) وحزب "الجماعة الإسلامية" (JIB).

لاحظ البعض اختلاف مسارات الخصوبة بين المنطقتين البنغاليتين. ففي إقليم البنغال الشمالي الهندي، الذي ثلاثة أرباع سكانه من الهندوس، بلغ مؤشر الخصوبة ٢,٠٧، أي إنه دون عتبة الاستبدال. والاختلاف مع بنغلاديش المسلمة بَيِّنٌ، حيث التحول الديمغرافي متوقف، وكان يفترض أن وحدة اللغة سوف تؤدي إلى نوع من التوافق عبر تسرب العدوى الثقافية؛ إلا أن الإسلام المحافظ تسبب في تجميد تطور الذهنيات في بنغلاديش، ومن ثمّ أدى إلى

توقف التحوّل الديمغرافي. لكن مرة ثانية، نقول: إن فحص مسارات التعليم يؤدي إلى رفض فرضية الأثر المباشر للمتغيّر الديني على الخصوبة؛ فالبنغال الشمالي يتمتع بمستوى تعليمي أعلى، إذ تجاوز الرجال عتبة انتشار التعليم في صفوف غالبيتهم منذ ١٩٤٩م، أي ٤٠ سنة قبل بنغلاديش، وبالنسبة إلى النساء تم لهن ذلك حوالي ١٩٨٧م، أي بفارق يقدر بـ ٢٨ عاماً. لذلك من المبكر تحميل الإسلام مسؤولية الاستقرار الحالي للخصوبة في بنغلاديش، وفي مستوى لا يعد مرتفعاً؛ بل على العكس، يمكن الاعتراف بفضل الدين الإسلامي في عدم منع حدوث انهيار سريع للخصوبة من ٦,٥ أطفال إلى ٣ أطفال للمرأة الواحدة، في بلد لا يتوافر فيه أي شرط من الشروط النظرية لمثل هذا التحوّل.

الهوامش:

(١) ماري لاديي فولادي، Marie Ladier-Fouladi " Demographie, femme et famille: relations entre conjoint en Iran post -révolutionnaire"، مجلة Revue Tiers Monde، عدد ١٨٢، أبريل-يونيو ٢٠٠٥م. وأماندين لوبوجل مودهي Amandine Lebugle-Modehi, "Lorsque les zones rurales rejoignent les zones urbaines: la baisse de la fécondité dans les villages de l'Iran". نشرة Les Lundis de l'Ined، مارس ٢٠٠٦م.

(٢) ماري لاديي فولادي، مرجع سابق.

(٣) ايمانويل تود، Emmanuel Todd, " Les Etats Unis sont plus dangereux que l'Iran pour la paix". حوار مع فيليب كوهين، صحيفة ماريان، ١٥-١٧ أكتوبر، ٢٠٠٦م.

(٤) باستثناء قمع البهائيين.

(٥) كل البلدان العربية مركزية ويعقوبية، وتتفق في طمس البعد العرقي واللغوي للسكان، لكن المغرب يمثل استثناء في هذا الشأن، فقد تجرّأ وسأل ونشر في آخر إحصاء له (٢٠٠٤م) معطيات عن الأمازيغية.

(٦) ألكسي دو توكفيل: مؤرخ ورجل سياسة فرنسي (١٨٠٥-١٩٥٩م). عرف بكتابه الموسوم: "عن الديمقراطية في أمريكا" وهو تحليل متعمق مصحوب بأفق المدنية الأمريكية التي تظل حديث الساعة. كما ألف كتباً قيّمة عن الجزائر وأيرلندا.

(٧) نظراً لخصوبة المسلمين الهنود (٤,٤ أطفال للمرأة الواحدة، مقابل ٣,٣ عند الهندوس)، سيبلغ سكان الهند المسلمون ٨٢٠ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠ مقابل ١٢٠٠ مليون لغير المسلمين.. فالتقارب، والتجاوز ممكن أن يحدث في نهاية هذا القرن.

(٨) بما أن الحالة المدنية تشكو من النقص، تصبح استطلاعات الرأي ذات مصداقية. والاستطلاعات الباكستانية الأخيرة سنة ٢٠٠١م (٤,٠٣)، وسنة ٢٠٠٣ (٣,٩٣)، تعطي مؤشرات دون ما يقدمه مكتب مرجعية السكان، وهو هنا ٤,٦٠، وهو مماثل لما يقدمه البنك الدولي (٤,٥)، وقسم السكان لدى الأمم المتحدة يقدم (٤,٠)، ومكتب الإحصاء الأمريكي يقدم (٤,١٤)، مما يجعل الخصوبة الباكستانية دون ما تقدم ذكره. لكن تحليلنا الديمغرافي اعتماداً على نسبة الأطفال -النساء في آخر استطلاع بين أن نسبة ٤,٦ تظل الأقرب إلى الصواب.

(٩) وإن كان يجب عدم أخذ النزعات الانفصالية مأخذ الجد، مثل دعوة إيجاد دولة سند مستقلة، أو فصل كاراتشي، المدينة التي تعداد سكانها ١٥ مليون نسمة حيث المهاجرون يشكلون أغلبية السكان، والتي ستتحول إلى ما يشبه هونج كونغ.

(١٠) إن مستوى الحرمان لا تعكسه البيانات المجردة للحسابات الرسمية إنما المشاهدة الواقعية، وثلاثة أرباع الأسر لا تمتلك جهاز راديو.

(١١) إن الرضاعة من الصدر التي تدوم ما يقارب ٣ سنوات (٣٢,٤ شهر)، تؤدي بالنساء البنغاليات إلى تعديل خصوبتهن، التي لا ترتفع بصورة كبيرة على الرغم من الزواج المبكِّر.

(١٢) إن الفوارق بين الخصوبة المرجوّة وتحقيقها مرتفعة جداً، ومن ثم نشكك في مصداقية استطلاعات الرأي؛ لذلك نعتمد على الوقائع أكثر منها على النوايا.

الفصل السابع
ما بعد المرحلة السوفيتية

لقد تشكّلت جبهة التقاء بين الإسلام ـ آخر الديانات العالمية ـ والشيوعية ـ أكبر أيديولوجية عالمية في القرن العشرين ـ على طول خط يبدأ من البلقان ويصل إلى آسيا الوسطى، مروراً بالقوقاز. وقد تعايشت العقيدتان في هذا المجال، وفي أغلب الأحوال، بفعل السيطرة السياسية للشيوعية؛ الروسية أو اليوغسلافية، كقوة طارئة على جزء من الفضاء الإسلامي. وفي الحالة الألبانية، كان التداخل بين الشيوعية والإسلام ظاهرة داخلية؛ إذ كان نظام أنور خوجة[1] الموالي للصين نتاجاً محلياً في بلد مسلم.

إن وجود هذه الحدود الممتدة، التي تنطلق من جنوب شرقي أوربا إلى قلب آسيا، ليس وليد المصادفة؛ إذ توجد أسس أنثربولوجية مميزة مشتركة بين الإسلام العربي، والاشتراكية الروسية، والصربية الكرواتية، توفر نقاطاً مشتركة واختلافاً أساسياً أنتج ظاهرة الحدِّيَّة. أما وجه الشبه، فيتمثّل في بنية عائلية تقليدية من النوع الجماعي والسلالي الأبوي، الذي يجمع بصورة مثالية بين الأب وأبنائه المتزوجين. أما الاختلاف، فيتعلق بنمط الزواج؛ إذ يكون داخلياً في العالم العربي، وخارجياً في روسيا أو صربيا أو كرواتيا. فكل البلدان التي تشكّل جبهة الالتقاء، سواء أكانت إسلامية أم نصرانية، تنتمي في الأصل إلى دورة تطور أسري جماعي وسلالي أبوي. وهذه هي حال ألبانيا، والبوسنة، وصربيا، وبلغاريا، وشمالي تركيا، وسكان القوقاز، وكل سكان آسيا الوسطى، وصولاً إلى (الويغور) في الصين، والصينيين أنفسهم، سواء الهندوس، أو الكونفشيوس، أو أقلية (الهُوِي) المسلمة. إن منطقة التداخل تتوافق مع جبهة الالتقاء بين الزواج الداخلي والزواج الخارجي عامةً، إلا أن

توزّع نمطي الزواج لا يقف عند الحد الفاصل بين النصارى والمسلمين؛ فبعض الشعوب المسلمة ـ مثل الألبان في ألبانيا أو كوسوفو ـ يعتمدون النمط الخارجي، مثلهم في ذلك مثل البوشناق، والشيشان، والقازاق، والقرغيز، والهُوِي. أما أتراك تركيا، فقد تبنّوا نمط الزواج الداخلي، لكن بنسبة ضعيفة. وتبنى الآذار نمط الزواج الداخلي؛ مثل: التركمان، والأوزبك، والطاجيك. وأما الشعوب الناطقة بالتركية؛ مثل: الكازاخ، والقرغيز، والآذار، والأتراك، والأوزبك، فلا ينتمون إلى الفئة ذاتها.

إن سبب مثل هذا التوزيع لا يعدّ سراً؛ فالشعوب التي تتبنى نظام الزواج الداخلي هي الأقدم إسلاماً، فقد انتمت إلى دائرة الأمة منذ القرن الثامن الميلادي. أما إسلام الشعوب التركية الرُّحَّل، فهي ظاهرة متأخرة نوعاً ما، وتمتد بين القرنين ١٠ و١٣م، وكانت عشائرهم متمسّكة بشدة بالزواج الداخلي للجماعة السلالية الأبوية. وأما الزواج الداخلي للناطقين بالتركية، فلا يكون على مستوى عالٍ إلا حيث تكون اللغات التركية التي انتشرت بين الشعوب الهندو- أوربية التي اعتنقت الإسلام في زمن متقدم، في أذربيجان، وفي أوزباكستان خاصة. واحتفظ الطاجيك باللغة الإيرانية؛ أي هندو- أوربية. أما في البلقان، فكان انتشار الإسلام حديثاً؛ إذ قام به العثمانيون الذين كان ميلهم في البداية إلى نمط الزواج الداخلي ضعيفاً. وبالنسبة إلى الشيشان، يعود انتشار الإسلام إلى القرن ١٨م. وقد اعتنقت كل الشعوب التركية الإسلام في صيغته السُّنِّية، باستثناء الآذار، الذين تحوّلوا إلى دائرة الإسلام الشيعي على إثر تاريخ معقد.

لقد تم فتح أذربيجان من قبل المسلمين ـ وهي جزء من زارادوسترا والمزدكية ـ في الوقت نفسه تقريباً الذي فتحت فيه بلاد الشام (سورية) أو المغرب. وفي القرن ١٣م، تم فرض اللغة التركية من قبل السلاجقة، لكن في القرن ١٦م قام الآذار باتباع إيران الصفوية، وانفصلوا بذلك عن الإسلام

السنّي، وانضووا تحت الراية السوداء للتشيّع، وهو الشعب الوحيد من هذه المجموعة الذي تعيش أغلبيته في إيران، ويغلب عليه التشيع بنسبة ٧٥٪. أما طاجيكستان، فتمثّل الصورة المعاكسة لأذربيجان؛ إذ إن شعبها ناطق بالفارسية لكنه سنّي.

ويمكن دراسة الآثار الديموغرافية للإسلام والشيوعية في ثمانية كيانات سياسية: أوزباكستان (٢٧,٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٧م)، وكازاخستان (١٤,٨ مليون نسمة)، وأذربيجان (٨,٣ ملايين نسمة)، وطاجيكستان (٦,٧ ملايين نسمة)، وقرغيزستان (٥,٤ ملايين نسمة)، وتركمانستان (٥ ملايين نسمة)، وألبانيا (٣,٢ ملايين نسمة)، والبوسنة (٣,٩ ملايين نسمة)، ويمكن إضافة كوسوفو (٢,٥ مليون نسمة)، وهو إقليم واضح المعالم، لكن وضعه الدولي لا يزال غير واضح.

انتشار سريع للتعليم

إن قرب أوربا ـ القطب الأول لانتشار التعليم في العالم ـ جعل جبهة الالتقاء منطقة متقدمة نسبياً للعالم الإسلامي في المجال التعليمي. ففي المجال المحدد سابقاً في يوغسلافيا، تم تسهيل آليات الانتشار عن طريق استخدام الديانات الثلاث للغة واحدة؛ فاختلاف الصرب الأرثوذكس، والكروات الكاثوليك، والبوشناق المسلمين بعضهم عن بعض من الناحية اللغوية أقل مما هو في المجال العائلي. أما ألبانيا حيث تسود لغة هندو-أوربية، لكنها معزولة نسبياً، فيحيط بها بلدان أوربية نصرانية؛ وهي وإن لم تجعل منها بلداً طلائعياً من الناحية الثقافية، لكنها مكّنتها من تجاوز حاجز الـ٥٠٪ من النساء المتعلّمات اللاتي تراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً في عام ١٩٥٥م تقريباً، لكن الفارق بينها وبين اليونان في ذلك هو ٦٥ عاماً، وبينها وبين البرتغال ٢٥ عاماً.

في آسيا الوسطى - السوفيتية سابقاً - التأثير الأوربي قوي جداً، لكنه لا يأتي من آلية انتشار عفوية. لقد جعل النظام السوفيتي من نشر التعليم إحدى أولوياته. وقد تسبّب هذا المجال في عملية تسريع للتاريخ الإنساني، وإن كان ليس من عادتنا في هذا الزمان أن نعترف بإسهامات الشيوعية. لكن متى أدّى الهوس الشيوعي في مجال التربية فعلاً إلى نشر التعليم في آسيا الوسطى؟ الإحصاءات السوفيتية لا تُبيّن ذلك بوضوح، ولعل آخر إحصاء موثوق به عن انتشار التعليم يعود إلى عام ١٩٢٦م؛ إذ لم يتم بعدُ تجاوز الحد المطلوب. هكذا، لم تكن أذربيجان - البلد المنتج للبترول، الذي يستقبل عدداً كبيراً من الروس المتعلمين تقريباً بصورة كلية - الأقل تقدماً من بقية الجمهوريات الإسلامية السوفيتية، فكانت نسبة المتعلمين من الناطقين بالتركية الذين تراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً لا تتجاوز ٢٥٪ بالنسبة إلى الرجال، و٤٪ فقط بالنسبة إلى النساء؛ أي: بزيادة طفيفة عما كان عليه الوضع في سورية نحو عام ١٩٠٠م. وفي الإحصاء الذي تلا ذلك، ويعود إلى العام ١٩٣٩م، وشمل كل الجمهوريات، يبدو أن النبوغ الستاليني قد حقق المستحيلات؛ أي: نشر التعليم في زمن واحد بين كل الأجيال، وهو تزوير لم تشأ الإحصاءات التي جاءت بعده أن تبني عليه. ويمكن أن يتم تصويب هذا الادعاء الستاليني في مجال التعليم، والقول: إن حاجز انتشار التعليم في صفوف الرجال بلغته الجمهوريات الإسلامية بين عامي ١٩٤٠ و١٩٥٠م، وبالنسبة إلى النساء، فقد تم ذلك بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠م. إن مثل هذا التقدير بالنسبة إلى الرجال يضع هذه البلدان على القائمة مباشرةً خلف لبنان، والأردن، وسورية، من حيث الوتيرة. أما من حيث النساء، فتُصنَّف هذه البلدان في مستوى لبنان؛ أي: في مقدمة المجتمعات الإسلامية.

لقد تعوّدنا - منذ الحوارات السوفيتية في السبعينيات - أن ندرك التأخر الديموغرافي النسبي لجمهوريات آسيا الوسطى(٢). في حينها، كان الروس

منزعجين من الخصوبة الإسلامية، التي قد يؤدي أثرها ـ بصورة آلية ـ إلى اختلال أكيد للاتحاد في سياق خصوبة متدنية للسلاف. مع نهاية العهد الستاليني، وبداية عهد خروتشوف، كانت الخصوبة في الاتحاد السوفيتي (المسيحي) (روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وبلدان البلطيق) متدنيةً نوعاً ما (أقل من ٣ أطفال للمرأة الواحدة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٥م)، وذلك مع كثرة الخسائر البشرية خلال الحرب العالمية الثانية، وتبنّي أيديولوجيا ديموغرافية مشجّعة للنسل. ففي الجمهوريات الإسلامية، التي لم تتأثر بالحرب العالمية الثانية، كانت الخصوبة مرتفعة، وتُقدّر بـ٤,٥ إلى ٦,٨ أطفال للمرأة الواحدة. ولعل القدر جعل الجمهوريات الإسلامية تبدو كأنها الوحيدة، في الاتحاد السوفيتي، التي التزمت المعايير الماركسية المعادية لمالتوسية ذلك العصر. وألبانيا الموالية للصين، التي تعيش في قطيعة مع الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، تقدر خصوبتها أيضاً بـ٦ أطفال للمرأة الواحدة نحو عام ١٩٥٨م.

لكن إذا عكسنا الأمر، ووضعنا التاريخ الديموغرافي لآسيا الوسطى ضمن سياق تاريخ العالم الإسلامي في مجمله، سنصل إلى نتيجة مختلفة تماماً، وهي أن التحولات الديموغرافية لآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز الإسلامية كانت مبكرة. ففي أذربيجان، بدأ تراجع الخصوبة نحو عام ١٩٦٣م؛ أي: قبل إيران بعشرين عاماً. والتاريخ نفسه بالنسبة إلى قرغيزستان وكازاخستان، لكن كان نصف السكان فيهما من الروس. أما أوزباكستان وطاجيكستان، فيعود تاريخ تراجع الخصوبة إلى عام ١٩٧٣م، ومن بين أقطار العالم الإسلامي البلدان اللذان سبقا آسيا الوسطى السوفيتية في هذا الأمر، هما تركيا منذ عام ١٩٥٠م، وتونس منذ عام ١٩٦٥م. لقد رأينا أنه في أغلب الأقطار العربية، ظهرت بداية التحول الديموغرافي بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩م. حتى تركمانستان، كان الوضع فيها أفضل مما هو عليه في العالم

العربي؛ إذ بدأت الخصوبة تتراجع فيها عام ١٩٧٨م. والتواريخ المشيرة إلى بداية التحول في الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي تبدو مناسبة نوعاً ما لتقديراتنا بخصوص انتشار التعليم في صفوف الفتيات بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠م. نحن أمام حالة كلاسيكية ـ بحسب النظرية المعيارية للتحول ـ لانتشار التعليم في صفوف النساء الذي يؤدي إلى انخفاض الخصوبة. ففي الطرف الغربي لمنطقة التداخل بين الإسلام والشيوعية؛ أي: في ألبانيا، عملت النظرية المعيارية بصورة كاملة، بما أن تحقيق انتشار التعليم في صفوف أغلبية النساء نحو عام ١٩٥٥م يقابله انهيار أوّلي للخصوبة عام ١٩٥٨م. ولم يُلاحظ أيّ تأثير للإسلام أو لمبدأ السلالية الأبوية في اتجاه تأخير ذلك، فعندما يتحقق انتشار التعليم تتبعه الخصوبة. وفي كل هذه الأقطار، تشير مؤشرات الخصوبة المسجلة الآن إلى أن حاجز ثلاثة الأطفال للمرأة الواحدة تم اختراقه، باستثناء قُطر واحد. ففي عام ٢٠٠٥م، ظلت طاجيكستان القطر الوحيد الذي تبقى الخصوبة فيه في مستوى٣,٤٠ أطفال. فالنسبة في قرغيزستان هي ٢,٨٧، وفي تركمانستان ٢,٦٢، وفي أوزباكستان ٢,٤٣، وتُقدّر خصوبة السكان الكازاخ في كازاخستان بـ٢,٢، وفي أذربيجان ١,٧، في حين تقع ألبانيا في مكان ما بين ٢ و٢,١٥.

إن متوسط المؤشرات الملاحظ بالنسبة إلى بقية الجمهوريات الإسلامية للاتحاد السوفيتي السابق يقدّر بـ٢,٥٤، وهي نسبة أعلى بقليل من متوسط المؤشر الخاص بدول المغرب الثلاث التي تأثرت بفرنسا، وهو ٢,٣٤، فالمقارنة منطقية وضرورية، فهاتان المنطقتان من العالم الإسلامي خضعتا بالتوازي لتأثيرات أوربية كثيفة: استعمار فرنسي من جهة، وشيوعية من جهة ثانية، والنتائج متشابهة، هي: تقدم ملحوظ عن بقية أنحاء العالم الإسلامي، وتفكّك مبدأ السلالية الأبوية، مع الانتقال إلى ما تحت حاجز ثلاثة الأطفال للمرأة الواحدة. إلا أن آلية تسارع الوتيرة ليست نفسها؛ فالعمل السوفيتي يمكن

النظر إليه بوصفه كلاسيكياً. وتكفي ملاحظة أن تسارع وتيرة انتشار التعليم في صفوف النساء أدى إلى تسارع وتيرة انهيار الخصوبة. ولم يكن للاستعمار الفرنسي الأثر الإيجابي في نسب انتشار التعليم في دول المغرب بالصورة التي كانت للشيوعية المطبّقة في آسيا الوسطى؛ فقد كانت المستويات التعليمية في المغرب والجزائر متدنية جداً عندما خرج الفرنسيون، في حين كانت أحسن نسبياً في تونس. إن ما يُفسِّر تسارع وتيرة التحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي هو الهجرة والتأثير الثقافي على هامش التعليم، خصوصاً في حالتي المغرب وتونس، حيث بدأ انخفاض الخصوبة قبل انتشار التعليم في صفوف ٥٠٪ من النساء.

تتميّز أذربيجان بنسبة خصوبة منخفضة، وهي أقل من الحد المطلوب للتوالد، وذات طابع (شمال غربي أوربا) تماماً، وبنسبة تقدر بـ١,٧، ويبدو هذا البلد شبيهاً بإيران المجاورة، حيث يقطن أغلب الأهالي الناطقين بالآذرية. ولعل التشيّع الذي يكشف عن آثار توجّه نسوي مترسّب هو المسؤول عن هذا التحديث الديموغرافي لأذربيجان؛ فالاختلاف بين التسنّن والتشيع يبدو كعامل تفسيري أكثر صوابية من التمايز بين عالم إسلامي وآخر نصراني. أما عن الحدود بين المنطقة التي طُبّقت فيها الشيوعية والمنطقة التي ظلت حرّة، فإنها تختفي على خرائط توزّع الولادات. لقد تركت الشيوعية بصمتها عبر طرائق تحديد النسل الخاصة التي لا تُذكّر لا بالحداثة ولا بالنعومة.

تحديد النسل عن طريق الإجهاض

حيث تكون النساء قريبة من الغرب، مثلما هو الأمر في لبنان والمغرب العربي، فإنهن ينتظرن إلى سن ٢٨-٣٠ عاماً حتى يتزوجن. في الجيل السابق، قد يُنظر إليهن في هذا العمر بوصفهن عوانس. أما آسيا الوسطى، فهي بالنسبة إلى اللاتي يُردن الزواج جنة على الأرض؛ إذ نجد أن ٥٪ فقط

من النساء الأوزبك أو الكازاخ اللاتي بلغن الثلاثين من العمر لم يتزوجن بعد، و١٤٪ في كازاخستان وتركمانستان، و١٨٪ في ألبانيا، و٢٤٪ في أذربيجان(٣). في البلاد العربية التي خضعت للتأثير الفرنسي، فإن بقاء الفتاة عزباء إلى سن الثلاثين أمر عادي، وهو وضع ٤١٪ من المغربيات، و٥٤٪ من التونسيات، و٥٠٪ من اللبنانيات، و٥٨٪ من الجزائريات. أما نساء آسيا الوسطى، فيتزوجن في سن متقدمة؛ أي: في العشرينيات (بين ٢٠ و٢١,٥ سنة)، و٥٪ منهن فقط يُعَنِّسن. ولا يقبل الرجال بالزواج من نساء تكبرهن سناً، فالفارق في العمر بين الرجال والنساء في أوزباكستان هو ٢,٧ سنة. هذه الفوارق الطفيفة في العمر تميّز هذه البلدان بوضوح من غيرها من أقطار وسط العالم الإسلامي، سواء أكانت عربية أم غير عربية. وتشير هذه الفوارق إلى أن المرأة يُنظر إليها بوصفها (أنضج)، ووضعها أفضل، ووجود منظومة السلالية الأبوية غير مُطْلَقَة. هكذا يتضح لنا بصورة أفضل سبب تدنّي مؤشر الخصوبة دون ٣ أطفال للمرأة الواحدة بيسر؛ لأن ذلك يفترض أن ٢٥٪ من الأزواج يتخلون عن فكرة إنجاب ولد ذكر، وهو موقف يعلن وفاة مبدأ السلالية الأبوية. وليس واضحاً ما إذا كان الأمر على علاقة بالشيوعية ورغبتها في تحرير المرأة. إن وجود وضع للمرأة أفضل مما هي عليه في العالم العربي - في سياق منظومة عشائرية سلالية أبوية - أمر يميّز كل الجماعات البدوية التركية المغولية التي تعيش في السهوب. وقد كان المزارعون الروس يتميزون - منذ ما قبل الشيوعية - بمنظومة سلالية أبوية تحتفظ للمرأة بمرتبة رفيعة وبصورة غير عادية، مع فوارق متوسطة في السن بين الأزواج قد تكون منعدمة أحياناً.

إن الزواج المبكر وحده كافٍ في التسبّب في خصوبة مرتفعة، وتنظيم النسل يجب أن يتم - إذاً - داخل الزواج. والمسلمون في المناطق التي سادتها الشيوعية سابقاً لا يستفيدون من موقف النبي محمد من العزل، أو من موقف

الإسلام من استخدام موانع الحمل المباحة فيه بشروط؛ فهم لا يلجؤون إلى ذلك إلا قليلاً، وإنما يفضّلون الإجهاض، على الرغم من موقف الإسلام المناهض لذلك. إن رفض موانع الحمل الحديثة في آسيا الوسطى وأوربا الشرقية هو إرث سوفيتي، ويبيّن أن هذه الممارسة تظل متأثرة بذكرى النوعية السيئة لموانع الحمل السوفيتية؛ إذ الأمر أكثر خطورة بالنسبة إلى موانع الحمل منه لمنتجات أخرى. وإذا كان ثمة إقبال متزايد على استعمال موانع الحمل فذلك يتم بنوع من التردّد. وتظل النسب في هذه المناطق أدنى مما هي في بقية أنحاء العالم؛ فـ٣٣٪ من النساء المتزوجات في أذربيجان يستخدمن إحدى وسائل منع الحمل (٢٠٪ منها وسيلة حديثة)، و٢٧٪ في طاجيكستان، و٩٪ في كوسوفو، و١٦٪ في البوسنة.

لكن الطريقة التي ظلت معتمدة كثيراً هي الإجهاض، وهي عادة موروثة من العهد الشيوعي. والمسلمون السنّة والشيعة يتبنون أحياناً مبادئ متعارضة، لكنهم متفقون في إدانة الإجهاض. وفي أثناء مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤م، اتفق علماء الأزهر - وهم عامةً محافظون - مع الشيعة الثوريين في إيران في إدانة الإجهاض بوصفه أحد وسائل تحديد النسل[٤]. لكن المسلمين - باستثناء كوسوفو - استفادوا من دون تردّد من التشريع السوفيتي والألباني واليوغسلافي بخصوص الإجهاض للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه. لقد تم في عهد ستالين منع الإجهاض الذي كان يمارس بكثرة لما كان الاتحاد السوفيتي يطبّق الثورة الثقافية عام ١٩٣٦م، لكنه أبيح من جديد عام ١٩٥٥م كإجراء ليبرالي في سياق تصفية الستالينية. وولا يمثل ذلك أولى تناقضات السياسة السكانية السوفيتية، التي هي من الناحية الرسمية معادية للمالتوسية. ومع التوقف عن توزيع موانع الحمل، بات الإجهاض الوسيلة الوحيدة لمنع الحمل. وفي نهاية العهد السوفيتي، نحو عام ١٩٨٨م، تم تقنين الإجهاض بصورة أكثر ليبرالية (تم التمديد في مدة الحمل إلى ٢٨ أسبوعاً،

والترخيص بالإجهاض في حال الترمّل، أو الطلاق، أو تعدّد الولادات). هكذا، تحولت آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز الإسلامية إلى وريث لما أصبح عادةً. وفي يوغسلافيا السابقة، لم يتم التراجع عن تحرير الإجهاض الذي تمّ عام ١٩٧٧م في البوسنة بعد حصولها على الاستقلال، أو في كوسوفو. في ألبانيا المتقشفة، الموالية للصين، والمشجعة على التناسل، تم التحايل عملياً على منع الإجهاض؛ لأنه وسيلة الفقراء في منع الحمل، وكانت حبوب منع الحمل واللولب المستورد من الغرب مخصّصة للطبقة الشيوعية المتنفذة. ومنذ ذلك الحين تمت إعادة النظر في القوانين الألبانية، وأصبح الإجهاض الطريقة النمطية لبرامج تحديد النسل.

وعلى الرغم من عدم اكتمالها؛ لأنه يوجد دائماً تردّد في إعلان إجهاض قانوني أو سرِّي، بلغت الأرقام ذروتها. ففي أوزباكستان، يُجْهَضُ جنين واحد مقابل كل ٢,٤ مواليد. وكذلك هو الأمر في طاجيكستان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وألبانيا. وفي كازاخستان نسب الولادات وعمليات الإجهاض تقريباً متساوية (١,٤ إجهاض مقابل ١,٩ ولادة). لكن النسب مرتفعة، خصوصاً في أذربيجان الشيعية؛ إذ بلغت عمليات الإجهاض ضعفي الولادات؛ أي: ٣,٢ إجهاض بالنسبة إلى المرأة الواحدة مقابل ١,٧ ولادة. وتمثل كوسوفو استثناءً؛ حيث نسب الإجهاض لا أهمية لها.

وفيات الأطفال

الأرقام التي أوردتها موسوعة ويكيبيديا من دون أن تكون دقتها مثالية، وهي منقولة عن موقع وكالة السي آي إيه، تصنّف ٢٢٦ بلداً بحسب وفيات الأطفال فيها، بدءاً بأسوأ أداء (المقصود هنا أنغولا؛ حيث النسبة بلغت ١٨٧ وفاة في الألف من الولادات لكل ١٠٠٠ ولادة حية)، وصولاً إلى أحسن نتيجة (السويد بنسبة ٢,٨ في الألف). والبلدان الإسلامية التي سادتها الشيوعية

سابقاً في آسيا الوسطى وجنوب شرقي أوربا تحتل أسوأ المواقع ضمن هذا الترتيب. فطاجيكستان صُنّفت بين الصومال ومالي، وأذربيجان بين لاوس وبنين، وتركمانستان بين هاييتي وغامبيا، وأوزباكستان بين باكستان وكمبوديا. أما كوسوفو، فهي قريبة من المغرب والرأس الأخضر. في حين تُصنف ألبانيا بين فنزويلا وجزر سليمان. والبلد المسلم الوحيد الذي سادته الشيوعية سابقاً، وله ملامح إحصائية أوربية، هو البوسنة.

إن نسب وفيات الأطفال في دول آسيا الوسطى المسلمة لا تتلاءم أبداً مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والأبحاث الحديثة من نوع (Demographic and Health Surveys) توفر معطيات ذات مصداقية أكبر مما هو موروث من الاتحاد السوفيتي، وكثيراً ما تشكو من نقص، وهي تبيّن تعارضها مع القانون العام لانخفاض نسب الوفيات؛ إذ هي الآن في ارتفاع مستمر. في أذربيجان، كانت نسبة وفيات الأطفال عام ١٩٨٩م تقدّر بـ٨٦ في الألف، ثم انخفضت إلى ٧٤ في الألف عام ١٩٩٤م، لكنها عادت وارتفعت إلى ٨١ في الألف عام ١٩٩٩م، وهي عام ٢٠٠٥م ٧٤ في الألف. أما في إيران الجار الشيعي، فالنسبة تقدّر بـ٣١ في الألف. وفي عام ٢٠٠٥م، تراوح النسبة في آسيا الوسطى بين ٥٣ في الألف في قرغيزستان، و٧٦ في الألف في تركمانستان. والمقارنة مع بقية الدول العربية لها دلالة بليغة للأسف؛ فآسيا الوسطى تُصنف تقريباً في مستوى اليمن، والمغرب له نسب تراوح بين ٢٠ و٤٠ في الألف، في حين تراوح نسب العالم العربي المركزي بين ١٨ و٣٣ في الألف.

اللوحة رقم ٧

نسب وفيات الأطفال عام ٢٠٠٥م (في الألف)

الدولة	النسبة المئوية
طاجيكستان	٧٦
تركمانستان	٧٦
اليمن	٧٥
أذربيجان	٧٤
كازاخستان	٦٠
أوزباكستان	٥٩
قرغيزستان	٥٣
كوسوفو	٤٤
المغرب الأقصى	٤٠
مصر	٣٣
الجزائر	٣٢
ألبانيا	٢٤
الأردن	٢٤
المملكة العربية السعودية	٢٣
تونس	٢٠
سورية	١٨
البوسنة	١٠

المصدر: حسابات تمّت اعتماداً على المعطيات الوطنية. و"المسح العالمي للخصوبة" (World Fertility Survey)، والتقارير عن السكان والصحة: (Demographic and health Surveys) (بابشيلد) (PAPCHILD)، و(بابفام) (PAPFAM)، وتقارير عن الخليج، المواليد المسجلين في الحالة المدنية، وتعدادات السكان.

إن نسب وفيات الأطفال تخضع بصفة عامة للمستوى التعليمي للسكان. ويبدو أن الجمهوريات السوفيتية السابقة قد تحرّرت من هذا القانون؛ لأن

مستواها التعليمي لم يمنع استمرار وجود نسبة وفيات مرتفعة في السنة الأولى من العمر. ولأن هذه البلدان قادرة تماماً على الاستفادة من مستواها الثقافي لأجل الاحتفاظ بنسبة خصوبة متدنية جداً؛ فإن النتائج الصحية السيئة لا يمكن أن تكون إلا نتيجة إهمال ذات مغزى. ألا يمكن أن نرى في وفيات الرُّضّع تكملة للحد من النسل الذي تم الحصول عليه عن طريق الإجهاض؟ إن مثل هذه القراءة لا تعني أبداً أن مؤلفي هذا الكتاب يعارضان الإجهاض في حد ذاته، أو أنهما يؤيدان الموقف الدوغمائي وغير الواقعي للفاتيكان بخصوص هذا الموضوع؛ فنحن نشير هنا إلى نتائج ممكنة للإجهاض على الطريقة (السوفيتية) التي أوجدها مجتمع عنيف سياسياً، وهو عنف ظهر في المجال الديموغرافي، كما في مجالات أخرى، عن طريق تعامل غير لائق مع الجسد الإنساني. إن الأرقام المتعلقة بوفيات الأطفال في آسيا الوسطى توحي لنا أن التقاليد السوفيتية هنا أقوى من الإسلام، سواء أكان الإسلام سُنِّياً أم شيعياً.

الاختلافات الإسلامية في البلقان

إن دراسة السلوكيات الديموغرافية المتباينة للمسلمين في البلقان (مسلمو البوسنة، وألبان كوسوفو، وألبان ألبانيا) هي ممارسة قاسية بالنسبة إلى كل من يبحث في الإسلام عن أصل السلوكيات الاجتماعية. صحيح أن الإسلام - في كل حالاته - يمثّل عنواناً هوياتياً قوياً؛ لأنه يُعَرِّفُ الجماعة الإثنية أو القومية، وأحياناً من دون تدخّل لغة ما في هذا التعريف مثلما هو شأن البوشناق. لكن بعيداً عن هذا الإسهام في التميّز الإثني لا يبدو للإسلام أثر في ذلك، ويمكن تأويل كل شيء بالاعتماد على المتغيرات التربوية واللغوية، أو وضع الجماعة في إطار المجتمع العام، أغلبية كانت أم أقلية. لهذا السبب لا يوجد سلوك ديموغرافي إسلامي خاص في البلقان؛ فالبوشناق، وبنسبة

خصوبة تصل إلى ٢٣ , ١، يبدون كأحد شعوب جنوبي أوربا. أما الألبان، وبنسبة خصوبة تصل إلى طفلين للمرأة الواحدة، فهم قريبون من الفرنسيين. وأما ألبان كوسوفو، أو الكوسوفار، فيبدو أنهم اصطدموا بحاجز ثلاثة الأطفال للمرأة الواحدة، وهو المستوى الذي لا يزالون عليه اليوم.

إن مسلمي البوسنة(٥)، وهم سلاف اعتنقوا الإسلام، لهم قبل حرب عام ١٩٩٢م سمعة سيئة في العالم الإسلامي، ومعروف عنهم قلة التزامهم الديني، وحبهم الطعام الفاخر، ولحم الخنزير، والمشروبات الكحولية، والنساء السافرات، ولا يُعرف عنهم حماسة كبيرة لصوم رمضان، وإقامة الصلوات الخمس، وأداء الحج. ويُقال: إن الحرب شجّعت عودة الإسلام إلى المجتمع، ويُشار هنا إلى ارتداء الحجاب، وظهور اللحى. كما يؤكّد بعض الناس وصول الإسلاميين إلى السلطة؛ مثل: علي عزت بيجوفيتش. أما المعطيات السكانية، فلا تشير إلى أيّ شيء من هذا القبيل. وعلى العكس من ذلك، فإن مؤشرات الخصوبة تبيّن وجود توافق بين مسلمي البوسنة والسلاف الأرثوذكس أو الكاثوليك: الصرب، والكروات، والمقدونيين، وسكان الجبل الأسود(٦). وكان للمسلمين في البوسنة ـ قبيل اندلاع الحرب الإثنية الدينية ـ خصوبة أعلى من الأرثوذكس والكاثوليك. هذه الفوارق في الخصوبة أدّت إلى تغيير أحجام مختلف المكونات السكانية، وهي الظاهرة التي أدّت ـ كما في لبنان ـ دوراً في اندلاع الحرب الأهلية. وإنه لأمر أكيد أيضاً أن الأزمة الثقافية التي تسبّب فيها الانخفاض النهائي للخصوبة ـ كما في لبنان ـ أسهمت في الضياع الأيديولوجي للسكان، وتزايد العنف. لكن توافق مؤشرات الخصوبة اليوم يوحي ـ كما هو الأمر دائماً في لبنان ـ بإمكانية ظهور مجتمع هادئ بخصوص التوترات الإثنية والدينية.

لوحة رقم ٨: مؤشرات الخصوبة لمسلمي البوسنة، والألبان، والسلاف غير المسلمين في يوغسلافيا السابقة

السنة	١٩٣٢م	١٩٥٣م	١٩٦١م	١٩٧١م	١٩٨١م	٢٠٠٢م
المسلمون	٥,٤٧	٦,٦٨	٥,٦٨	٣,١٠	٢,٦٠	١,٢٣
الألبان	ـــ	٦,٣٣	٧,٧١	٧,٠٣	٥,٤٥	٣,٠٠
سلاف غير مسلمين	٤,٢٣	٣,٨٨	٢,١٤	١,٨٩	١,٦٦	١,٢٣

المصدر: من ١٩٣٢م إلى ١٩٨١م: عمليات المسح، مواليد الحالة المدنية في يوغسلافيا السابقة. ٢٠٠٢م: معلومات قومية عن البوسنة، وكوسوفو، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، ومقدونيا، وسلوفينيا.

أما كوسوفو، فلا يُفترض أنها شهدت عودة خاصة إلى الدين منذ نهاية حرب عام ١٩٩٩م[٧]. إن هذا الغياب لا يمنع الاحتفاظ بسلوك مختلف على المستوى السكاني؛ فوضع الأقلية المهمشة في الوقت ذاته مقابل الصرب، ومقابل ألبان المركز، يكفي لتفسير الاختلاف الديموغرافي لكوسوفو.

فلا يمكن في كوسوفو فصل الديموغرافيا عن التاريخ؛ ففي عام ١٨٧٠م ـ تاريخ أول تعداد سكاني[٨] ـ لم يكن الأهالي (الألبان وبعض الأتراك والغجر) مسلمين سوى بنسبة ٦٠٪. ونسبة الصرب الأرثوذكس تبلغ ٤٠٪. وبعد ١٣٠ عاماً؛ أي: عام ١٩٩٩م، لم تعُدْ نسبة الصرب تبلغ سوى ١٠٪ فقط، والألبان ٩٠٪. إلا أن تزايد الألبان لم يكن بشكل مطرد؛ فقد حاول الصرب أحياناً أن يمسكوا بزمام المبادرة عبر أساليب سياسية. ففي خلال الحرب العالمية الأولى[٩]، وكذلك بين الحربين، حاول الصرب ممارسة الاستيطان في كوسوفو لقلب التركيبة الإثنية[١٠]. وبين عامي ١٩٤٥م و١٩٦٤م، ترك تيتو[١١] المجال مفتوحاً أمام المعركة التي تستهدف الألبان، التي كان يتزعمها وزيره ماركو رانكوفيتش (Marko Rankovitc)[١٢]، الذي دفع كثيراً من الألبان، الذين

عُوملوا بوصفهم أتراكاً، إلى الهجرة إلى تركيا. وفي عام ١٩٩٩م، كان يُفترض أن هجرة سبعمئة ألف ألباني في أثناء حرب كوسوفو ستؤدي إلى إضعاف وجودهم في هذا الإقليم، إلا أن تدخل حلف الناتو منع ذلك. واليوم الصرب هم المهددون بالانقراض.

ولمواجهة التهديد المستمر لمحيط معادٍ في أحسن الأحوال، واستئصالي في أسوئها، فإن خطّ الدفاع الأول ـ والسلمي ـ للألبان يتمثل في نسبة ولادات مرتفعة. هذا النزوع في اتجاه إنجاب عدد كبير من الأطفال لم يخفَ على خصومهم. وبدءاً من عام ١٧٦٠م، كان بطرق سكوبيه الأب مازاريك (Mazarek) يصف الألبان بـ"العرق الأكثر تناسلاً، وأن العائلة الواحدة تتفرع إلى قرابة المئة في بضع سنوات". وبعد ذلك بقرنين من الزمن، نجد القائد العسكري الصربي أركان (Arkan)(١٣) يستخدم التهمة ذاتها، ويشجع الصرب على إنجاب أربعة أطفال؛ لمنافسة الألبان المسلمين الذين يتكاثرون كالأرانب. والتحليل الديموغرافي المهيمن يؤكد ـ إذاً ـ الشخصية الغريبة للألبان والآسيويين والأتراك والمسلمين(١٤) كعضو غريب مزروع في الجسد السلافي، وتشوّه ديموغرافي في أرض أوربية: "لا يوجد مستوى عيش أوربي مع نسبة ولادات أفريقية"(١٥). ويفسِّر ميلوس ماكورا ـ الاختصاصي في علم السكان (Milos Macura)، ومدير شعبة السكان لدى الأمم المتحدة ـ هذه الخصوبة التي تنتمي إلى عصر آخر باستمرار وجود العائلة الأبوية؛ فضغوط الوسط الاجتماعي تدفع الشباب إلى الزواج المبكّر، وإنجاب عدد كبير من الأطفال، وكل ذلك بتشجيع من الوجاهات الدينية. فعلاً، إن مؤشرات خصوبة ألبان كوسوفو (٦,٥ أطفال للمرأة الواحدة مقابل ٣,٤ عند الصرب عام ١٩٦١م) ظلت مرتفعة (٣,٤٠ أطفال مقابل ١,٤٨ عند الصرب قبيل حرب عام ١٩٩٩م)(١٦).

إن الأرقام الأخيرة توحي بتحول ديموغرافي متوقف بنسبة خصوبة تبلغ ٣,٠ أطفال للمرأة الواحدة عام ٢٠٠٣م لدى سكان كوسوفو الألبان[١٧]؛ أي: أكثر من ضعفي المتوسط الغربي. ويمكن تفسير هذه النسبة العالية من الخصوبة بالمعطيات المتعلقة بنسبة تريّف عالية (٦٥٪)، وسكان زراعيين مشتتين، إضافةً إلى وجود نسبة وفيات أطفال مرتفعة جداً، تبلغ ٤٤ في الألف. وباختصار، يمكن القول: إن كوسوفو هو البلد الأوربي الأكثر فقراً؛ إذ يعيش ٥٠٪ من الأسر تحت مستوى الفقر، وهو وضع في حالة تدهور؛ لأن نصيب الفرد من الاستهلاك تراجع عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، والبنات تتسرّبن مبكراً من المدارس، كما تظلّ نسبة الأمية مرتفعة، خصوصاً في صفوف النساء.

إلا أن التخلّف لا يمثل العامل الوحيد الذي يقف وراء ذلك؛ فوضع الأقلية المضاعف لسكان كوسوفو كان له دور. لقد كان على الكوسوفيين أن يُظهروا اختلافهم عن ألبانيا الاشتراكية، والملحدة، والماضية نحو التحديث، خصوصاً فيما يتعلّق بوضع المرأة. إن عقلية الخضوع للحصار لم تنقرض بعدُ. فإذا قارنا مستويات الخصوبة لدى الألبان في مختلف بلدان إقامتهم سَنُصْدَمُ بحقيقة أنها لا تتجاوز ٣ أطفال للمرأة الواحدة، سوى عندما يكونون في وضع أقلّية، وذلك في كوسوفو، ومقدونيا، (وقد يكون الأمر نفسه في السنجق في الجزء الصربي، وفي الجبل الأسود، وفي اليونان). لكن في ألبانيا، حيث يشكّلون أغلبية، ويعيشون في مأمن، تراجعت خصوبتهم إلى ٢,٠ عام ٢٠٠٥م (كانت تبلغ ٦,٠ عام ١٩٥٨م).

ومن بين كل مسلمي أوربا، يُلاحظ أن الكوسوفيين هم الأقل تديّناً، وأقلهم إبرازاً للانتماء الإسلامي. وهم أيضاً، من حيث المؤشرات الثقافية والسكانية، الأكثر محافظةً. هذه مفارقة يجب التفكير فيها من قِبَلِ كل من يريد المزايدة بشأن الخصوصيات السكانية للإسلام.

الهوامش:

(١) أنور خوجه: رجل دولة ألباني (١٩٠٨-١٩٨٥م). حكم ألبانيا بين عامي ١٩٤٥ و١٩٨٥م، وهو الذي حقق القطيعة مع الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وأقام نظاماً شبيهاً بالنظام الذي حكم الصين، كما سلك سياسة معادية للدين الإسلامي بشكل حاد.

(٢) على هذا المنوال كتبت هيلين كارير دانكوس (Hélène Carrère d'Encausse) كتابها الموسوم: (الإمبراطورية المتفجرة)، الذي نشرته دار فلاماريون، باريس، ١٩٧٩م.

(٣) من الغريب أن النسبة في كوسوفو (٣٣٪) لأسباب ظرفية.

(٤) حلفاء ظرفيون للفاتيكان ووفود البلدان الكاثوليكية المحافظة بالمناسبة.

(٥) يطلق عليهم (البوشناق)؛ لأن صفة (البوسني) تنسحب على كل من ينتمي إلى جمهورية البوسنة والهرسك مهما كانت إثنيته أو دينه.

(٦) يوسف كرياج، (التحولات الديمغرافية في صفوف المسلمين في أوربا الشرقية)، بالفرنسية، نشر في: Population، رقم ٣، ١٩٩١م.

(٧) بالنسبة إلى تأثير الإسلام في البوسنة، انظر كزافييه بوغاريل (Xavier Bougarel)، (العمل على الإسلام في البوسنة في أثناء الحرب، الجزء الأول)، مجلة (Cultures et Conflits)، عدد ٤٧، ٢٠٠٢/٣م، ص٤٩-٨٠. وعن المجتمع الأبوي والإسلام في كوسوفو، انظر: جون - أرنو ديرنس (Jean-Arnault Dérens)، (كوسوفو السنة الصفر)، (Paris Mediterranée)، ٢٠٠٦م.

(٨) أنجزه النمساويون.

(٩) أكد ليون تروتسكي ـ المبعوث العسكري إلى البلقان ـ أن "الصرب، في سياق محاولتهم إحداث تغيير في التوازن السكاني، قاموا بعمليات إبادة ممنهجة للسكان المسلمين".

(١٠) هي محاولة باءت بالخسران؛ لأن الصرب لم يبلغوا سوى نسبة ٣٨٪ من السكان، مقارنةً مع النسبة التي كانوا يطمحون إليها، وهي ٦٨٪، بحسب مشروع التطهير العرقي (فاسو كوبريلوفيتش Vaso Cubrilovic، عن: طرد الأرناؤوط).

(١١) جوزيف بروز تيتو: ماريشال ورجل دولة يوغسلافي (١٨٩٢-١٩٨٠م). حكم يوغسلافيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تاريخ وفاته سنة ١٩٨٠م. كانت معاملة مسلمي البوسنة في عهده أفضل نسبياً من سكان كوسوفو.

(١٢) ماركو رانكوفيتش رجل سياسة صربي (١٩٠٩-١٩٨٣م). شغل منصب وزير داخلية في عهد

الماريشال تيتو. سلك سياسة معادية لسكان كوسوفو بين ١٩٤٥ و١٩٦٤م؛ مما دفع بالكثيرين منهم إلى المنافي سواء في تركيا أو غيرها.

(١٣) القائد أركان: (١٩٥٢-٢٠٠٠م). قائد ومؤسس ميليشيا صربية تدعى "نمور أركان"، في أثناء حروب يوغسلافيا. اتُّهم سنة ١٩٩٧م من قبل المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا بلاهاي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. شكك في شرعية هذه المحكمة ولم يصدر حكم في حقّه إلى الآن.

(١٤) يُلاحظ أن الخصوبة هي العامل الذي يبرز الفارق، ويغذّي الأوهام بتأكيد المسافة. ويتم بوصم الخصم بما لديه من حشود بشرية، وتكرار حمل النساء، وكثرة الأطفال الذين يملؤون المدن والقرى.

(١٥) مجلة (بوليتيكا) (Politika)، عدد ٣٠ أكتوبر عام ١٩٨٩م، ذكرها ميشيل رو (Michel Roux) في Les Albanais du Yougoslavie, Minorité nationale territoire et développement Maison des sciences de l'Homme، ١٩٩٢م، ص ٣٣٢.

(١٦) لكن خصوبة الألبان لم تبلغ ٨ أطفال مثلما حدث في بعض البلدان الإسلامية الأخرى؛ مثل: سورية، والجزائر، ومالي؛ فقد تراجعت إلى النصف (نسبة الولادات ٤٦ في الألف عام ١٩٥٤م، و٢٥ في الألف عام ١٩٩٨م)، على رغم السياق السياسي غير المناسب للتحولات السكانية. ففي سياق المقاومة عبر الديموغرافيا وحرب المهود كان ينتظر على العكس من ذلك ارتفاع نسبة الخصوبة أو ثباتها.

(١٧) العوامل المباشرة التي تفسّر هذه الخصوبة المرتفعة هي سن الزواج المبكر (٢٤,٢) عاماً (بلدان المغرب العربي ٢٨-٢٩ عاماً)، وقلة استخدام موانع الحمل ٣٢٪ (٥٦٪ في المغرب العربي). كما أن الإجهاض ليس نادراً لدى ألبان كوسوفو، لكن نسبة كثافته مجهولة.

الفصل الثامن

التحولات الديموغرافية في آسيا المسلمة

إن تباطؤ بعض التحولات الديموغرافية يجعلنا في مواجهة مشكلة معقدة، بل يمكن القول: إنها ميتافيزيقية، وهي المتعلقة بمستوى الخصوبة المثالي الذي يجب أن يبلغه بلد ما على إثر تحقيقه التحول: هل هو طفلان للمرأة الواحدة، أو ١,٥، أو ١، أو ٠,٥ أو ٠؟ ونحن نتعمد هنا إيراد هذه المتوالية غير المعقولة، التي يوجد في نهايتها احتمالٌ يُوحي بانقراض السكان خلال جيل واحد، وذلك للقول: إن الخصوبة المنخفضة جداً التي سُجلت في كوريا، واليابان، وروسيا، وإيطاليا، وألمانيا، لا يمكنها، بأيّ حال من الأحوال، أن تعدّ الهدف العقلاني والمقبول لأيّ تحول ديموغرافي. وفي جزء مهم من العالم، أدى التحول إلى خلل خطير، وتوجد بلدان كثيرة - تجاوزت التحول - تعدّ نماذج يجب عدم الاقتداء بها. لكن الحديث بهذه الطريقة يدخل بنا في مجال القيم غير المضمون والخطير، لكنه أكثر انضباطاً من الأنساق الدينية التي تطلب من أتباعها أن ينجبوا ما شاء أن يهبهم خالقهم. ثمة حلّ بسيط، يتمثل في تحديد مستوى الاستبدال كهدف يرجى بلوغه، إنها خصوبة تتجاوز بقليل نسبة (٢) في سياق ظروف نسبة وفيات ضعيفة. وسيكون ذلك بمنزلة المصادقة على حلم أفلاطوني بخصوص مجتمع يبحث عن بلوغ مرحلة الاستقرار التي تعدّ الأفضل، وذلك بعد محو آثار الفوارق العمرية. ويكون ذلك بمنزلة الحلم بنهاية التاريخ. إن الارتفاع الظرفي الذي حققه مؤشر الخصوبة في فرنسا في الخمسينيات - التي كانت تشعر بأن الاحتلال (النازي) أذلّها، وأن ذلك على علاقة بانخفاض نسبة الولادات فيما بين عامي ١٩٠٠ و١٩٣٠م - إلى مستوى ٢,٦ أطفال طوال هذه العشرية عُدّ فرصةً وتعبيراً عن إرادة

الحياة لدى المجتمع.

فالديموغرافيا لا تتمكّن من أن تخفي وراء حساباتها مسألة أن موضوعها المزدوج هو في الوقت نفسه الدين، والموت، والحياة. إن التطور الحديث الذي جرى في إندونيسيا وبعض بلدان جنوب شرقي آسيا، حيث انخفضت الخصوبة بشكل ملحوظ من دون أن يبدو على أنه تجاوز الحد المطلوب للاستبدال؛ يمنعنا من تجاهل طرح مثل هذا السؤال. ونحن نَلِجُ هنا مجالاً جديداً تماماً، حيث تتمحي الصورة النمطية عن الإسلام المتهم بالعداء للمرأة. وسنستنتج بسرعة أنه لا يمكن تفسير الخصوبة الإندونيسية أو الماليزية باللجوء المبتذل إلى الخصوصية الإسلامية، أو بمكانة متدنية للمرأة تُنسب إلى الدين الإسلامي.

لقد رأينا سابقاً أن البنى العائلية في ماليزيا وإندونيسيا تختلف ـ إلى حد كبير ـ عن المنظومة السلالية الأبوية، وسكنية الزوج، التي كثيراً ما تعدّ معياراً، وهي منتشرة فعلاً في مجمل الشرق الأوسط؛ العربي منه أو غير العربي. وفي هذه المجتمعات، التي تقع في أقصى الشرق، واعتنقت الإسلام حديثاً بطريقة سلمية، تهيمن عائلة الزوجة على الحياة الاجتماعية، وذلك بصورة غير رسمية في جاوا، وماليزيا، والمنطقة الجنوبية من سومطرة. وفي شمالي هذه الجزيرة الكبيرة، نجد أنساقاً سلالية أمومية بوضوح. وتجدر الإشارة إلى وجود أقلية صينية في ماليزيا تتبنى نسقاً عائلياً يعتمد السلالية الأبوية بقوة، وكذلك وجود أقلية هندية تتبنى السلالية الأبوية باعتدال نسبي؛ لأنها قَدِمت من الساحل الجنوبي الشرقي لشبه القارة الهندية.

إن مكانة المرأة المسلمة الإندونيسية أو الماليزية جيّدة، ويُنظر إلى إنجاب بنت بإيجابية. كما أن قتل الجنين الأنثوي ـ كما هو الأمر في الهند أو في الصين ـ أمر غير معمول به هنا (نسبة الجنس في أثناء الولادة عادية، ١٠٥

ذكور مقابل ١٠٠ أنثى في إندونيسيا وماليزيا). والناس هنا يجهلون الوأد، سواء منه الظاهر أو الخفيّ، كما أن الوفيات في صفوف البنات الصغار أقل مما هي عليه بين الأولاد، وهي ظاهرة ديموغرافية سليمة. كما أن تعليم البنات يتم بشكل تام، والنسبة أعلى مما هي عليه لدى الذكور. ونسبة تأنيث العمالة مرتفعة (٣٨٪ في إندونيسيا)، كما تتسارع وتيرة تشغيل المرأة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية إلى الصناعة والتجارة.

انتقال ديمغرافي متوقّف

تتفاوت بلدان آسيا الوسطى الإسلامية من حيث الحجم؛ فإندونيسيا ـ بـ٢٢٨ مليون ساكن ـ تُعدّ بلداً عملاقاً، وهي أكبر الأقطار الإسلامية على الإطلاق؛ في حين تكون بروناي بـ٣٩٠ ألف ساكن بلداً لا يكاد يُرى بالعين المجردة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جزر المالديف التي تعدّ ٣٤٦ ألف نسمة. أما ماليزيا، فهي البلد الذي يُصنف في الدرجة الثانية، وعدد سكانها يبلغ ٢٦ مليون ساكن؛ أي: في حجم المغرب الأقصى أو الجزائر.

إن التقدم النسبي لهذه البلدان في المجال التربوي والديموغرافي والاقتصادي يوحي بوجود إحصاءات شبه مكتملة. إلا أن الأمر في الحقيقة مختلف؛ إذ توجد اختلافات مزعجة بين المصادر الوطنية والمصادر العالمية؛ لذلك يمكن أن نسأل عن التحيّز. إن تقديرات للخصوبة والوفيات أقلّ من الحقيقة تعطي صورة جيدة في السياق الأيديولوجي الحالي، الذي يهيمن عليه عالمياً التقليد المالتوسوي الأنجلو سكسوني. فبالنسبة إلى إندونيسيا، فإن نسبة ٢,٢٨ أطفال التي نشرتها شعبة السكان في الأمم المتحدة تشير إلى تحول شبه مكتمل. أما النسبة التي نشرها مكتب المراجع السكانية (Population Reference Bureau) فتوحي بتعثر ما. وأما تقديراتنا التي بُنيت على أساس أبحاث المسح الديموغرافي والصحي (DHS)، فَتُظْهِرُ مستوًى متوسطاً يُقدّر بـ٢,٤٨،

والمسألة ليست أكاديمية محضة؛ فبحسب المؤشر المعتمد تتم إضافة أكثر من ٤٠٠ ألف ولادة أو إنقاصها. إن القانون الخطير للمصالح المركبة يحذّرنا من أنه يترتّب على مثل هذا الخيار تقديرات مختلفة جداً عما سيكون عليه السكان في عشرين عاماً، وهم على كل حال سيكونون أكثر، وفي مساحة أصغر.

والاختلافات تبدو أكثر غرابة بخصوص ماليزيا؛ لأن التقديرات حول الخصوبة فيها تراوح بين ٢,٦ و٣,٣ أطفال. وفي عالم الدول الصغيرة، تبدو حالة بروناي واضحة نوعاً ما، والنسبة تراوح بين ٢,٣ و٢,٦ أطفال. أما حالة جزر المالديف، فإنها تنتقل بنا إلى عالم إحصائي يليق بألف ليلة وليلة، وأرقام تراوح بين ٢,٧ و٥,٠، وذلك بحسب مزاج المصادر.

في مجال التنمية الثقافية، تبدو إندونيسيا، على الرغم من موقعها الطرفي عالمياً، أحد البلدان الإسلامية الأكثر تقدماً، وهي محاطة (من حيث الترتيب) بكل من تركيا والأردن. ويعود تخطّي حاجز ٥٠٪ من انتشار القراءة والكتابة إلى عام ١٩٣٨م بالنسبة إلى الرجال، وإلى عام ١٩٦٢م بالنسبة إلى النساء. إن هذا الأداء الجيد يعود بالتأكيد إلى رفعة مكانة المرأة. إن انطلاق التحول الديموغرافي يتماثل مع النمط التقليدي بما أنه حدث نحو عام ١٩٧٠م؛ أي: بعد ٨ سنوات من انتشار التعليم في صفوف أغلبية النساء البالغات من العمر بين ٢٠ و٢٤ عاماً. وقد تكون ماليزيا متخلفةً نسبياً بالنسبة إلى انتشار التعليم؛ لأن الحاجز الحاسم تم تجاوزه عام ١٩٥٨م بالنسبة إلى الرجال، وعام ١٩٧٢م بالنسبة إلى النساء؛ أي: بفارق يقدّر بـ١٤ عاماً بين الجنسين. ويُعتقد أنه تم العثور على مبدأ التسارع؛ لأن الخصوبة بدأت في التراجع ابتداءً من عام ١٩٦٥م، قبل أن تبلغ النساء مستوى الانتشار الغالب للتعليم في صفوفهن. لكن مثل هذه الفوارق الزمنية، التي هي

محدودة، لا يمكن عدّها ذات دلالة ما؛ فنحن أمام تحوّل نمطي يتم فيه الجمع بين تعليم النساء وانخفاض الخصوبة.

وبقية الحكاية أكثر تعقيداً؛ إذ يشهد التحول الديموغرافي في جنوب شرقي آسيا الإسلامية مرحلة توقّف؛ فلا يمكن تقديم تفسير اقتصادي لإمكانية وجود سقف ما للخصوبة، أو مستوى التعليم، أو الوضع الذي وصلت إليه الصحة العامة. فلا يمكن بأية صورة من الصور تعليل هذا الحاجز القريب من ٢,٥ في إندونيسيا، أو القريب من ٣ في ماليزيا، بمقاومة تعود إلى مبدأ السلالية الأبوية غير الموجود في هذه المنطقة. ففي ماليزيا، تبقى الخصوبة فوق مستوى ٣ أطفال، مع وجود مستوى عالمي لانتشار التعليم، ودخل فردي يُقدّر بعشرة آلاف دولار أمريكي سنوياً، وأن ثلثي السكان حضر، ونسبة وفيات الأطفال أقل من ١٠ في الألف، وهي قريبة من المستوى الأوربي.

ويمكن لإندونيسيا اليوم أن تخيّب أمل الديموغرافي المالتوسوي، فقد كان المشارك في هذه الأسطر عام ١٩٩٧م يعنون فصلاً بـ(إندونيسيا: التحول شبه المكتمل في أكبر بلد مسلم)(١). لكن بعد ذلك بخمس سنوات؛ أي عام ٢٠٠٢م، كان العنوان أقل حسماً، وهو كالآتي: (إندونيسيا: التحول في أكبر بلد مسلم)(٢). والآن تباطؤ التحول لا شك فيه، والنسبة كانت ٣ أطفال عام ١٩٩١م، و٢,٩ عام ١٩٩٤م، و٢,٨ عام ١٩٩٧م، و٢,٦ عام ٢٠٠٣م، وهي اليوم تقدّر بـ ٢,٥. صحيح أن الانخفاض متواصل، لكنه ميكانيكي، ويعود إلى تغييرات في البنى لا يمكن تجنّبها أكثر منه إلى انتشار سلوكيات مبتكرة. هكذا نرى أن خصوبة النساء المتعلمات لا تتراجع إلى ما هو أدنى من ٢,٥ أطفال.

لماذا توقّف هذا البلد (المبارك) بالنسبة إلى المالتوسيين، والمدلّل من قبل

برامج التنظيم العائلي الأمريكية، والتلميذ النجيب بالنسبة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ إذ يُنتظر أن يكون بمنزلة يابان ثانية (١,٣ طفل)، أو كوريا جنوبية ثانية، أو تايوان ثانية؟ إنها ظاهرة مثيرة للقلق. وبعيداً عن المكانة الرفيعة للمرأة، تمتلك إندونيسيا كل الأسباب للوصول إلى خصوبة منخفضة جداً؛ فالكثافة السكانية المرتفعة (٨٥٠ ساكن/ كم٢ في جاوا وبالي) في حدّ ذاتها تدفع نحو الاعتدال. ولم تكن الخصوبة في مرحلة ما قبل التحول مرتفعة؛ إذ كانت تُقدّر بـ٥,٦٧ أطفال، وهي بعيدة عن نسبة ٨ أطفال المسجلة في كل من سورية، واليمن، والجزائر؛ فإرادة ضبط الخصوبة كانت بيّنة منذ البداية؛ فالإندونيسيون تبنّوا تحديد النسل من دون انتظار انخفاض وفيات الأطفال.

وطريقة التحكم في الخصوبة كانت بالتأكيد أصيلة؛ فالزواج الشامل والمبكِّر في سن متوسطة تقدّر بـ١٩,٢ سنة بالنسبة إلى البنات، وبنسبة أقل من ٢٪ بالنسبة إلى العزوبية النهائية. ولم ينتج منه كثرة في الأطفال؛ لأنه تم تعويضه بمدة رضاعة طبيعية طويلة الأمد، وهي الطريقة الأقدم التي تعرفها الإنسانية لتحديد عدد الولادات؛ فالرضاعة تدوم في إندونيسيا إلى ما يقارب السنتين (٢٢,٣ شهراً). ولم تمنع هذه التقنية الطبيعية في الحد من النسل اعتماد موانع الحمل الحديثة (٦٠,٣٪ من النساء المتزوجات)؛ فلا شيء يوحي في إندونيسيا وماليزيا بإعاقة انخفاض الخصوبة أو توقفه.

وللإندونيسيين سلوكيات خاصة بهم، فمن كل الأصول، وكل الأعمار، وكل الطبقات الاجتماعية، وكل المستويات التعليمية، لا يريدون العائلات الصغيرة التي نراها عند جيرانهم الآسيويين الأثرياء؛ فهم يفضّلون عائلة تتكون من ٣ أطفال، لكن في الحقيقة تكون أكثر من طفلين، وهذا هو العدد المثالي الذي يعدّ مفتاح السعادة[٣].

هل يُحمَّل الإسلام المسؤولية؟ هل لا يزال الإسلامُ في إندونيسيا ديانةَ التسامح والتوافق مثلما عُهد عنه في القرون الأخيرة؟ كان التسامح الديني - وسيظلّ - أكثر من شعار مخصّص لجذب السيّاح. ومثلما هو الأمر في بقية أنحاء العالم، فإن المتدينين في إندونيسيا يطبقون شعائرهم الدينية؛ كالصلوات اليومية، وصوم رمضان، وأداء الحج، وإيتاء الزكاة، لكن من دون حماسة مفرطة.

لكن ابتداءً من عام ١٩٧٩م، ومع ظهور الجمهورية الإسلامية في إيران، أضحت إندونيسيا، بل شعرت، أنها أكثر قرباً من مركز العالم الإسلامي، على الأقل أكثر مما كانت عليه في عهد سوكارنو. وكان لحروب الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١م، وحرب العراق عام ٢٠٠٣م، والاعتداء الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦م أصداء مدوّية. فإذا كانت التفجيرات الإسلامية معزولة منذ ٢٠٠٢م، فإنه يبقى السؤال مشروعاً عن مكانة الإسلام في الدولة والمجتمع المدني؛ فقد تم الإعلان عن إجراءات كانت تُعدّ في السابق غير شعبية؛ مثل: تطبيق الشريعة بخصوص الزواج، والطلاق، والميراث، والسماح بارتداء الحجاب في المدارس الحكومية، كما أعلنت الجمعية المحمدية التي تنتمي إلى الإخوان المسلمين أن عدد أعضائها بلغ ٣٠ مليون شخص، وهم لا يخفون إرادتهم في أسلمة البلاد ومراجعة القوانين التي يرون أنها علمانية جداً. كما أن الاضطرابات الطائفية المتكررة، سواء في (بورنيو) أو (إريان جايا)، و(جزر الملوك) و(آتشي)، تُذكّر بالمناوشات بين المسلمين والمسيحيين التي كانت تتم في وادي النيل، كما أن الحرب التي شُنّت على سكان تيمور الشرقية، وهم مسيحيون بنسبة ٩٠٪، تُذكّر بالحروب الدينية لعصور أخرى.

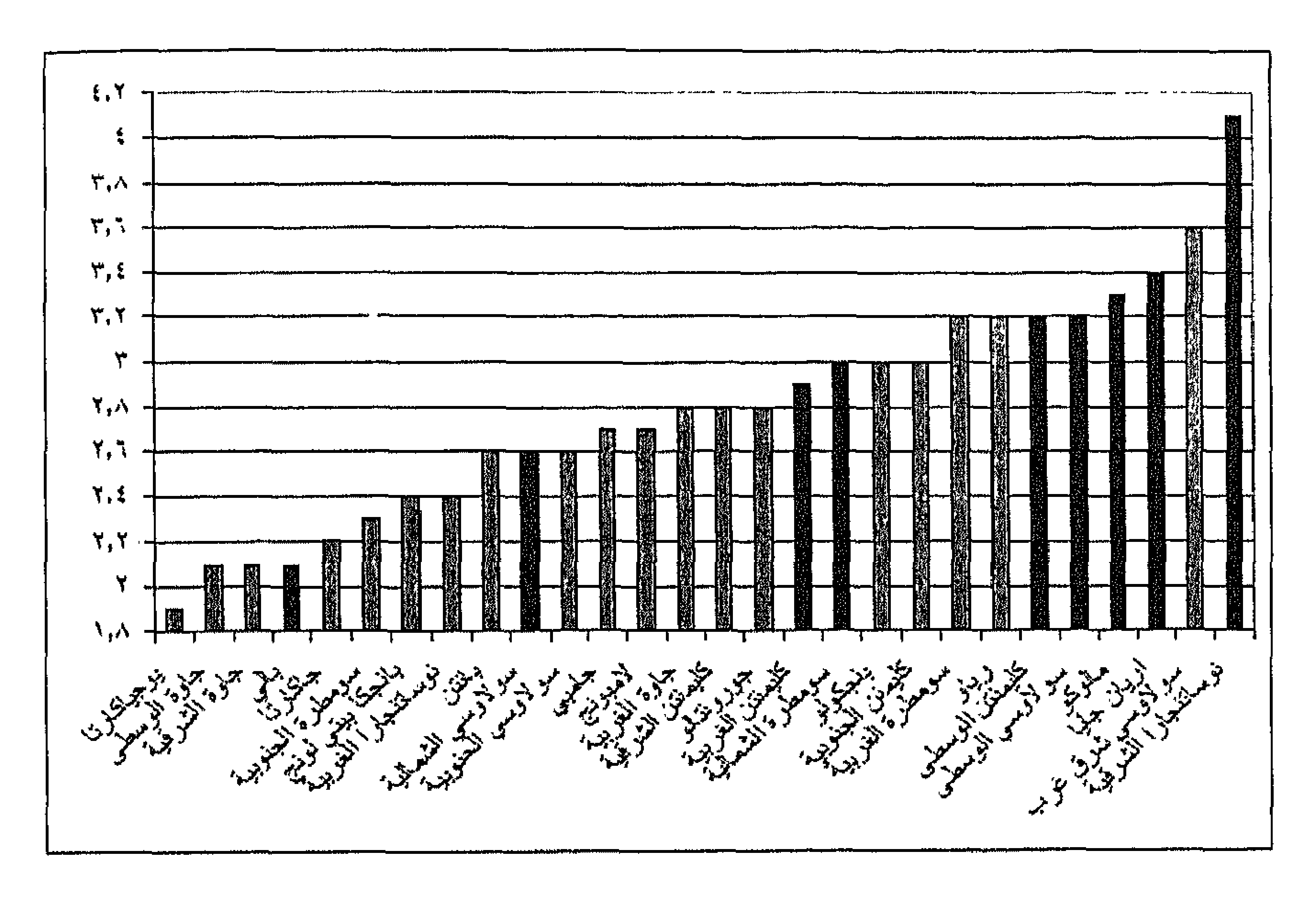
وعلى الرغم من ذلك، فالإسلام ليس مفتاح كل هذه المشكلات، وتكفي المقارنة بين الأرخبيل الإندونيسي الإسلامي بنسبة ٩٠٪ والأرخبيل الفليبيني الكاثوليكي

بنسبة ٩٠٪؛ فالخصوبة الفلبينية (٣,٤ أطفال للمرأة الواحدة) تتجاوز الخصوبة الإندونيسية بطفل واحد للمرأة الواحدة؛ أي: بالثلث. فالارتباط الجغرافي بين مؤشر الخصوبة ونسبة المسلمين هو في إندونيسيا سلبي (-٠,٤)، وفي الجزر التي يكون فيها المسلمون أقلية؛ مثل: تيمور، وإريان جايا، وسولاويسي، وكاليمنتان، وجزر الملوك، تظلّ الخصوبة أعلى منها في الجزر الإسلامية؛ مثل: جاوا، وسومطرة (انظر الرسم البياني رقم ٧).

الرسم البياني رقم ٧

مؤشر الخصوبة للمقاطعات الإندونيسية (٢٠٠٢-٢٠٠٣م)

بحسب وجود أقليات غير مسلمة



اللون الرمادي، أقليات قوية

المصادر: إحصائيات بدان بوساك (Badan Pusak Statistik) إندونيسيا المسح السكاني والصحة (Demographic and Helth Survey 2002-2003).

أورسي، ماكرو، كلفرستون (ORC, Macro, Calverston USA)، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٣ م.

إن الخصوصيات المناطقية تفسّر أكثر من الدين بعض أصناف الخصوبة المرتفعة، وذلك بما تتضمنه من مشاعر عدائية مكشوفة أو خفية بين الأغلبيات السكانية والأقليات. فجاوا (١٣٩ مليون نسمة) تهيمن على سومطرة (٤٩ مليون نسمة)، وهذه الأخيرة أكبر من الأولى، وأقل كثافة سكانية منها، ولها خصوبة تقدر نسبتها بـ٢,٩٥ أطفال للمرأة الواحدة، مقابل ٢,٣٥ في جاوا. وكل المؤشرات ـ مستوى العيش، والتعليم، ومكانة المرأة، ووفيات الأطفال ـ توحي بعكس ذلك. والفوارق ليست دينية، بما أنهم جميعاً مسلمون باستثناء (الباتاك) بروتستنت سومطرة، و(البالية) هندوس جاوا. وهذه الفوارق ليست كذلك أنثروبولوجية؛ لأن النسب العامة لسكنية الزوجة متشابهة، باستثناء مقاطعة (مينان كابو) السلالية الأمومية في سومطرة الغربية، وجزيرة (بالي) السلالية الأبوية؛ فنسبة المسلمين بين (المينان كابو) أكبر مما هي عليه في المحيط، وينجبون أطفالاً أكثر، لكنهم أيضاً أقلية نموذجية؛ فالعقيدة هي المُحَدِّدة للهوية بشكل كبير، وكذلك الأمر بالنسبة إلى خصوبتهم.

كانت سومطرة تُعَدُّ منذ قرنٍ مصباً للهجرة، وكان ذلك من صنع السيد الهولندي في العهد الاستعماري، لكنه أمرٌ لا تزال تعتمده الأنظمة الوطنية بعد الاستقلال التي كانت دائماً تقع تحت هيمنة جاوا؛ فثلثا المهاجرين من المناطق الداخلية يستقرون في سومطرة. ويبدو أن سكان سومطرة يشعرون بهذا الخطر الذي يمثّله المهاجرون عليهم، فكانت ردة فعلهم تتمثل في خصوبة مرتفعة. وفي ماليزيا المجاورة، تم اللجوء إلى استخدام الخصوبة لمواجهة هجرة غير مرغوب فيها.

ماليزيا بين القومية والإسلام

في ماليزيا تتفاعل القومية والخصوبة تحت غطاء إسلامي. كان عدد السكان المالاويين في أواسط القرن ١٩م نحو نصف مليون نسمة (٩٥٪)،

وحفنة من الصينيين والهنود (٥٪). إلا أن الكثافة السكانية الضعيفة والازدهار الاقتصادي بسبب إنتاج المطاط والقصدير في نهاية القرن أحدثا موجة هجرة كبيرة في اتجاه ماليزيا. وكان البريطانيون الذين تقع ماليزيا ضمن ممتلكاتهم قد تصرفوا حيال ذلك بحنكة المستعمرين (فرِّق تَسُدْ) وبخبرة الرأسماليين (الضغط على الأجور)؛ لذلك أضحى المالاويون عام ١٩١٤م أغلبية هشّة، لا يمثلون سوى ٥٧٪ من مجمل السكان، مقابل ٢٩٪ من الصينيين، و١٠٪ من الهنود. وتواصل تراجع عدد المالاويين فيما بعد. ومع الاستقلال عام ١٩٥٧م، فقد المالاويون الأغلبية المطلقة؛ إذ أصبحت نسبتهم ٤٩,٨٪ من إجمالي السكان.

ولإحداث تغيير معاكس في مجريات الأمور، بدأت السلطة الجديدة بصياغة أيديولوجيا قومية على أساس إثني، وهو ما أُطلق عليه (أبناء الأرض) (Bamiputera). وتسبب ذلك في أعمال شغب عام ١٩٦٩م. وكان ذلك في شكل استعراض صيني يذكِّر بالمسيرات البرتقالية في أيرلندا الشمالية. وكان الردّ على ذلك في مظاهرات مالاوية معاكسة؛ إذ تم الاستشهاد بالديانة الإسلامية من قبل الدعاة ومن على المآذن.

ثم جاء دور (السياسة الاقتصادية الجديدة)، وهي تمييز إيجابي. والأمر يتعلق بتفضيل المالاويين، الذين كان حضورهم ضعيفاً في البداية، على مستوى الوظيفة العمومية وفي القطاع الخاص عبر المحاصصة في التشغيل. كما تم العمل بالأفضلية (القومية) لمصلحة المؤسسات المالاوية فيما يخصّ المناقصات الحكومية. كما تم تخصيص المنح الدراسية للطلاب المالاويين (٩٦٪)، وأصبحت اللغة المالاوية هي المعتمدة رسمياً في التعليم. ولم تتأخر الديموغرافيا عن السير خلف مجمل هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية. فالإسلام المالاوي، صاحب التقاليد الدافئة والتوافقية كما هو

الأمر في جاوا وسومطرة، اتّخذ نزعة متشدّدة، وتحوّل إلى رأس حربة لقومية تعادي الأجنبي. ولا يمكن ألا نتذكّر في مثل هذه الحال مثال إيرلندا؛ فهل كان من الممكن للكاثوليكية الإيرلندية أن تكون قوية بهذا الشكل لولا الغزو الإنجليزي الاسكتلندي البروتستنتي؟ وبما أن الدين هو عقيدة جماعية بقدر ما هو علاقة مباشرة بالله، له قابلية في أن يُستَخْدَمَ أداةً إيديولوجية فعّالة؛ فقد يستمر التعريف الديني للجماعات حتى بعد غياب العقيدة الميتافيزيقية. وما نشهده في ماليزيا هو استخدام سياسي ناجح للإسلام، وأصبحت الهوية المالاوية مقترنة بصورة جوهرية بالديانة الإسلامية. كما أن صفة (مالاوي) أصبحت مرادفة لـ(مسلم) (كما كان الأمر في ظل الدولة العثمانية؛ فقد كانت (تركي) تتساوى مع (مسلم) على الرغم من وجود أقليات مسيحية ويهودية تركية). وبما أن الإسلام أصبح ديانة رسمية؛ فإن الردة واعتناق المسلم لديانة أخرى أضحت مسألة ممنوعة، والمحاكم التي تطبق الشريعة هي المسؤولة الوحيدة فيما يخصّ الأحوال الشخصية؛ أي: الزواج، والطلاق، وتعدّد الزوجات، والميراث.

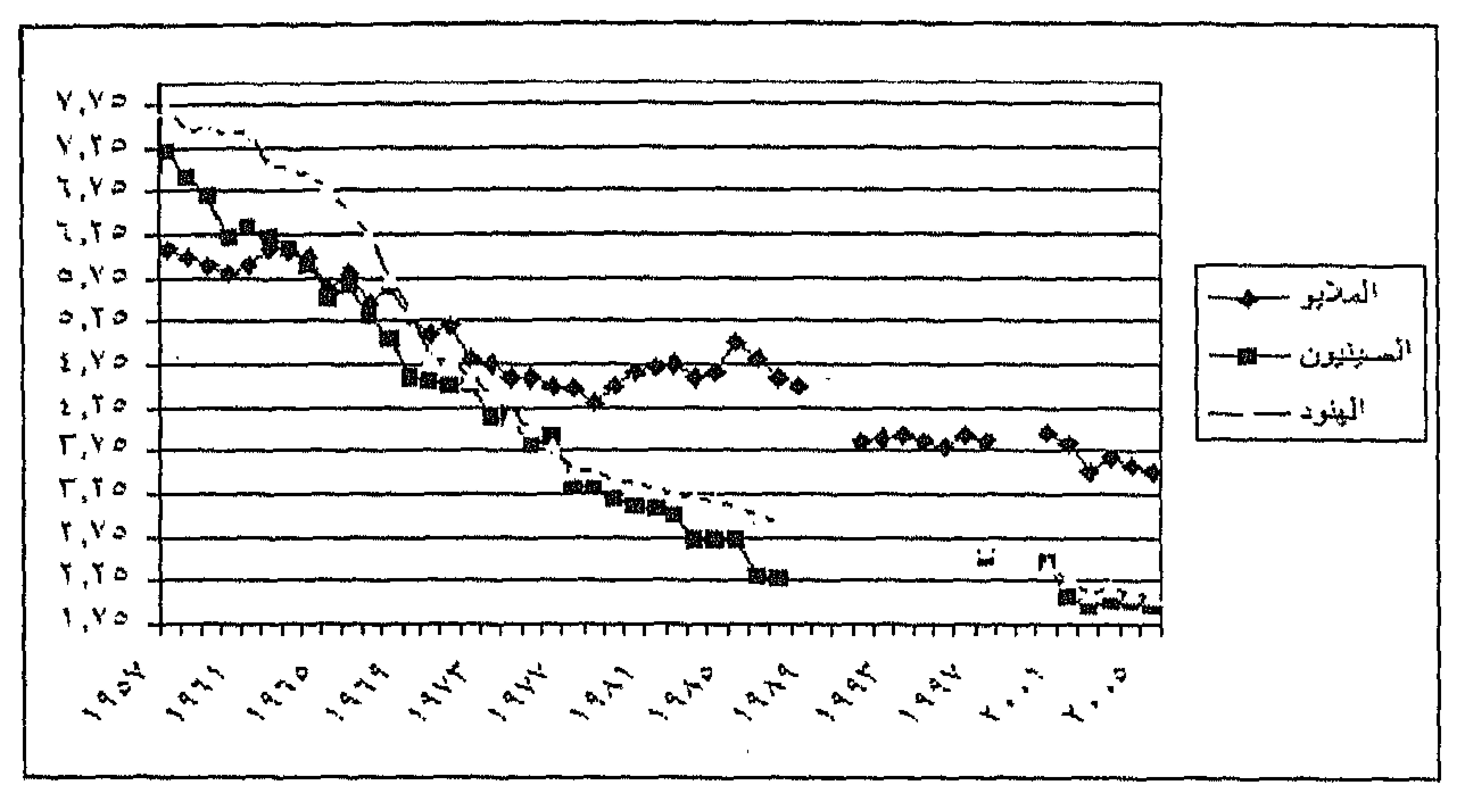
وحتى يتم تثبيت النزعة (الإسلامية التفوقية)، كان لا بد لها من قاعدة سكانية صلبة؛ أي: الزيادة في عدد المالاويين، والحد أكثر ما يمكن من الصينيين والهنود. وفي مجال الديموغرافيا الإثنية، حققت ماليزيا نجاحاً منقطع النظير؛ ففي حين لوحظ وجود هجرة مكثفة لصينيين وهنود يحملون الجنسية الماليزية إلى الخارج، كان المجتمع المالاوي يتلقى تعزيزات بوفود أبناء العم من الناحية الإثنية الذين قدموا بطريقة سرية أو قانونية من إندونيسيا، إلا أن الخصوبة قامت بدور أهمّ مما قامت به الهجرة.

كان الصينيون والهنود في القرن الماضي ينجبون أطفالاً أكثر من المالاويين (انظر الرسم البياني رقم ٨)؛ إلا أن الخصوبة انخفضت فيما بعد، وكانت

وتيــرة الانخـفــاض أســرع عند الصــينيين والهنود. وفي تاريخ حــدوث الاضطرابات الإثنية، نحـو عـام ١٩٦٩م، كـانت الفوارق لا تزال ضـعيفـة؛ أي: ٥,١ أطفـال للمـرأة الواحـدة عند المالاويين، و٤,٨ عند الهنود، و٤,٦ عند الصـينيين. وعلى إثـر (السـيـاسـة الاقـتصـادية الجـديدة) و(عـرقنة) الحيـاة الأيديولوجيـة، توقـفت الخـصوبة المالاوية عن التـراجع؛ فـبين عـامي ١٩٧٠ و١٩٨٦م، كـان التـحـول المتـواضـع من ٥,١ أطفـال إلى ٤,٨ أطـفـال، وتخلّلتـه مراوحات متكررة بين النسـبتين تشبه حالة الثبـات، في الوقت الذي كانت فيه الخصوبة الصينية تنخفض بنسبة النصف، والخصوبة الهندية تتراجع بنسبة الثلث. إنه مـثـال جيـد لـ(حـرب العدد) أو (مـعـارك المهـود)، لكن في صيـغـتهـا السلميـة بالمقـارنة مع فلسطين، أو إيرلندا، أو كوسـوفو. وكـان للهـدف القـومي المصـاب بجنون العظمـة، المقدَّر لعدد السـكان بسـبعين مليون نسمة من المالاويين عـام ٢١٠٠م (أي: ضـعـفـي العـدد الذي يمكن بلوغـه)، أثـر جـزئـي؛ فـقـد قـرّر خُمس المالاويين الشـروع في إنجـاب عـدد أكـبـر من الأطفـال مما كـان يتـوقع. ومنذ عـام ١٩٨٦م، بدأت الخـصـوبة تتـراجع بوتيـرة بطيـئـة (بمتـوسط ١,٣٪ سنوياً)، فـبلغت نسـبـة الخـصـوبة عـام ٢٠٠٥م ٣,٥ أطفـال، في حين كـانت خـصوبة الصينيين ١,٩٥؛ أي: إنهـا انتقلت إلى مـا تحت مـستـوى التوالد، في حين بلغت خـصوبة الهنود ٢,٠٨ أطفـال؛ أي: أنهـا اسـتـقـرت مـبـاشـرةً فـوق مستوى التوالد. وعلى عكس تأثير الأزمـة الاقتصادية، نحـو عام ١٩٨٥م، الذي كان حاسماً في كثير من البلدان الإسلامية، وأدى إلى تحولات في السلوكيات الإنجـابية؛ لم تكن الأزمـة التي أُطلق عليهـا (آسيوية) عام ١٩٩٧م بالقـوة التي يمكنها أن تؤثر في نزعة التكاثر المالاوية.

الرسم البياني رقم ٨

الخصوبة الإثنية/ الدينية في ماليزيا



– مصادر : إحصائيات (بدان بوساك).

قراءة: بالترتيب، مؤشر الخصوبة بعدد الأطفال للمرأة الواحدة.

ومع ذلك، فإن الخصوبة المرتفعة للمالاويين المسلمين هي ثمرة طموحاتهم الخاصة، وهي ليست مفروضة من أعلى. وقد بيّنت دراسة حديثة أنه حتى في حال وجود مستوى تعليمي واقتصادي متعادل بين المالاويين المسلمين والصينيين والهنود؛ فإن الأوائل ينجبون أطفالاً أكثر من البقية (+٤ , ٠ أطفال)، والذين يتطلعون إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال هم ضعفا الصينيين والهنود، كما أن ٥٥٪ من المالاويين لا يستعملون موانع حمل، مقابل ٢١٪ من الصينيين والهنود(٤). فالخصوبة المرتفعة للمالاويين ليست ـ إذاً ـ ناتجة من التخلف؛ فبعد أربعين عاماً من التمييز الإيجابي انمحت الفوارق الاقتصادية، بل انعكست أحياناً.

وخلال ذلك يبدو أن المالاويين المسلمين قد تمكنوا من حل معادلة صعبة نوعاً ما، وهي نسبة خصوبة مرتفعة مع وجود مكانة سليمة للمرأة. صحيح أن

موضة الحجاب، بل والشادور، في حالة انتشار، لكنه مجرد إعلان هوية مالاوية عن طريق هذه الأزياء؛ فالمرأة المالاوية تتمتع باستقلالية في الحركة تفوق بكثير مثيلتها الهندية، وتقوم بدور كبير في سوق العمل.

وبحسب نموذج النظرية، كان من الممكن أن تكون ماليزيا قد انتهت من تحولها الديموغرافي. وفي سنغافورة، حيث المالاويون يمثلون أقلية صغيرة إلى درجة أن ثقل العدد فقد كل دلالة سياسية له، تراجعت خصوبتهم إلى مستوى ٢,٠٧ عام ٢٠٠٥م؛ أي: إلى المستوى الإحلالي(٥).

إن الفحص الدقيق للمعطيات الإندونيسية والماليزية لا يؤيد القول بوجود إسلام نشيط بصورة خاصة على المستوى الديموغرافي؛ فالمسائل الهوياتية، والمواجهات بين جماعات قومية وجهوية وإثنية لغوية تمثل في المقابل عاملاً واضحاً وراء استمرار وجود خصوبة على مستوى أعلى من مستوى التناسل. والمقارنة التي تمت مع الفلبين الكاثوليكية قد تفتح في الحقيقة حقلاً تفسيرياً جديداً وكبيراً، يضع النسق العائلي في قلب التحليل. ثمة أمر مشترك بين إندونيسيا وماليزيا والفلبين، هو العيش المشترك المؤقت للشبان المتزوجين مع عائلاتهم الأصلية؛ إذ يواصل هؤلاء العيش بضع سنوات عند أولياء الشاب أو الفتاة إلى حين إنجاب الابن الأول، أو إلى حين زواج الأخ أو الأخت التالية. ففي المناطق الإسلامية، التي هي موضوع هذا الفصل، يتم ذلك عادةً داخل عائلة المرأة. وفي مثال الفلبين، يمكن أن يتم ذلك في عائلة الزوج أو الزوجة. وسنجد في أمريكا اللاتينية ـ المكسيك أو البيرو ـ آلية مشابهة مع تفضيل عائلة الزوج. أفلا توجد علاقة بين خصوبة استقرت في مستوى ٢,٥ أطفال وهذه الآلية الخاصة بالسكن المؤقت الذي يسهل خاصية التناسل بتأمين مساعدة عائلية مهمة للزوج الشاب من دون أن تكون قاهرة وفي لحظة حاسمة؟ البلدان المذكوران هنا من أمريكا اللاتينية لا يعارضان هذه

الفرضية؛ ففي سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، نجد في المكسيك خصوبةً تقدر بـ٢,٤، وانتشاراً غالباً للتعليم في صفوف الفتيات تحقق منذ عام ١٩٣٠م. وفي البيرو، الخصوبة تقدّر بـ٢,٩، وانتشار التعليم يعود إلى عام ١٩٥٠م. والأمر هنا لا يتعلق بالاستنتاج، إنما بالإيحاء بأن مسألة الاحتفاظ بخصوبة في مستوى ٢,٥ أطفال تتجاوز بكثير مسألة الإسلام. ومع السكن المشترك المؤقت للأزواج الشبان، نحن أمام إمكانية وجود آلية دعم للخصوبة التي تُذكِّر بما كان من أثر لمدارس الحضانة الفرنسية المسؤولة جزئياً عن الاحتفاظ بنسبة خصوبة في مستوى طفلين للمرأة الواحدة أكثر من أثر غامض للعقيدة الدينية.

الهوامش:

(١) يوسف كرباج:

Y. Courbaje, " L'Indonésie: une transition presque achevée dans le plus grand pays de l'islam" ،in Jean Claude Chasteland et Jean Claude Chesnais: La Population du monde ،Enjeux et problèmes ،INED/PUF ،1997, p 183-208) .

(٢) يوسف كرباج:

Y Courbage" L'Indonésie: une transition dans le plus grand pays de l'islam" ،in J.C. Chasteland et J. C. Chesnais ،La Population du monde ،Enjeux et problèmes، INED/PUF ،2002, p244-264 .

(٣) العدد المثالي للأطفال هو ٣ أطفال، وهو يتناسب مع ٢,٩ أطفال أحياء مُعلن عنهم في تقرير نسبة وفيات الأطفال. ويمكن عدّ المؤشر التوليفي للخصوبة المرادة الذي يشير إلى رقم ٢,٢ حداً أدنى.

(٤) فيليب مورغان وآخرون (Philip Morgan et al. Muslim and non Muslim Difference in Female Fertility: Evidence from Four Asian Countries. Population and Development Review). (سبتمبر، ٢٠٠٢م، ص٥١٥-٥٣٧).

(٥) لكنها أعلى من خصوبة الصينيين (١,٠٨)، والهنود السنغافوريين (١,٢٥) الذين ينتحرون ديموغرافياً.

الفصل التاسع
أفريقيا جنوبي الصحراء

إن أفريقيا جنوبي الصحراء هي المنطقة التي تظلّ فيها الخصوبة اليوم عاليةً في كل مكان؛ لأن التحول الديموغرافي لا يزال في بداياته. إنها منطقة تعدّد الزوجات المكثّف، لكن ـ على عكس الفكرة الشائعة ـ فإن هذا النمط من الزواج ليس هو أصل (الانفجار السكاني) الأفريقي. صحيح أن تحقيق نسبة عالية من تعدّد الزوجات يتطلب فوارق عمرية كبيرة بين الأزواج، كما يتطلب سن زواج متدنياً جداً بالنسبة إلى النساء؛ مماً ينتج منه مدة تناسل طويلة، لَكِنَّ بعض النساء الشابات يتزوجن من رجال متقدمين في السن تكون قدرتهم الجنسية وخصوبتهم منهكة. إضافةً إلى ذلك، فإن الفصل في الإقامة والسكن المنتشر بين العائلات المُعدِّدة لا يساعد على تواتر العلاقات الجنسية.

وعلى العكس من ذلك، نجد في أفريقيا كل المتلازمات للتخلف الديموغرافي: تدنّي مستوى العيش، والتحضّر غير المكتمل، ونسبة وفيات أطفال مرتفعة. لكن يبقى دائماً أهم مؤشر تنبُّؤ عن الخصوبة، وهو مستوى انتشار التعليم الذي يظلّ هنا أكثر تدنِّياً مما هو عليه في أي مكان آخر على الرغم من التقدم السريع؛ فالكتابة ليست ممارسة قديمة في أفريقيا. وباستثناء الاستخدام الديني للغة العربية الفصحى في جنوبي الصحراء المباشر، فالقارة لا تمتلك قبل الاستعمار الأوربي أيّ نظام كتابة. والتدارك يتم بوتيرة عادية جداً، لكن التخلف في مجال نشر التعليم لم يتم تجاوزه بعد. عموماً، هذا التأخر مشترك بالنسبة إلى المناطق الإسلامية وغير الإسلامية مع بعض الفروقات.

إن الإسلام جنوبي الصحراء نتج من انتشار حديث نوعاً ما. وإذا كانت

بعض البلدان الإفريقية تُعَدُّ إسلاميةً بوضوح (مالي، والسنغال، والنيجر، وغينيا، وغامبيا)، فإن بعضها الآخر تميّز بتوازنات غير ثابتة، وذلك مثل: نيجيريا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وغينيا بيساو. ففي هذه البلدان الأخيرة تقدّر نسبة المسلمين بنصف عدد السكان. لكن من جهة ثانية، كيف يمكن توصيف بلدان أخرى لا يشملها هذا الكتاب؛ إذ تظلّ النسب غير واضحة، وليست بعيدة عن التساوي؛ مثل: إريتريا، وإثيوبيا، وتنزانيا؟

إن وتيرة انتشار التعليم تسمح بتفسير أهم ما في تأخّر التحول السكاني الأفريقي، خصوصاً في المنطقة الإسلامية. فلم يتم تجاوز عتبة الانتشار الغالب للتعليم بالنسبة إلى الرجال في السنغال سوى عام ١٩٩٠م، وفي بوركينا فاسو نحو عام ٢٠٠٦م، ولن يتم ذلك في مالي إلا قرابة عام ٢٠١٠م. أما بالنسبة إلى نساء هذه الأقطار الثلاثة، فإن تجاوز هذه العتبة قادم، وفي تواريخ تراوح بين عام ٢٠١٠م بالنسبة إلى السنغال، وعام ٢٠٢٠م بالنسبة إلى بوركينا فاسو ومالي. لكن انتشار القراءة والكتابة في البلدان التي تقع أكثر في اتجاه الجنوب، والمسلمة جزئياً، يظلّ أكثر تقدماً، وذلك مثل: نيجيريا، وساحل العاج؛ فقد تمّ تجاوز عتبة ٥٠٪ من المتعلمين في صفوف الرجال البالغين من العمر بين ٢٠ و٢٤ عاماً عام ١٩٧٠م في نيجيريا وساحل العاج، وبالنسبة إلى النساء كان ذلك في عامي ١٩٨٣ و١٩٩٨م.

فبالنسبة إلى نيجيريا، بدأ تراجع الخصوبة يتم نحو عام ١٩٨٣م، وهو التاريخ الدقيق لتخطّي حاجز الـ٥٠٪ من النساء المتعلمات، ويمكن هنا أن نقول: إن ذلك يترجم النظرية المعيارية للتحول الديموغرافي. لكن بالنسبة إلى ساحل العاج، والسنغال، وبوركينا فاسو، ومالي، فنحن مرة أخرى في مواجهة انخفاض خصوبة لا ينتظر انتشار التعليم في صفوف النساء؛ فتراجع الخصوبة متزامن أو متعاقب مع انتشار القراءة والكتابة بصفة غالبة للرجال

الواقعة أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً، فحتى تعليم الرجال في مالي وبوركينا فاسو يبدو غير كافٍ لتفسير انخفاض الخصوبة الذي حدث نحو عام ١٩٩٠م. فهل يمكن الإشارة إلى عامل الكثافة السكانية مثلما هو حال بنغلاديش، أو إلى أثر مستقلّ للعلاقة القائمة مع فرنسا عبر تيارات الهجرة؟! لكن مادامت مؤشرات الخصوبة فوق (٦) فلا يمكننا أبداً أن نقوم باستنتاجات من هذه التحولات التي لا تزال في بداياتها وتظلّ غير أكيدة.

اللوحة رقم٩:

الخصوبة، ووفيات الأطفال وحضور الإسلام في أفريقيا جنوبي الصحراء

	% المسلمون	وفيات الأطفال	الخصوبة
السنغال	٩٤	٦١	٥,٣٦
مالي	٩٠	١١٣	٦,٧٥
غامبيا	٩٠	٧٣	٥,١٠
غينيا	٨٥	٩١	٥,٧١
النيجر	٨٠	١٢٣	٦,٤٩
سيراليون	٦٠	١٦٣	٦,٤٩
تشاد	٥١	١٠٢	٦,٣٢
نيجيريا	٥٠	١٠٠	٥,٥٩
بوركينا فاسو	٥٠	٩١	٦,٢٠
غينيا بيساو	٥٠	١١٦	٧,٠٩

المصدر: لوحة الملحق.

ففي البلدان الإسلامية الواقعة جنوبي الصحراء، فإن متوسط الخصوبة الوطنية يبلغ ٥,٩ أطفال للمرأة الواحدة. وفي حدّه الأدنى، في السنغال وغامبيا، يتجاوز متوسط الخصوبة خمسة الأطفال، ويبلغ أو يتجاوز ٧ أطفال في النيجر، ومالي، وغينيا بيساو. على المستوى التفسيري، يمكننا مباشرة استبعاد أثر خاص وكثيف للدين؛ ففي مجمل البلدان غير الإسلامية لأفريقيا الغربية والشرقية والوسطى تبلغ نسبة الخصوبة ٥,٦ أطفال للمرأة الواحدة. والفارق ليس ـ إذاً ـ سوى ٠,٣ أطفال فقط؛ أي: ٥٪، وهو اختلاف غير مهم. كما أن أفريقيا الغربية، حيث تتركز معظم الأقطار الإسلامية بشكل تام، وحيث الخصوبة أعلى نوعاً ما، تُشكِّل منطقة ذات تقليد سلالي أبوي قبل دخول الإسلام. ويبدو أن العامل المستقلّ عن الدين أو الأهم من التأثير الديني، الذي يُفسّر هذه الخصوبة النسبية، يتمثّل في مكانة المرأة المتدنية نسبياً في المجتمع.

ومن هذه الناحية، فإن مثال بوركينا فاسو هو الأكثر نموذجيةً في هذا المضمار؛ فنسبة المسلمين في حدود ٥٠٪ من إجمالي السكان. لكن من بين كل بلدان أفريقيا الغربية، لعله القطر الأكثر قرباً من مركز السلالية الأبوية والنسق الأفريقي الأصلي لتعدّد الزوجات؛ فالطابع النسبي للأسلمة لا يختلف عن بقية المنطقة بخصوص مجمل القياسات، خصوصاً المتعلقة منها بالخصوبة.

الفوارق المناطقية بالنسبة إلى الخصوبة: الأعراق والديانات

تتميّز كل من نيجيريا وبوركينا فاسو وتشاد بوجود أغلبيات مسلمة إلى جانب أقليات نصرانية، وأخرى إحيائية لكنها في تناقص مستمر. لكن يُلاحظ في هذه البلدان وجود فوارق جهوية كبيرة بالنسبة إلى الخصوبة؛ مما يسمح بتقدير تأثيرات الإسلام في الخصوبة في سياقات معيّنة.

ففي شمال نيجيريا المسلم، حيث تم تطبيق الشريعة في بعض ولاياته، تكون نسبة الخصوبة أعلى مما هي عليه في بقية أنحاء القطر؛ إذ تصل إلى ٧,٠ أطفال للمرأة الواحدة في الشمال الشرقي (الذي يهيمن عليه الكانوري)، و٦,٧ في الشمال الغربي (هاووسا وبول)، و٥,٧ لدى سكان الشمال الأوسط. هذه النسب هي أعلى بشكل واضح من النسب الموجودة في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي، وهي ٤,١ أطفال (يوروبا وإيدو، وإيبو وأكوي)، وكذلك هي أعلى من النسب الملاحظة في الجنوب، وهي ٤,٦ أطفال، وهو مأهول بسكان من النصارى و(الودون) (الودونية: ديانة تعتمد السحر)، أو كليهما معاً. وبيّنت أبحاث دقيقة تأثيراً خاصاً للديانة الإسلامية في الخصوبة؛ فالبروتستنت والكاثوليك أكثر قابلية لاستخدام موانع الحمل الحديثة، ونسبة الخصوبة عند البروتستنت أقلّ ٢٠٪ مما هي عليه لدى المسلمين. وبالنسبة إلى الكاثوليك أقل بـ٣٠٪ مما هي عليه أيضاً عند المسلمين. كما أن للمسلمين ميلاً واضحاً للعائلة الكبيرة[1]. لكن ألا يعود هذا التأثير للإسلام في الخصوبة في نيجيريا إلى سياق خاص بهذا القطر، وإلى أثر جهوي بحت؟ فالتوازن الطائفي هشّ، وهو يُذَكِّرُ ببلدان سبق التعرّض لها؛ مثل: لبنان، وماليزيا. فانفصال بيافرا الذي مرّ عليه أربعة عقود، وكان له طابع إثني وديني، وراح ضحيته مليون قتيل، لم ينمحِ من الذاكرة بعدُ.

إضافةً إلى ذلك، يشمل فارق الخصوبة عاملاً ذا أهمية خاصة يتمثّل في انتشار التعليم. ففي المناطق الجنوبية، نسب إحسان النساء اللاتي تراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عاماً للقراءة والكتابة تقع بين ٦٠ و٩٠٪ عام ١٩٩١م. وفي الشمال تراوح النسب بين ٢٠ و٤٥٪. وفي الجنوب الغربي، قبيلة (اليوروبا) المسلمة بصورة جزئية ليس للإسلام فيها أثر تربوي أو ديموغرافي يمكن تقديره حقيقةً.

وفي ساحل العاج، يتداخل العرق، والمنطقة، والدين، والخصوبة، على خلفية أزمة اقتصادية وهوياتية ظهرت على إثر وفاة الرئيس هوفويه بوانيي؛ فالنقاش حول الهوية الإيفوارية، الذي يستبعد ضمناً مسلمي الشمال، يستند أيضاً إلى قاعدة ديموغرافية؛ فالمسلمون الإيفواريون الذين تتجاوز نسبتهم من مجمل عدد السكان ٣٥٪، ويتلقون دعماً من المهاجرين المسلمين الوافدين من البلدان المجاورة (خاصة المالنكي)، لهم خصوبة تُقدّر بـ٦,٢ أطفال، وهي تتجاوز خصوبة المسيحيين التي تقدّر بـ٤,١ بنسبة ٥٠٪ (الإحيائيون في منزلة بين المنزلتين بخصوبة تقدّر بـ٥,٦ أطفال). لكن، ومثلما هو الأمر في نيجيريا، يستند فارق الخصوبة إلى فارق انتشار التعليم؛ فلغة المستعمر - سواء أكان فرنسياً أم بريطانياً - جاءت عبر بوابة الجنوب، مصحوبةً بكل تأثيرات الثقافة الأوربية. وهنا نرى بصورة بديهية مؤشرات انتشار التعليم الأكثر ارتفاعاً، بالتزامن مع مؤشر الخصوبة الأكثر تدنّياً. إضافةً إلى ذلك، ومن دون الدخول في التفاصيل، فإن كل الأنساق العائلية في الساحل تُؤمّن مكانةً رفيعةً للمرأة منذ ما قبل دخول الإسلام، وفي صيغ مختلفة.

لا تُظهر بوركينا فاسو، وهي كذلك من بين الأقطار المتعددة الطوائف والأعراق، لكنها أكثر هدوءاً، فوارق في الخصوبة بحسب الدين بالقوة التي لُوحظت في نيجيريا أو في ساحل العاج. وباستثناء العاصمة واغادوغو، تبدو الخصوبة في أدنى مستوى لها (٥,٤) في الوسط الجنوبي المأهول بالغورونشي والموسي، وتبدو في أعلى مستوى لها في الشمال الساحلي (٧,٧)، وهي منطقة مأهولة بالفولاني. وعلى الرغم من أن قليلاً من سكان بوركينا فاسو يدّعون اعتناق الديانة الإحيائية (١٥٪)؛ وأن الأغلبية اختاروا الإسلام (٥٦٪)، أو النصرانية (٢٩٪)؛ تظلّ الديانة التقليدية منتشرةً، وتأثير الدين في الخصوبة محدوداً جداً، وتظل خصوبة (الفولاني) في الشمال أعلى، لكنها ناتجة من نمط حياة البدو الرُّحَّل أو شبه البدو الرُّحَّل أكثر منها من

ماضيهم كناشرين متحمسين للإسلام. كما أن بوركينا فاسو ليست بالبلد الساحلي، كما أنها ليست مقسمة جهوياً إلى طبقات من حيث مستويات التنمية، وبحسب محور جنوب - شمال مثلما هو الأمر في نيجيريا أو ساحل العاج.

أما تشاد فهي سودان أو موريتانيا مصغّرة، باحتوائها على إثنيات مسلمة من غير السود؛ كالتوبو أو الفولاني، في الشمال الصحراوي والساحلي، وأقوام سود؛ نصارى أو إحيائيين، في الجنوب. فقد سيطر الشمال (بلاد السادة) المكوّن من سلطنات ـ تاريخياً ـ على الجنوب المُسمَّى (دار العبيد). وتختلف الخصوبة بحسب الديانة، لكن بطريقة معاكسة تماماً لما لُوحظ في نيجيريا؛ فالجنوبيون النصارى والإحيائيون أكثر خصوبةً (٦,٥) من المسلمين في الشمال (٦,٢). لكن الجنوب، الذي هو أكثر تقدّماً، يُفترض أن تكون خصوبته أقلّ. فأمية النساء المرتفعة في الجنوب (٦١٪) تبلغ في الشمال حدّاً قياسياً (٩٤٪)، وهي بالنسبة إلى الرجال ٢١٪ في الجنوب مقابل ٨٤٪ في الشمال. علينا هنا الإشارة إلى خصوبة مرتفعة لدى النصارى، وعدم استبعاد فرضية وجود تفسير سياسي لهذه الخصوبة؛ نتيجة تاريخ مضطرب لهذا البلد.

البنات المسلمات في مأمن من الوفاة

إن الآفة السكانية لأفريقيا جنوبي الصحراء ليست حقيقة خصوبتها المرتفعة بقدر ما هي نسب الوفيات القياسية لدى الأطفال والكهول المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (السيدا أو الإيدز)؛ فالوفيات الأفريقية تسير بحسب إيقاع غير نموذجي؛ فهي تظلّ مرتفعةً حتى نهاية السنة الأولى من العمر، لكنها ـ على عكس القاعدة العامة ـ تظلّ مرتفعةً إلى السنة الخامسة. وفي أفريقيا جنوبي الصحراء يموت الأطفال بين سنّ الواحدة والرابعة بالقدر

ذاته لمن هم قبل سن الواحدة، وأحياناً أكثر مثلما هو شأن النيجر (أكثر بـ٤٠٪)؛ فطفل واحد من ٤ أطفال أو ٥ يموت قبل سن الخامسة؛ لذلك يبدو الأمر عادياً ـ في اتجاه ما ـ أن تكون الخصوبة في جنوبي الصحراء مرتفعة؛ لإحداث توازن مع آثار الوفيات.

هل البنات المسلمات أكثر تضرّراً من الأولاد من هذا الوضع؟ ثمة وفيات مرتفعة في الطفولة (بين الولادة وسن الخامسة) تبدو في نصف البلدان الإسلامية: نيجيريا، والسنغال، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد. لكن الوفيات في صفوف الإناث لدى المسلمين جنوبي الصحراء أقل مما هي عليه في شمالي أفريقيا، أو في قارات أخرى، أو في الشرق الأوسط، أو في القوقاز، وآسيا الوسطى. إضافةً إلى ذلك، الوفيات في صفوف الإناث مرتفعة في ١٤ قطراً من ٢٤ قطراً غير مسلم جنوبي الصحراء مما هي عليه في البلدان الإسلامية.

في مقاربة أولى، يبدو أن الإسلام يُؤمِّن حماية كبيرة من مرض الإيدز الذي يفتك بأفريقيا جنوبي الصحراء؛ مما يتسبب في انهيار كبير في العمر المتوقع في أثناء الولادة في زمن السلم. والبلدان (النصرانية) هي الأكثر إصابةً بهذا المرض، وتصل النسبة إلى أن ٢٠٪ من الأشخاص مصابون بهذا المرض ـ وقد تصل النسبة في حدها الأعلى إلى ٣٣٪ مثلما هو الأمر في سوازيلاند (التي تقع في جنوبي أفريقيا) ـ في الشريحة العمرية النشطة جنسياً. والأعمار المتوقعة عند الولادة تنخفض إلى ٣٥ عاماً في أفريقيا الأسترالية (حيث عدد المسلمين محدود جداً). في المقابل، فإن البلدان الإسلامية العشرة تنجو من هذا الوباء، والنسبة تشير إلى أن أقل من ٤٪ مصابون بمرض الإيدز في الأقطار الأكثر تضرراً؛ مثل: نيجيريا، وتشاد، وغينيا بيساو. وتراوح النسبة في بقية البلدان بين ١ و٢٪. والتفسير الأقرب

إلى الحقيقة يحيل إلى عملية ضبط كبيرة للنشاط الجنسي للنساء في بلدان غربي أفريقيا حيث يتركز المسلمون. لكن مرةً أخرى، تجب الإشارة إلى الأنساق العائلية ـ بمعزل عن الإسلام ـ الأكثر سلالية أبوية قبل أن نسند وضعاً صحياً أفضل إلى حزْم ديني وأخلاقي كبيرين.

حتى الآن، يبقى إسلام جنوبي الصحراء في وضع الأقلّية من الناحية العددية. فإذا كان يتجاوز، من حيث العدد، مسلمي المنطقة السوفيتية سابقاً، فإنه يظلّ في المرتبة خلف الإسلام العربي، وخلف الإسلام الشرق الأوسطي غير العربي، أو إسلام الشرق الأقصى؛ فمسلم واحد من (٦) هو أسود من جنوبي الصحراء. لَكِنْ ثمة انزلاق لمركز الثقل الديموغرافي الذي يظهر في تفاوتات الخصوبة؛ فحيث إن المسلم (السوفيتي سابقاً)، أو من منطقة الشرق الأقصى، لا ينجب سوى أكثر قليلاً من طفلين، وأن العربي أو المسلم الشرق الأوسطي غير العربي لا ينجب سوى ٣,٥ أطفال، وأحياناً في وضعية حرجة بسبب وتيرة التحول الديموغرافي يُلاحظ أن أفريقيا السمراء الإسلامية تظل قريبة من ٦ أطفال؛ فقوة جمود الحركات الديموغرافية تؤكد حدوث انتقال مركز ثقل الإسلام نحو الجنوب خلال القرن الحادي والعشرين. وليس بالأمر المستحيل أن المشكلة الأساسية المرتبطة بالإسلام ستكون يوماً ما غير مرتبطة بعلاقاته مع الشمال (النصراني) أو (ما قبل النصراني)، إنما بالانقلاب الحاصل في توازناته الداخلية.

الهوامش:

(١) موييوا أولادوسو: Muyiwa Oladosu, "Prospects for Fertility Decline in Nigeria: Comparative Analysis of the 1990 and 1999 NDS data", Workshop on prospects for fertility decline in high fertility countries, Population Division New York, 2001.

الخاتمة

هل يؤثّر الإسلام في الديموغرافيا؟ اعتماداً على هذا المسح التاريخي والجغرافي الذي تمّ في هذه الفصول التسعة يكون الجواب بالنفي بكل وضوح. إن مجموعة نسب خصوبة المسلمين حول العالم - من ١,٧ إلى ٧ أطفال للمرأة الواحدة - لهي متنوعة كتنوع (الأسلمة) التي تراوح بين المرتدّين، أو الملاحدة، إلى الأصوليين والسلفيين المناضلين؛ مروراً بهذه الفئة التي ما فتئت تزدهر، التي تتعلق بالمسلمين (سوسيولوجياً) ٠٠أو ذوي (الثقافة الإسلامية). فالإجماع الإسلامي، والإسلام الثابت، والجوهر الإسلامي ليست سوى رؤى تعكسها الأذهان.

وإذا ما حدث أن الإسلام أثّر بطريقة مستقلة في التحول الديموغرافي؛ فقد تمت المبالغة في تقدير هذا التأثير بصورة حادة. فبالنظر إلى عدد المتغيرات الأخرى وقوتها، تُعبِّر عمليةُ تفضيلِ عَدِّ الإسلام عاملاً تفسيرياً عن قِصَرِ نَظَرٍ فكريٍّ؛ فانتشار التعليم، والسلالية الأبوية، وردة فعل الجماعة الأقلية، وريع ثروات باطن الأرض؛ تحيل فكرة الخصوصية الديموغرافية الإسلامية إلى حالة المتغير الترسّبي.

وهذا لا يعني أبداً استبعاد العامل الديني من التحليل، بل المستبعد هو الخصوصية الإسلامية، التي تعكس في الذاكرة صورة الخصوصية المسيحية، ذلك أن الدين يظهر في هذا الكتاب في مظهرين؛ أحدهما واسع، والآخر محدود.

فالواسع منهما خاصّ بكل الديانات التي تشجع جميعها - صراحةً أو ضمناً - على التناسل؛ لأنها تعطي للحياة معنى؛ لذلك فإن تقويض الدين ثم تراجعه يبدو - إلى جانب انتشار التعليم - شرطاً لانخفاض الخصوبة. وفي هذا الخصوص لا شيء يميّز الإسلام من النصرانية.

أما المظهر المحدود للبُعد الديني، فيتعلق بالمتغيّر الشيعي/ السُّني للإسلام؛ فذلك عامل وجيه مَكَّنَ من قراءة أسس الخصوبة في إيران، وأذربيجان، والمناطق الشيعية في لبنان، والعلوية في سورية. ولا شك في أنه سَيُظْهِرُ تمايزاً ديموغرافياً بين السُّنّة والشيعة يوماً ما في العراق إذا استتبّ السلم هناك، وسمحت بذلك الإحصائيات. فالدين هنا مهمٌّ جداً، لكن فقط في حالة تَأكُّدِ خصوصية داخلية خاصة بالإسلام. وقد كان التمايز بين الكاثوليكية والبروتستنتية عاملاً تفسيرياً من الصنف ذاته. إن مثل هذا التعارض مفيد لقراءة بعض الحيثيات الإحصائية، لكنه ليس ثابتاً أبداً؛ فهو يوضح التأخر، والفوارق الزمنية، لكنه لا يعني التميّز الأبدي. فحتى بداية القرن العشرين، كان التعارض بين الكاثوليكية والبروتستنتية قوياً جداً، وقد استخدم ذلك ماكس فيبر في تأملاته حول التقدم الثقافي والاقتصادي للعالم البروتستنتي. لكن وجاهة ذلك توقفت، ولم يعد يسهم في توصيف التنوّع الاقتصادي والديموغرافي الأوربي. وسيكون الأمر كذلك بالنسبة إلى التمايز الشيعي السنّي.

لفهم التحديث في أوربا، علينا أن نكون قادرين على تصوّر دورة طويلة الأمد؛ حيث يقوم انتشار التعليم، والانسلاخ عن النصرانية، ثم انخفاض الخصوبة بالزيادة في حدّة التمايز بين المناطق الدينية؛ كي يقود ذلك ـ فيما بعد ـ إلى الالتقاء. ويجب اعتمادُ تَمَثُّلٍ شبيه بذلك لفهم مسار التحديث في العالم كلّه، أو بالأحرى سحب مسار التحديث الذهني الذي تمّ بدايةً في أوربا على قارات أخرى. والعالم الإسلامي اليوم يقع في قلب التحوّل نحو الحداثة، وبعض البلدان التحقت بأوربا من حيث مستويات الخصوبة فيها، وبعضها الآخر بدأ للتوّ هذا التطور؛ لكن المسار انطلق إلى درجة أننا نراهن على إمكانية ظهور عالم مُوَحّد. إن المجتمعات الإنسانية لن تكون أبداً متشابهةً تماماً، ويكون من العبث ـ والمحزن أيضاً ـ تَصَوُّرُ عالم متجانس في أدقّ تفاصيله؛ فجمال أوربا يكمن في الفوارق الثابتة بين السويد وإيطاليا،

وإنجلترا وهنغاريا، ولا يمكن للتحليل السكاني للمجتمعات أن يحلّ محلّ تحليل الفوارق الثقافية، لكنه يضع حدّاً لما هو مقبول فكرياً في هذه الممارسة.

وحتى نقبل بالاستنتاج المتفائل، على عكس اتجاه هذا الكتاب، يجب أن نكون حساسين لنجاعة المتغير الديموغرافي، وعلينا أن نتخيل الحد الذي يصيبه هذا المتغير في النّيل من خصوصية الناس والمجتمعات. ولعلّنا قد نطلب هنا من القارئ سلوكاً غريباً يتمثل في الثقة بِبُعْدٍ ربما لم يشدَّ اهتمامه قط، لَكِنَّ قبول بديهية الأهمية الحاسمة لتحديد النسل كمحرك للتحديث، ومؤشر على تطور العقليات، قد يجعلنا في مأمن من التمثّل الكارثي لكوكب مُنقسم إلى حضارات مغلقة الواحدة في وجه الأخرى، متكوّنة من أناس يختلف بعضهم عن بعض بفعل دياناتهم. لقد مرّ علينا زمن كان بعض الناس يرى فيه بروز (الإنسان السوفيتي) (homo sovieticus)، المختلف في جوهره عن الإنسان الغربي، سواء أكان من أوربا الغربية أو من أمريكا. لكن - في الوقت نفسه - كان تراجع الخصوبة الروسية يعني أن الروس أناس مثل غيرهم؛ فظهور حرية الاختيار في الحياة الجنسية والعائلية لا يمكن إلا أن يتبعه سحب ذلك إلى الحياة الأيديولوجية والسياسية لفكرة الحرية ذاتها.

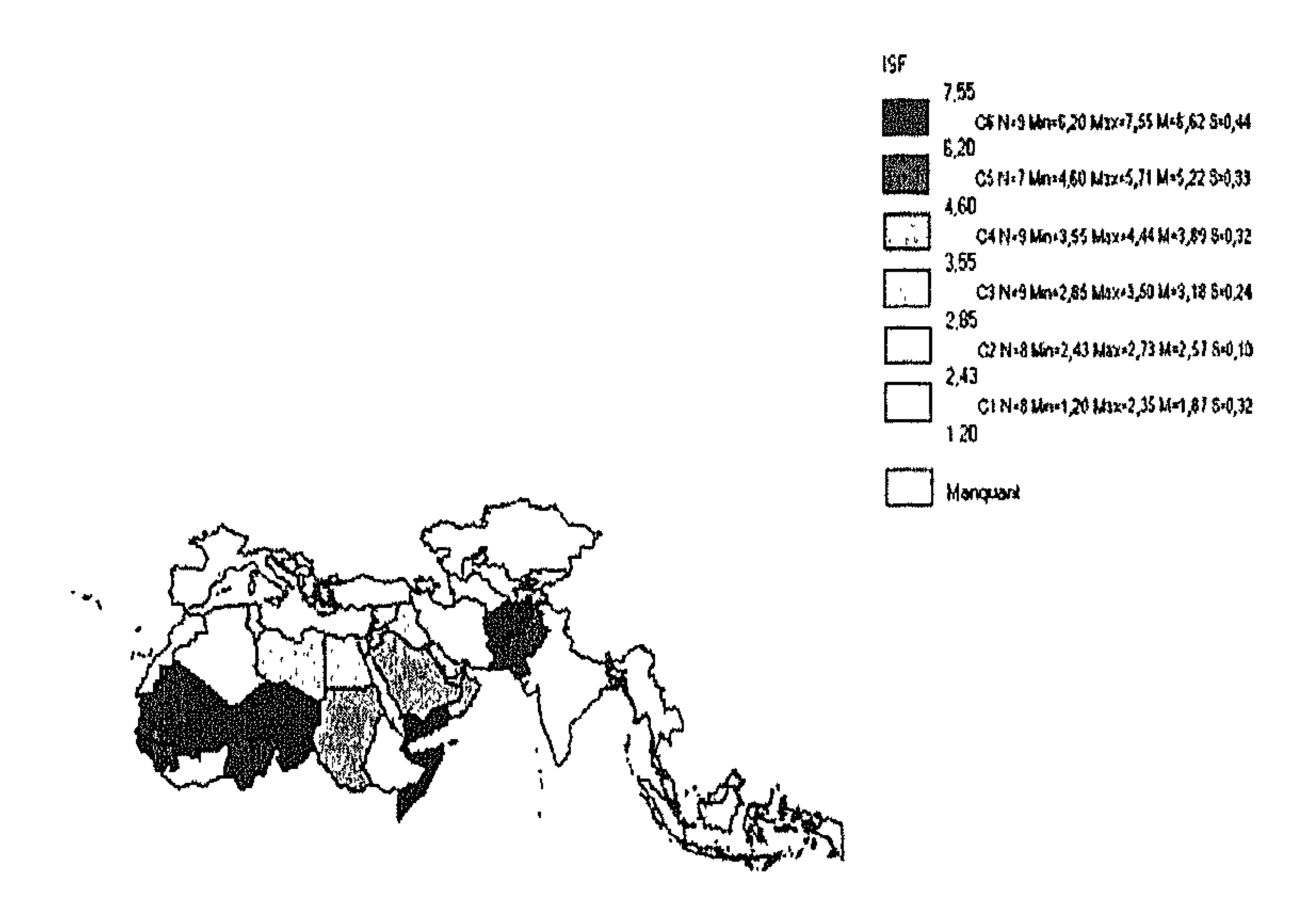
واليوم، في عالم قلق بفعل العولمة الاقتصادية، فإن التصنيف، والتقسيم، والإدانة، عملية مغرية؛ فبعض القوى وبعض الباحثين لهم مصلحة في أن تستقرّ في الأذهان صورةُ الصراع الحضاري، الذي يخفي العنف الخفيّ للصراعات الاقتصادية. والديموغرافيا تُحَرِّرُ من هذا الجنون المُوظّف، وتُمكِّن من الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فسكان العالم، من حضارات وديانات مختلفة، يسيرون في اتجاه التلاقي، وتلاقي مؤشرات الخصوبة يسمح باستشراف المستقبل القريب؛ إذ لن يُنظر إلى تنوّع التراث الثقافي بوصفه مصدرَ نزاعات، لكنه سيشهد فقط على ثراء التاريخ الإنساني.

ملحق ١

مؤشرات الخصوبة في البلدان الإسلامية

مؤشرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية للبلدان الإسلامية

(مسلمون بنسبة ٥٠٪ أو أكثر من السكان)



Fait avec Philcarto - http.//perso.club internet.fr/philgeo [discrétisation '=EF']
courbage
test P musulmans

الملحق رقم٢

المؤشرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان الاسلامية ٢٠٠٥م

(بنسبة سكان مسلمين ٥٠٪ أو أكثر)

	السكان ٢٠٠٧م (بالآلاف)	نسبة المسلمين (%)	مؤشر الخصوبة ٢٠٠٥م	المؤشر الأقصى للخصوبة	مؤشر الأطفال (بالآلاف)	نسب انتشار التعليم شبان %	نسب انتشار التعليم فتيات %	نسبة سكان المدن %	الناتج الاجمالي المحلي لنصيب الفرد $أمريكي
بلدان عربية									
المغرب	32784	99	2,43	7,40	40	81	61	55	4360
الجزائر	33861	99	2,57	8,36	32	94	86	49	6770
تونس	10312	98	2,02	7,25	20	96	92	65	7900
ليبيا	6085	97	2,85	7,62	24	98	97	86	9900
موريتانيا	3247	100	5,20	6,79	71	68	56	40	2150
مصر	76853	94	3,36	7,07	33	90	79	43	4440
السودان	37793	70	4,20	6,67	64	85	71	36	2000
العراق	30291	97	3,50	7,30	88	89	81	68	2300
سورية	19988	94	3,50	7,80	18	94	90	50	3740
الأردن	5966	96	3,55	8,00	24	99	99	82	5280
لبنان	3653	60	1,69	5,74	17	99	99	87	5740
فلسطين	2867	96	3,70	8,00	21	99	99	57	979
*المملكة العربية السعودية	25809	100	3,61	8,45	23	96	96	86	14740
اليمن	22325	100	6,20	8,70	75	59	44	26	920
*الامارات العربية المتحدة	4775	100	3,69	7,50	9	93	93	74	24090
*الكويت	2839	100	4,14	7,50	10	100	100	96	24010
*عُمان	2668	100	3,56	8,70	10	98	97	71	9000
*قطر	857	100	4,44	7,75	9	95	98	100	24000
*البحرين	751	100	3,10	6,21	10	97	97	100	21290
الصومال	8766	100	6,23	7,25	119	45	34	34	600
جزر القمر	841	98	5,09	7,05	59	91	80	33	2000
جيبوتي	820	94	4,20	7,80	99	79	55	82	2240
الشرق الأوسط الكبير غير العربي									
تركيا	75161	99	2,35	6,90	39	98	93	59	8420
إيران	71220	98	2,00	7,00	31	99	97	67	8050
أفغانستان	32254	99	6,80	8,00	146	51	18	20	690
باكستان	164594	97	4,60	6,60	79	76	55	34	2350
بنغلاديش	147059	83	3,00	6,85	65	86	82	23	2090
جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا									
أوزباكستان	27371	88	2,43	6,80	59	100	100	36	1720
كازاخستان	14802	56	1,89	4,56	60	100	100	57	6280
أذربيجان	8536	93	1,70	5,64	74	100	100	52	3390
تاجيكستان	6682	90	3,40	6,83	76	100	100	26	1040
تركمانستان	4965	89	2,62	6,75	76	100	100	47	5860
قرغيزستان	5386	75	2,87	5,39	53	100	100	35	1690
ألبانيا	3163	80	2,15	5,98	24	99	99	45	4710
كوسوفو	2500	90	2,71	5,65	44	98	90	33	817
البوسنة	3920	52	1,20	4,82	10	100	100	43	6250

									الشرق الأقصى
3720	42	99	99	34	5,67	2,48	90	228121	إندونيسيا
10320	62	97	97	10	6,94	3,07	65	26240	ماليزيا
27900	72	99	99	9	7,00	2,60	67	390	بروناي
4500	27	98	98	15	7,00	2,73	100	346	المالديف
									أفريقيا جنوبي الصحراء
1040	44	68	84	100	6,90	5,59	50	137243	نيجيريا
1000	30	25	38	113	7,56	6,75	90	14325	مالي
1770	45	48	67	61	7,00	5,26	94	12218	السنغال
800	21	27	40	123	8,15	7,55	80	14907	النيجر
2240	30	36	69	91	6,80	5,71	85	9808	غينيا
1220	16	29	46	91	7,68	6,20	50	14042	بوركينا فاسو
1470	24	34	52	102	6,65	6,32	51	10303	تشاد
780	36	37	59	163	6,50	6,49	60	5802	سيراليون
1920	50	79	85	73	6,50	5,10	90	1594	غامبيا
700	48	37	59	116	7,10	7,09	50	1682	غينيا بيساو

* Populations nationales, sans les étrangers

Sources :

Calculs à partir des sources nationales : état civil, recensement…. et des résultats de diverses enquêtes :
World Fertility Survey (WFS),
Demographic and Health Surveys (DHS)
Pan Arab Project for Child Development (PAPCHILD),
Pan Arab project for Family Health (PAPFAM)
et des ouvrages suivants :
United Nations, *World PopulationProspects as Assessedin2006*,New York, 2007,
US Census Bureau, *IDB Data Access Spreadsheet*, 2006,
Population Reference Bureau, *World Population Data Sheet*, Washington, 2006.
Youssef Courbage, *New Demographic Scenarios in the Mediterranean*, INED, Paris, 2002.

Les proportions de musulmans lorsqu'elles n'étaient pas fournies dans les données Nationales (recensements, enquêtes etc.), ont été complétées à l'aide de divers sites Web et le cas échéant sur le site de la CIA, The World Factbook : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

الكتاب:

"صدام الحضارات" لن يقع؛ بل على العكس من ذلك، هناك موجة التقاء قوية تلوح الآن على المستوى العالمي. والعالم الإسلامي لن يَشُذّ عن القاعدة؛ فمن المغرب إلى إندونيسيا، ومن البوسنة إلى شبه الجزيرة العربية، تشهد الديمغرافيا على ذلك: ارتفاع نسبة التعليم في صفوف الرجال والنساء، وانخفاض نسبة الخصوبة، وتراجع ظاهرة الزواج الداخلي.. إنها تَغَيُّراتٌ، لكنها - في الوقت نفسه - شواهد على تحولات في البنى العائلية، والعلاقات السلطوية، والمرجعيات الأيديولوجية؛ مما قد يثير بعض التوترات المصحوبة بالمقاومة في وجه التغيير. ولا تشكل ردود الأفعال هذه معوقات بقدر ما سوف تسهم في تعجيل عملية التحديث.

المؤلفان:

يوسف كرباج:

متخصص في علم السكّان، ويعمل بالمعهد القومي الفرنسي للدراسات السكانية.

من بين أهم ما نشر من كتب:

"نصارى ويهود في ظل الإسلام العربي والتركي" (بالاشتراك مع: ف. فرجيس، فايارد، ١٩٩٢م).

"آفاق سكانية جديدة في المتوسّط" (المنشورات الجامعية الفرنسية، ١٩٩٩م).

"سورية في الحاضر" (بالاشتراك مع: ب. دوبريه، و: ز. غزال، أكت سود، ٢٠٠٧م).

إيمانويل تود:

مؤرخ وعالم أنثروبولوجي.

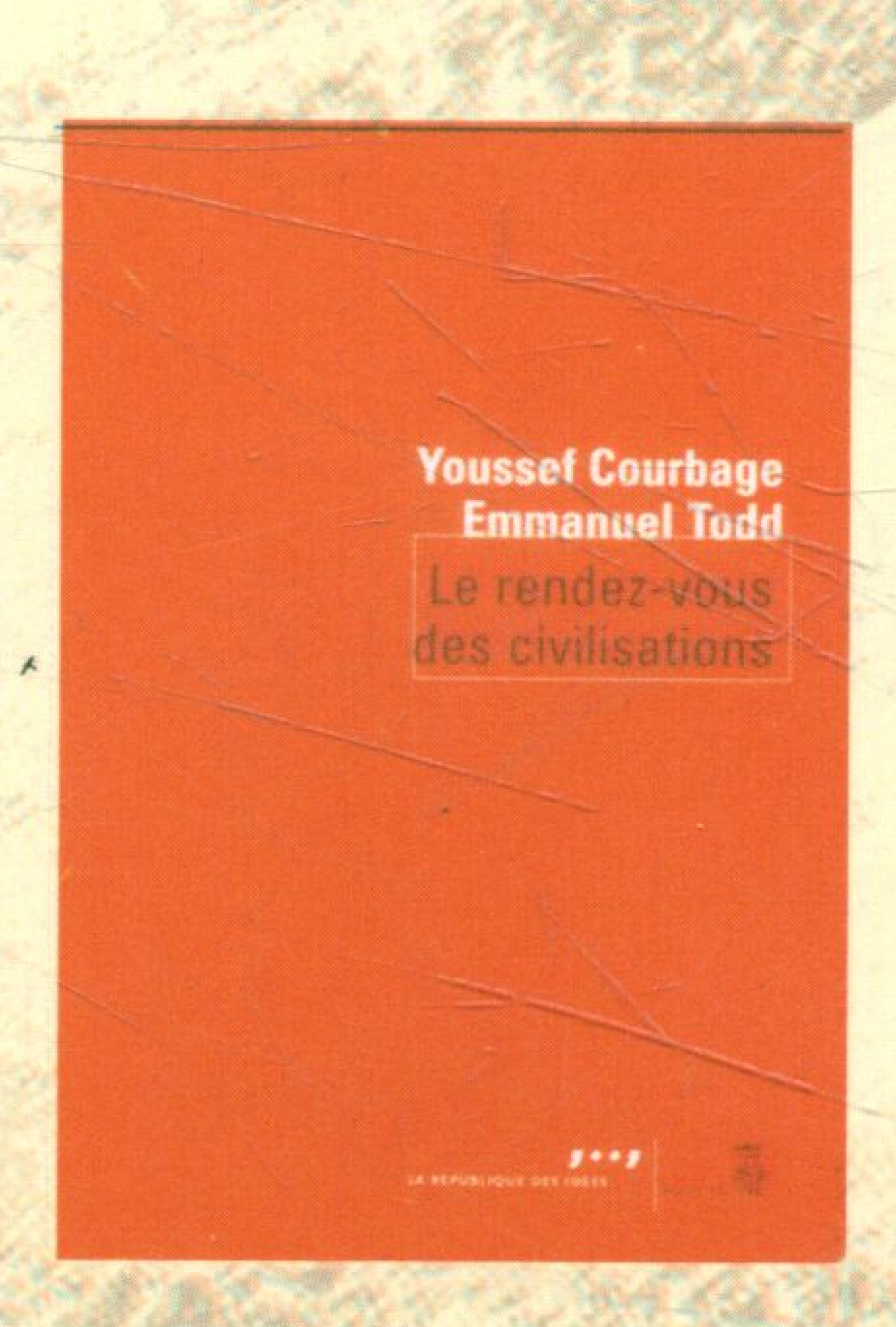
من بين أهم ما نشر من كتب:

"قدر المهاجرين" (سوي، ١٩٩٤م).

"الوهم الاقتصادي" (غاليمار، ١٩٩٨م).

"ما بعد الإمبراطورية" (غاليمار، ٢٠٠٢م).





ردمك: ٣-٢١-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨